الأمم المتحدة

A/63/346/Add.4

الجمعية العامة

Distr.: General
21 October 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وصافي مجموعها ٤٠٠ ١٥٦ ١٦٨دولار (إجمالية ٦٠٠ ١٦٦ ١٧٩ دولار).

ومن المتوقع أن تصل نفقات البعثة المتوقعة لعام ٢٠٠٨ إلى ٥٠٠ ٣٤٨ ٨٦ دولار، مما ينتج عنه تجاوز في الإنفاق مجموعه ٨٠٠ ٢٧٩ ١٠ دولار. وبعد أخذ التجاوز في الإنفاق في الحسبان، يصل صافي المبلغ المنشود لعام ٢٠٠٩ إلى ٢٠٠ ٤٣٦ ١٧٨ دولار.

181108 131108 08-56425 (A)

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة عن البعثة ودورها في المستقبل ٣

ثانيا – ولاية البعثة والنتائج المقررة ٧

ثالثا – الاحتياجات من الموارد ٣٣

ألف – مكتب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ٣٤

باء – مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية) (الدعامة الأولى) ٤٨

جيم – مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) (الدعامة الثانية) ٦٩

دال – مكتب رئيس الأركان ٨٥

هاء – دعم البعثة ٨٨

واو – المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات ١١١

رابعا – تحليل الاحتياجات من الموارد ١٢٥

ألف – الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة ١٢٦

باء – الأفراد المدنيون ١٢٨

جيم – التكاليف التشغيلية ١٣١

المرفق

الخرائط التنظيمية ١٤٣

أولا – لمحة عامة عن البعثة ودورها في المستقبل

١ – أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٠١ (٢٠٠٢) لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا. وقد مدد مجلس الأمن لاحقا ولاية البعثة بموجب قراراته ١٤٧١ (٢٠٠٣)، و ١٥٣٦ (٢٠٠٤)، و ١٥٨٩ (٢٠٠٥) و ١٦٦٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٦ (٢٠٠٧). وعملا بالقرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة، وفقا لما اقترحه الأمين العام في تقريره المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ (A/62/722-S/2008/159)، لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا، إلى غاية ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، حُددت علاقة البعثة بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية التي يوجد مقرها في كابل في قرارات مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١)، و ١٥٠١ (٢٠٠٣)، و ١٥٦٣ (٢٠٠٤)، و ١٦٢٣ (٢٠٠٥)، و ١٧٠٧ (٢٠٠٦)، و ١٧٧٦ (٢٠٠٧).

٢ – وأكد مجلس الأمن من جديد في قراره ١٨٠٦ (٢٠٠٨) قيام البعثة بدور رئيسي ومحايد في تعزيز السلم والاستقرار في أفغانستان بقيادتها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وحدد المجلس في القرار نفسه، مسترشداً بمبدأ تعزيز مسك أفغانستان لزمام الأمور، المجالات التسعة التالية التي يجب أن تركز عليها البعثة في إطار ولايتها الأوسع نطاقاً: (أ) التشجيع، بوصفها رئيساً مشاركاً للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، على تقديم المجتمع الدولي دعماً أكثر اتساقا إلى حكومة أفغانستان؛ (ب) تقوية التعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بهدف تحسين التنسيق المدني – العسكري؛ (ج) توفير التوعية السياسية من خلال تعزيز الوجود وتوسيع نطاقه في جميع أرجاء البلد؛ (د) بذل المساعي الحميدة لدعم تنفيذ برامج المصالحة التي تقودها أفغانستان؛ (هـ) دعم الجهود المبذولة لتحسين الحوكمة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتشجيع التنمية على الصعيد المحلي؛ (و) الاضطلاع بدور تنسيقي محوري لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية؛ (ز) الاستمرار في التعاون مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ورصد حالة المدنيين وكفالة حمايتهم والمساعدة في التنفيذ التام للأحكام المتعلقة بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان الواردة في الدستور الأفغاني؛ (ح) دعم العملية الانتخابية؛ (ط) دعم التعاون الإقليمي.

٣ – وفيما يتعلق بطلب توفير التوعية السياسية من خلال تعزيز الوجود وتوسيع نطاقه في جميع أرجاء البلد، تعتزم البعثة المضي في توسيع إضافي لوجودها الميداني في أفغانستان عن طريق فتح ستة مكاتب جديدة في المقاطعات على مرحلتين. وستشمل المرحلة الأولى للتوسيع فتح مكتبين على مستوى المقاطعات في عام ٢٠٠٨، أحدهما في تيرين كوت، مقاطعة أوروزغان والثاني في بول – إي – خومري في مقاطعة باغلان. وستكون سلامة

الموظفين وأمنهم وحمايتهم ذات أولوية قصوى في فتح أي مكتب جديد في المنطقة. وعلاوةً على ذلك، ستُفتح هذه المكاتب في الوقت والمكان اللذين يمكن فيهما لوجود البعثة أن يؤدي دوراً هاماً في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك الاتصال بالمجتمعات الساخطة وأشد المناطق عوزاً.

٤ - وشدد إعلان المؤتمر الدولي لدعم أفغانستان، المعقود في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كذلك على الدور الموسع للممثل الخاص للأمين العام والبعثة في قيادة تنسيق الجهود المدنية الدولية المبذولة تجاه أفغانستان. والتزم المشاركون في المؤتمر بالاستفادة من هذا الدور استفادة كاملة سواء فيما يتعلق بتنسيق الجهود الدولية أو بالتنسيق بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي.

٥ - وفي بيان رئاسي (S/PRST/2008/26) مؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، رحب رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالتقرير الخاص للأمين العام عن المؤتمر الدولي لدعم أفغانستان وعن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى أفغانستان، (S/2008/434)، فضلاً عن الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، كاي أيدي، في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وأيد توصية الأمين العام بالقيام على جناح السرعة بحشد قدر أكبر بكثير من الموارد الفنية والإدارية والأمنية في المجالات ذات الأولوية المذكورة في تقريره، وذلك لكي تضطلع البعثة بولايتها. ورحب المجلس أيضاً بوجه خاص بنية المضي، عملاً بالقرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، في توسيع آخر للوجود الميداني للبعثة عن طريق فتح ستة مكاتب جديدة على صعيد المقاطعات خلال الأشهر الإثني عشر المقبلة.

٦ - وتُحدَّد الأدوار والمسؤوليات والسلطات التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام ونائبا الممثل الخاص للأمين العام في مذكرة الأمين العام التوجيهية عن البعثات المتكاملة، المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، التي يقر فيها بأن التعافي من النزاع يستلزم استراتيجيات مشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويتولى الممثل الخاص الاتصال بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي يقوم رئيس وحدة حقوق الإنسان بتمثيلها في البعثة وفي فريق الأمم المتحدة القطري. ويعمل نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالإغاثة والإنعاش والتعمير منسقا مقيما ومنسقا للشؤون الإنسانية. وتحافظ البعثة على اتصالات وثيقة مع كل من البلدان المجاورة والبعثات السياسية والأفرقة القطرية في المنطقة، وتنسق الأنشطة مع هذه الجهات، كأن يكون ذلك عن طريق مكتبي الاتصال التابعين للبعثة في إسلام أباد وطهران. وتقوم البعثة أيضا بتعزيز التعاون والتنسيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي/القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أجل زيادة أوجه التآزر وتحقيقها بين المنظمتين المستقلتين. وفي حين توسع البعثة أنشطتها في مكاتبها الإقليمية والميدانية، فإنها تظل ملتزمة بترشيد التكاليف في

مجال التشييد والعمليات والصيانة على الوجه الأمثل، عن طريق إبرام اتفاقات للخدمات المشتركة مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

٧ - ولضمان قدرة البعثة على تقديم الدعم بفعالية في المجالات ذات الأولوية المحددة في القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨) ومؤتمر باريس الذي تلا ذلك، يُقترح تعزيز قدراتها الفنية والإدارية في تلك المجالات المتصلة بالأولويات الوارد وصفها في الفقرة ٢ أعلاه، مع زيادات متزامنة وأحياناً هامة في ملاك الموظفين وتغيرات هيكلية. لذلك فإن هذا الاقتراح يقوم على إعادة هيكلة للبعثة، مما يشمل زيادة القدرات زيادة ملموسة في بعض المجالات. والهدف هو ضمان تكريس ما يكفي من الموارد لمختلف المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام. وتعتزم البعثة الإبقاء على هيكلها القائم على دعامتين (الشؤون السياسية والإغاثة والإنعاش والتعمير)، مع تحقيق التعزيز الملائم بالنظر إلى الأولويات الوارد وصفها أعلاه. وفي هذا الصدد، ستبقى الدعامة الأولى مسؤولة بشكل كبير عن المسائل السياسية والمسائل المتصلة بها وسيعزز قدراتها لدعم المساعدة الانتخابية فضلاً عن الحوكمة وبناء المؤسسات. ومن المزمع توسيع الدعامة الثانية بشكل ملموس بغية دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وتعزيز التنسيق مع المانحين وفعالية المعونة. وستقوي في الوقت نفسه قدراتها لتقديم التوجيهات والتنسيق الاستراتيجيين إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية وبوجه خاص لضمان تنسيق جيد في التصدي للكوارث الطبيعية وغيرها من الضرورات الإنسانية. وستعطي البعثة الأولوية العليا لتنسيق المساعدة الإنسانية بحيث تقوم بكل شيء ممكن لضمان الحيز الإنساني اللازم لتقديم المساعدة إلى كل المحتاجين.

٨ - ونظراً لما سبق، تعتزم البعثة إنشاء الوحدات التالية: وحدة التحليل والتخطيط، ووحدة دعم الانتخابات، ووحدة الحوكمة، والمستشار الخاص لشؤون التنمية، ووحدة الشؤون الإنسانية، ووحدة التنسيق مع المانحين وفعالية المعونة للاضطلاع بالمهام الفنية، وقسم المعلومات الجغرافية ليقدّم في الوقت المناسب معلومات دقيقة في شكل خرائط وأدوات معلومات جغرافية دينامية.

٩ - وبالإضافة إلى الزيادة المقترحة في عدد الموظفين، ستتطلب البعثة مستوى أكبر من الموارد لأمن الموظفين ورعايتهم، لا سيما لأولئك الذين يضطلعون بمهام ميدانية. وعلاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى زيادة ملموسة في عدد الموظفين الإداريين وموظفي الدعم لمواجهة طلبات توسيع البعثة المتوقع والعمل في ظروف عصيبة والتحديات الأمنية المتزايدة، فضلاً عن استثمارات ملموسة في المعدات، بما فيها العتاد الجوي والمركبات

المصفحة. ويتصل عنصر هام من عناصر الزيادات المقترحة في عدد الموظفين لعام ٢٠٠٩ بالتوسيع المتوقع لنطاق البعثة بحيث يشمل المقاطعات.

حالة تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة لعام ٢٠٠٨

١٠ - لا تزال البعثة بشكل عام تمضي على المسار الصحيح نحو تحقيق الإنجازات المتوقعة المفصلة في الإطار المنطقي. وتؤثر الحالة الأمنية المتدهورة في قسم كبير من البلد، بما فيه أجزاء من المناطق الشرقية والوسطى والغربية وكذلك المنطقتان الجنوبية والجنوبية الشرقية. ويؤثر هذا على الأنشطة الإنسانية والإنمائية فضلاً عن رصد حقوق الإنسان وسيادة القانون، بتقليص حركة ووجود البعثة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في المنطقة. ولا تزال البعثة تتكيف مع هذه التحديات من خلال عملية استعراض مستمرة تحدد المناطق التي يمكن فيها للبعثة أن تأتي بقيمة إضافية واضحة. وجاء اقتراح إعادة الهيكلة الداخلية المقترحة للبعثة وزيادة توسيع المكاتب الميدانية في المناطق التي تتطلب الاتصال بالمجتمعات الساخطة والمناطق التي تحتاج إلى المزيد من الدعم الإنمائي نتيجة لعملية الاستعراض هذه.

١١ - ويُطلب إلى البعثة والممثل الخاص للأمين العام القيام بدور قيادي غير مسبوق باسم الجهد الدولي المعزز لتنسيق الجهود المبذولة في أفغانستان بغية تحقيق استقرار أفغانستان وتحسين حياة الأفغانيين. وسيتطلب ذلك سياسات وجهوداً سياسية مكثفة مدعومة بالاستجابات المؤسسية. وأدى تأييد حكومة أفغانستان الكامل للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية إلى زيادة ملموسة في الأنشطة الرامية إلى حشد جميع مستويات الحكومة لتلبية الاحتياجات حسب أولويتها، سواء داخل أفغانستان أو بين شركائها الدوليين. وقد أدى هذا، إضافة إلى الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة في البلد، إلى تعليق آمال هائلة على البعثة لدعم حكومة أفغانستان في مساعيها، وعلى ما يبذله المجتمع الدولي من جهود في البلد. ولن تتمكن البعثة من تقديم هذا الدعم وفقاً لولايتها إلا من خلال زيادة ملموسة في مواردها من الموظفين ومواردها اللوجيستية المدرجة في الميزانية.

ثانيا - ولاية البعثة والنتائج المقررة

١٢ - استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ١٤٠١ (٢٠٠٢)، و ١٤٧١ (٢٠٠٣)، و ١٥٣٦ (٢٠٠٤) و ١٥٨٩ (٢٠٠٥)، و ١٦٦٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، يرد أدناه بيان للهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تهيئة بيئة اجتماعية - سياسية مواتية بصورة متزايدة لتحقيق السلام والاستقرار على نحو مستدام	(أ) '١' انخفاض عدد النزاعات الداخلية فيما بين الأفغان وفي المقاطعات مقاييس الأداء ٢٠٠٧: ٥٠ مبادرة لفض النزاعات التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٦٠ مبادرة لفض النزاعات الهدف لعام ٢٠٠٩: ٧٠ مبادرة لفض النزاعات (النزاعات القبلية والخلافات على الأراضي والنزاعات العرقية والنزاعات بين الأحزاب السياسية والخلافات على التعيينات الحكومية) '٢' تعزيز جهود التوعية السياسية مقاييس الأداء ٢٠٠٧: ١٢ بعثة للتوعية السياسية موفدة إلى المقاطعات لمقابلة السلطات والمجتمعات والقبائل المحلية التقديرات لعام ٢٠٠٨: قيام فريق العمل المعني بالسياسات باستكمال بيان المبادئ. لوضع استراتيجة جديدة للتوعية السياسيية والمصالحة الوطنية: وجود مكاتب للتوعية في جميع المراكز الإقليمية تحديد دور البعثة في عملية المصالحة والاتفاق عليه من قبل حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بدء أنشطة التوعية السياسية في ٩ مقاطعات (بادغيز وهيرات وهلمند وأوروزغان وقندهار وخوست وباكتيا ولوغار وكابيسا) الهدف لعام ٢٠٠٩: إضافة إلى جميع المراكز الإقليمية، وجود مكاتب التوعية السياسية في ١١ مقاطعة (٩ زائداً ورداك وغزنة)؛ واستمرار التوعية السياسية في ١١ مقاطعة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ زيادة مشاركة الحكومة في تنفيذ الانتخابات الأفغانية والتخطيط لها وتمويلها
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: بناء قدرات لجنة الانتخابات المستقلة عن طريق مشروع تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	تصميم عملية التسجيل المدني وتسجيل الناخبين
	إعداد المفهوم التنفيذي لتسجيل الناخبين وخطته وميزانيته
	صياغة قانون الانتخابات بمشورة من خبراء دوليين
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: تسجيل ٥٠ في المائة من الناخبين (ممن يبلغ عمرهم ١٦ سنة فما فوقها)
	بدء التخطيط لانتخابات عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بقيادة لجنة الانتخابات المستقلة
	وصول الملاك المطلوب من موظفي الانتخابات الأفغان إلى ٣٠-٤٠ في المائة
	إجازة البرلمان لقانون الانتخابات
	الهدف لعام ٢٠٠٩: إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات وفقا للدستور
	قيام لجنة الانتخابات المستقلة بقيادة تخطيط وتنفيذ انتخابات عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠
	’٤‘ خفض عدد الجماعات المسلحة غير الشرعية والحد من نفوذها
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: جمع ٨٥٠ ٩ من الأسلحة التي يقدر عددها بنحو ٠٠٠ ١٥ قطعة سلاح عن طريق تسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تسريح ١٣١ من بين ٦١٧ من الجماعات المسلحة غير الشرعية المحددة
	إعلان امتثال ٢١ من ٢١ من المناطق المختارة لأهداف تسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية
	التقدير لعام ٢٠٠٨: جمع ٠٠٠ ٦ قطعة سلاح عن طريق برنامج البدايات الجديدة في أفغانستان لتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية
	تسريح ٢٤٠ من ٣٦٠ من الجماعات المسلحة غير الشرعية المستهدفة
	إعلان امتثال ٧٠ من ٨٢ من المناطق المختارة لأهداف تسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية
	الهدف لعام ٢٠٠٩: جمع ٥٠٠ ٥ قطعة سلاح عن طريق برنامج البدايات الجديدة في أفغانستان لتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية
	تسريح ٣٦٠ من ٣٦٠ من الجماعات المسلحة غير الشرعية المستهدفة
	إعلان امتثال ٨٢ من ٨٢ من المناطق المختارة لأهداف تسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية
’٥‘ تعزيز أنشطة التعاون الإقليمي/تدابير بناء الثقة	
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: توقيع ١٣ اتفاقا للتعاون مع ٦ من البلدان المجاورة
	بدء عملية مجلس السلام المشترك بين أفغانستان وباكستان (عقد أول مجلس في آب/أغسطس ٢٠٠٧)
	توقيع الاتفاق الثلاثي بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان بشأن التعاون على مكافحة المخدرات، الذي قام بتيسيره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	التقدير لعام ٢٠٠٨: عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثالث في إسلام أباد
	عقد الجولة الثانية لمجلس السلام في باكستان
	بدء اللجنة المشتركة لمجلس السلام (''جيرغاغاي'') عقد اجتماعاتها العادية
	بدء مشروع بناء القدرات في إدارة التعاون الإقليمي بوزارة الخارجية الأفغانية
	الهدف لعام ٢٠٠٩: عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الرابع
	عقد جلستين لمجلس السلام على أساس التناوب
	عقد اجتماعات فصلية للجنة المشتركة لمجلس السلام (''جيرغاغاي'')
	زيادة مشتريات الطاقة الكهربائية من البلدان المجاورة
	مواصلة تنفيذ مشروع بناء القدرات في إدارة التعاون الإقليمي بوزارة الخارجية الأفغانية
	'٦' زيادة مبادرات التعاون المدني – العسكري، بما في ذلك المبادرات على صعيد المقاطعات
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧ البيانات غير متاحة
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: زيادة نشر موظفي التنسيق المدني – العسكري في ٨ مناطق
	الهدف لعام ٢٠٠٩: إقامة ٥ أفرقة عاملة إقليمية للتعاون المدني – العسكري مرتبطة بالمكاتب الإقليمية الخمسة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية
	تنظيم ١٥ مناسبة تدريبية لفريق إعادة إعمار المقاطعات

النواتج

- تقديم تحليل ومشورة سياسيين أسبوعيا للأحزاب والجماعات على الصعيد الوطني/دون الوطني بشأن حل النزاعات
- تقديم رصد وتحليل للتطورات أسبوعيا على الصعيد المركزي والإقليمي
- عقد اجتماعات تنسيقية لفريق العمل المعني بالسياسات مرتين شهرياً
- تقديم برامج إعلامية أسبوعية عبر التلفزيون والإذاعة بالدارية/الباشتو موجهة إلى الجمهور الأفغاني
- عقد جلسات إحاطة أسبوعية للصحافة في كابل؛ وتنظيم موائد مستديرة إعلامية بشأن المسائل التي تهم الصحافة؛ وجلسات إحاطة للصحافة، وغير ذلك من الأنشطة الموجهة لوسائل الإعلام في المناطق
- دراسة استقصائية لتقييم الدعم المقدم للبرلمان
- عقد اجتماعات انتخابية مرتين شهريا لدعم لجنة الانتخابات المستقلة، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن إصلاح قانون الانتخابات وتحديد مواعيد الانتخابات القادمة
- تقديم المشورة إلى مقر القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومكاتبها الإقليمية ومكاتبها في المقاطعات، وإلى أفرقة إعادة إعمار المقاطعات
- تقديم المشورة والدعم لتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية عن طريق اجتماعات تنسيقية أسبوعية
- تقديم المشورة بشأن نظام لرصد الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان فيما يخص الانتخابات (مثل تمحيص وتقييم المرشحين)
- إنشاء مكاتب جديدة في المقاطعات

العوامل الخارجية

يتوقع أن تحقق البعثة أهدافها وإنجازاتها المتوقعة بافتراض ما يلي:

(أ) محافظة جميع الأطراف المعنية على الالتزامات السياسية و/أو المالية الضرورية؛

(ب) التزام حكومة أفغانستان بتحسين الإدارة، والحد من الفساد؛

(ج) زيادة التعاون بشأن أوليات جدول الأعمال التشريعي البرلماني فيما بين البرلمان والرئيس لإحراز التقدم نحو العملية الانتخابية؛

(د) استمرار زيادة قدرات وحماس قوات الأمن الوطنية الأفغانية، والنظام القضائي الأفغاني، وزيادة دعم منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية لإحراز التقدم صوب تسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية؛

(هـ) حدوث تغير إيجابي في التصور العام للحكومة والقوات الدولية في معالجة التمرد بالقدر الكافي؛

(و) وجود ثقة شعبية في تنفيذ المشاريع الإنمائية المتصلة بتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية بوصف ذلك حافزا على الامتثال بتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية؛

(ز) زيادة التعاون بين الفرعين التشريعي والتنفيذي من الحكومة وكذلك بين الوكالات الحكومية دون الوطنية والمركزية دعماً للعملية الانتخابية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) إحراز تقدم نحو إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون في أفغانستان	(ب) '١' تقوية المؤسسات في قطاع الأمن، وخضوعها للمساءلة، بما في ذلك وزارة الدفاع ووزارة الداخلية مقاييس الأداء ٢٠٠٧: البيانات غير متاحة التقديرات لعام ٢٠٠٨: تطوير وزارة الدفاع والجيش الوطني الأفغاني بما يتماشى مع المعايير المرجعية لاتفاق أفغانستان، فيما يخص مستويات القيادة والتجنيد والتدريب والمعدات، لكل منهما الوصول إلى ٠٠٠ ٧٦ من الأفراد العسكريين واستيقاؤهم بحلول نهاية السنة تطوير وزارة الداخلية والشرطة الوطنية الأفغانية بما يتماشى مع المعايير المرجعية لاتفاق أفغانستان، فيما يخص مستويات كل منهما من حيث الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية والفردية، والقيادة والتجنيد والتدريب والتوجيه والمعدات، والوصول إلى ٤٢٦ ٨٠ من أفراد وزارة الداخلية/الشرطة الوطنية الأفغانية واستيفاؤهم بحلول نهاية السنة الهدف لعام ٢٠٠٩: وصول الجيش الوطني الأفغاني إلى قوامه الكامل وهو ٠٠٠ ٨٦ فرد

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	احتفاظ الجيش الوطني الأفغاني بمراكز تنسيق على صعيد المناطق والمقاطعات والأقاليم ومراكز تنسيق حدودية (مع باكستان)
	وصول الشرطة الوطنية الأفغانية إلى قوامها الكامل وهو ٠٠٠ ٨٢ فرد
	احتفاظ الشرطة الوطنية الأفغانية، على الصعيد الوطني، بمراكز تنسيق إقليمية مشتركة
’٢‘ زيادة مبادرات بناء القدرات التي تستهدف مؤسسات القضاء	
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: اعتماد سياسة واستراتيجية قضائية حكومية تشمل آليات للرصد والتقييم لدعم المعايير المرجعية الواردة في اتفاق أفغانستان بشأن سيادة القانون
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: تنفيذ القوانين المتعلقة بالسلطة القضائية وتنظيم مكتب المدعي العام
	تنفيذ القانون السابق لعام ١٩٩١ بشأن تنظيم مكتب المدعي العام
	تنفيذ قانون تنظيم سلطة المحاكم الذي وضع في أيار/مايو ٢٠٠٥
	٣٠٠ متخرج من الدورة الخاصة بمرحلة المحكمة العليا (من ٢٣٣ متخرجا في عام ٢٠٠٧)
	تخرج ١٥٠ (منهم ٧ إناث) من الدورة الخاصة بمرحلة الدورة الخاصة بمكتب المدعي العام (في عام ٢٠٠٨)
	الهدف لعام ٢٠٠٩: إكمال تقييم وإعادة هيكلة وحدات التفتيش الموجودة في وزارة العدل، ومكتب المدعي العام، والمحكمة العليا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تدريب جميع موظفي وحدات التفتيش الجديدة في وزارة العدل ومكتب المدعي العام والمحكمة العليا على كبح الفساد وتحسين أداء السلطة القضائية
	وضع الصيغة النهائية لبيان بشأن السياسات وآلية لضمان أن تكون أدوات رصد استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية ومؤسسات القضاء مصنّفة حسب نوع الجنس والسن، ولا سيما من أجل تحسين بناء قدرات المرأة في قطاع العدالة
	’٣‘ اعتماد القوانين وغيرها من الصكوك القانونية
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: لائحة بشأن إدارة السجون ومراكز الاحتجاز
	اعتماد قانون السجون ومراكز الاحتجاز
	صياغة قانون المحامين
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: استكمال مدونة جديدة للإجراءات الجنائية وقانون لمكافحة الإرهاب
	صياغة ٣٠ قانونا (من ٢٦ في عام ٢٠٠٧)
	استعراض وزارة العدل لقانون بشأن مكافحة المخدرات في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، بما في ذلك لائحة بشأن تأهيل الأحداث ومراكز للتدريب
	استعراض وزارة العدل لميثاق مركز التدريب القانوني الوطني في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨
	استعراض وزارة العدل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ لقانون بشأن هيكل وسلطة المحكمة الخاصة للوزراء، وقانون بشأن القضاء على العنف ضد المرأة
	بدء سريان قانون المحامين (الذي ينشيء رابطة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	المحامين الأفغان) وإنشاء الرابطة
	الهدف لعام ٢٠٠٩: استكمال مشروع قانون جديد لمكافحة الفساد
	تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة
	إنجاز التقييم اللازم لصياغة قانون إداري حديث لسد الثغرة القائمة حالياً في نظام القضاء الإداري
	’٤‘ تحسين تنسيق قطاع العدل
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: قيام الفريق العامل المعني بالعدالة بوضع اختصاصاته وبتقديم توصياته بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: اجتماع دولي واحد في الشهر وتقارير فصلية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، عن أنشطة المانحين
	إنجاز برنامج العدالة الوطني بمساعدة من المجتمع الدولي
	تدشين آليات التنسيق على صعيد المقاطعات بمساعدة من البعثة، وإقامتها في قندوز وهيرات وجلال أباد وغارديز وقندهار وباميان ومزار الشريف وكابل
	الهدف لعام ٢٠٠٩: التقييم السنوي الأول لأداء آلية تنسيق قطاع العدل في المقاطعات
	تقييم الآليات التقليدية لحل المنازعات، ووضع وثيقة للسياسة الوطنية لتقرير أولويات استخدام أسلوب حل المنازعات التقليدي في إطار تنظيم الأسرة بالطريقة الطبيعية
	آليات لتحسين التنسيق بين وزارة العدل ومكتب المدعي العام والمحكمة العليا وسلطة إنفاذ القانون،

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	لإدماج دورها في العملية القضائية المطبقة
	بدء الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان في تمويل المؤسسات القضائية الثلاث وفقا لاستراتيجية قطاع العدل وبرنامج القضاء الوطني
	’٥‘ تحسين الأحوال في مراكز الاحتجاز والإصلاح الأفغانية
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: تشييد ٧ سجون و/أو ترميمها بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة والمعايير الدولية
	تلقي ١ ٠٠٠ موظف من موظفي السجون في عموم البلاد التدريب المخصص للضباط/ضباط الصف الجدد
	اكتمل بناء أول مركز احتجاز للنساء في كابل وتم تسليمه إلى إدارة السجون المركزية/وزارة العدل.
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: تشييد ٦ سجون ومركز واحد لاحتجاز النساء وتدريب ١ ٠٠٠ من موظفي السجون على الصعيد الوطني على معايير الرعاية
	وضع قواعد بيانات للسجناء والموظفين وسجلات لإدارة السجون المركزية
	إنجاز مقترح الإصلاحات ذات الأولوية وإعادة الهيكلة لاعتماده
	توزيع كتيب حقوق السجين على جميع السجينات
	وضع عملية لإدارة القضايا للسجناء
	إنشاء فريق عامل معني بإعداد السياسات
	تسليم وحدة المجرمين الخطرين المدانين في جرائم المخدرات في سجن بولي – شرقي المركزي إلى

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	إدارة السجون المركزية
	الهدف لعام ٢٠٠٩: تجديد سجن بولي – شرقي المركزي
	رصد تنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية وإعادة الهيكلة
	إنشاء/تجديد ٦ سجون
	وضع سياسة، تشمل استخدام القوة، ومدونة للسلوك ومعايير للسلوك المهني

النواتج

- إقامة حوار داعم مع السلطات الوطنية يؤدي إلى الرصد الناجح للمعايير المرجعية لسيادة القانون وتحقيقها
- مواصلة دعم الأداء الفعال للأفرقة العاملة الفرعية المعنية بإصلاح القانون والمساعدة القانونية/الوصول إلى العدالة والتثقيف القانوني وإصلاح الأراضي/التسجيل العقاري والهياكل الأساسية المادية للعدالة
- قيام البعثة بتقديم المشورة بوصفها مركز تنسيق فيما بين الأفرقة العاملة، والأفرقة العاملة الفرعية المعنية بإصلاح القانون والمساعدة القانونية/الوصول إلى العدالة
- تقديم المشورة أسبوعيا عن طريق مشاركة البعثة في أعمال الفريق الاستشاري المعني بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية/اتفاق أفغانستان، والفريق العامل المعني بالعدالة وحقوق الإنسان، والأفرقة التقنية الفرعية العاملة التابعة له
- قيام البعثة بالاتصال بالجهات المانحة، والدعوة بشأن المسائل المتعلقة بقطاع العدالة
- إصدار النشرة الشهرية ''استعراض البعثة العام بشأن العدالة'' التي تتضمن آخر المستجدات في مجال العدالة
- تقديم إحاطات أسبوعية للحكومات والمنظمات بشأن مسائل إصلاح قطاع العدل
- تيسير أعمال لجنة الخبراء الدوليين المعنية بإصلاح العدالة الجنائية والمشاركة في رئاستها
- القيام بدور رائد في مجال تنسيق الدعم الدولي للمحكمة العليا عن طريق الأفرقة الفرعية العاملة المعنية بالمساعدة القانونية والوصول إلى العدالة

- قيام البعثة سنويا، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، باستكمال معلومات المصفوفة الخاصة بمقدمي المساعدة القانونية
- تقديم تقرير فصلي عن أنشطة المانحين المضطلع بها على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات (مصفوفة فريق التنسيق الدولي لإصلاح العدالة)
- العمل كجهة تنسيق لإصلاح قطاع السجون، وتنسيق عملية إصلاح السجون وأنشطة التأهيل فيما بين حكومة أفغانستان والأمم المتحدة والوكالات الدولية والبلدان المانحة
- تقديم المشورة والدعم لوزارة العدل وإدارة السجون المركزية/وزارة العدل لتشييد/تجديد السجون والإصلاحيات
- تقديم المشورة والدعم لوزارة العدل وإدارة السجون المركزية/وزارة العدل لتحسين نظام السجون (مثل وضع السياسات والبروتوكولات، والتنفيذ الفعال للقوانين والنظم الجديدة لمراكز/سجون الأحداث وما إلى ذلك)

العوامل الخارجية

من المتوقع أن يحقق هذا البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

(أ) مواصلة وزيادة مساهمات الحكومات والمانحين في قطاع العدالة؛

(ب) توافر القدرة للبرلمان على استعراض الوثائق القانونية من أجل تحديد مقدرة الحكومة على التقيد بالجدول الزمني للهيئة التشريعية، وتنفيذ التشريعات الضرورية؛

(ج) تعزيز التعليم القانوني العالي كما ونوعا لتمكين قطاع العدل من بلوغ القدرات المطلوبة؛

(د) إحلال برنامج وطني ليكون أداة محورية لدفع الإصلاح داخل المؤسسات القضائية باتجاه إعادة توطيد سيادة القانون، مسنودا بدعم قوي من المانحين.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) زيادة احترام حقوق الإنسان في أفغانستان	(ج) '١' زيادة عدد حالات حقوق الإنسان التي تنجح اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في التحقيق فيها مقاييس الأداء ٢٠٠٧: الانتهاء من إنجاز ٣٠٠ ١ تحقيق التقديرات لعام ٢٠٠٨: التحقيق في ٥٠٠ ١ حالة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف لعام ٢٠٠٩: التحقيق في ٥٠٠ ١ حالة، بما في ذلك المسائل المتصلة بالانتخابات (لا زيادة متوقعة مقارنة بعام ٢٠٠٨ نظرا للانخفاض المتوقع في الوصول إلى اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان
	’٢‘ زيادة أنشطة الرصد والإبلاغ فيما يتصل بعملية بناء الدولة التي تقوم بها اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بالتعاون مع البعثة
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: إنجاز ٤٠٠ نشاط من أنشطة الرصد و ٦٠ حلقة عمل تدريبية (أي، تدريب ٠٠٠ ٣٠ شخص)
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: تدريب ٠٠٠ ٣٥ شخص
	الهدف لعام ٢٠٠٩: نشر تقريرين عن المسائل الفنية
	’٣‘ تنفيذ خطة عمل الحكومة بشأن السلام والعدالة والمصالحة فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: خمس مجموعات من توصيات صادرة عن فريق استشاري، وصدور مرسوم لإنشاء فرقة عمل لتقديم المشورة بشأن الإطار المؤسسي والقانوني والإجرائي لأفغانستان من أجل الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتعامل مع الجرائم السابقة
	إنجاز التقرير النهائي لفرقة العمل وتسليمه إلى الرئيس وغيره من الأطراف المعنية، ذلك التقرير الذي تأخر ومُدِّد إلى عام ٢٠٠٨
	إجراء ثماني دورات تدريبية (بيد أنها لم تستكمل نظرا لوجود مقاومة سياسية؛ وعدم فعالية الفريق الاستشاري، وعدم إنشاء فرقة العمل)
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: تفعيل التأييد السياسي لخطة العمل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف لعام ٢٠٠٩: تعجيل التسجيل المنهجي للتعديات على حقوق الإنسان وانتهاكاتها التي ارتكبت في الماضي
	'٤' زيادة الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك بالاشتراك مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: نشر أربعة تقارير وطنية وتنظيم ٢٠ حلقة عمل (لم تنجز لقلة عدد الموظفين، واعتبارات سياسية تتعلق بحساسية المواضيع؛ ومن ناحية أخرى نتج عن تحسن الحوار مع القوات العسكرية الدولية زيادة في جمع المعلومات الداخلية والتحقق منها، مما مكن البعثة من أن تحقق هذه الأهداف في جانب منها
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: نشر أربعة تقارير فضلا عن مساهمات في تقارير الشركاء والآليات من قبيل المقررة الخاصة المعنية بموضوع الإعدام بدون محاكمة (بما في ذلك حملة التحقق من الاحتجاز التعسفي، ورصد النظام القانوني والتقارير المتعلقة بحرية التعبير)
	نشر تقريرين مشتركين للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والبعثة من المرجح أنهما يركزان على مسائل حماية المدنيين
	الهدف لعام ٢٠٠٩: نشر تقريرين مشتركين للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والبعثة
	ونشر ٤ تقارير، ومساهمة إضافية في تقارير أخرى

النواتج

- التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأن اتخاذ الإجراءات التصحيحية والمتابعة بالتعاون مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، والعمل في مجال الدعوة وتقديم الدعم، من خلال الإعلام، من أجل مبادرات ومبادئ البعثة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، متى كان ذلك مطلوبا

- العمل المشترك مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من أجل تعزيز قدرتها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يتسق مع أحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان، وبخاصة تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان
- تنظيم حلقات عمل لتعزيز قدرات اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بمدى قيام مؤسسات الدولة التي يجري إصلاحها، ولا سيما الإدارة المدنية، والشرطة، والمحاكم، والسجون، بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك وصول المرأة إلى العدالة، وتوفير إمكانية التمتع بتلك الحقوق
- التدريب في الموقع لتطوير قدرة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وآخرين على رصد الانتهاكات المتصلة بحماية المدنيين في أوقات التراع والإبلاغ عنها
- توفير التدريب والمشورة لتعزيز معارف ضباط الشرطة الوطنية الأفغانية وقدراتهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان
- تعزيز قدرات المجتمع المدني على فهم عملية بناء الدولة ورصدها والمشاركة فيها
- القيام بأعمال الرصد وتقديم المشورة للحكومة الأفغانية فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن السلام والعدالة والمصالحة
- قيام البعثة بعقد اجتماع للفريق الأساسي المعني بالعدالة الانتقالية لتيسير تقاسم المعلومات بشأن القضايا المتعلقة بالعدالة
- رصد فعالية التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاق أفغانستان، والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية اللذين يهدفان إلى حماية حقوق الإنسان
- تزويد الحكومة الأفغانية بالمشورة التقنية بشأن تطوير قدرتها على رصد معايير حقوق الإنسان المبينة في اتفاق أفغانستان، والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية
- إصدار تقارير عن حماية المدنيين ومتابعة التوصيات مع أطراف التراع
- إصدار تقارير وبلورة توصيات بشأن الممارسات العادلة فيما يتعلق بالمحاكمات والاحتجاز فضلا عن حرية التعبير

العوامل الخارجية

من المتوقع أن يحقق هذا البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة بافتراض ما يلي:

(أ) حدوث انحسار في حِدة التمرد الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على حالات التعدي على حقوق الإنسان؛

(ب) توافر اهتمام متزايد من قِبَل حكومة أفغانستان، ومن قِبَل المجتمع الدولي بشأن المخاطر التي يشكلها التمرد من حيث إضراره بالجهود المبذولة لإيجاد بيئة تحترم فيها حقوق الإنسان؛

(ج) وجود رغبة لدى حكومة أفغانستان بأن تكون مثالا يحتذى به في إجراء تحقيقات محايدة في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

(د) وجود تأييد سياسي للخطة الانتقالية؛

(هـ) وجود تأييد سياسي متواصل ومتسق يقدمه المانحون لخطة حقوق الإنسان.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) زيادة أعمال إعادة التأهيل وتحقيق التعافي والإعمار مع التركيز بوجه خاص على الهياكل الحكومية الوطنية الفرعية	(د) '١' توسيع البرامج الوطنية لتشمل المقاطعات مقاييس الأداء ٢٠٠٧: ٤ برامج وطنية ٥ برامج مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة ترشيد الهياكل التنظيمية في ١٥ في المائة من مكاتب حكام المقاطعات تقديم دعم تقني إلى ٢٥ عملية تخطيط لتنمية المقاطعات قيام ٢٤ فريق لإعادة إعمار المقاطعات بتنفيذ أنشطة تتسق مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، واتفاق أفغانستان الانتهاء من وضع ميزانيات نموذجية إقليمية لثلاث مقاطعات تنفيذ برنامج تحقيق الاستقرار في أفغانستان في ١٢٠ منطقة التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٦ برامج وطنية ٥ برامج مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة ترشيد الهياكل التنظيمية في ٤٠ في المائة من مكاتب حكام المقاطعات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الانتهاء من وضع خطط إنمائية محلية في جميع المقاطعات البالغ عددها ٣٤ مقاطعة
	الانتهاء من وضع الميزانيات النموذجية الإقليمية لـ ٧ مقاطعات
	تنفيذ برنامج تحقيق الاستقرار في أفغانستان في ٢٤٠ منطقة (نفذ البرنامج حتى الآن في ١٥٣ منطقة)
	الهدف لعام ٢٠٠٩: الشروع في إصلاح الإدارة العامة في ٥٠ في المائة من المقاطعات البالغ عددها ٣٤ مقاطعة، وفي ٢٥ في المائة من البلديات البالغ عددها ١١٤ بلدية، وفي ٢٥ في المائة من المناطق البالغ عددها ٣٦٤ منطقة
	تعيين جميع حكام المقاطعات ورؤساء البلديات الجدد من خلال آليات شفافة
	تعميم ٢٥ في المائة من الخطط الإنمائية الإقليمية في ميزانيات الوزارات
	تحسين التنسيق بين أفرقة إعادة إعمار المقاطعات والبعثة خلال تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية
’٢‘ إنشاء وتنفيذ آليات لتعزيز مساءلة الحكومة، بما في ذلك على المستوى دون الإقليمي	
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: اعتماد تشريعات وطنية للامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (لم تحقق بالكامل في عام ٢٠٠٧ الاستعراضات السنوية لتقييم أداء جميع كبار موظفي الحكومة)
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: إجراء استعراضات سنوية لتقييم أداء جميع كبار موظفي الحكومة
	صياغة خطة لأعمال الشرطة ووضعها في صيغتها النهائية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	اعتماد الحكومة للخطة الموحدة لإصلاح وزارة الداخلية
	الهدف لعام ٢٠٠٩: إنجاز ١٠ في المائة من خطة لجنة الإصلاح الإداري والخدمة المدنية والإدارة المستقلة للحكم المحلي التي تعالج مواطن الضعف الإداري المتصلة باستقدام الموظفين، ومتابعة الموظفين، والتطوير الوظيفي، وقيام المجتمع الدولي بدعم وتمويل هذه الخطة بالكامل
	وضع خطة لبناء قدرات موظفي الخدمة المدنية على المستوى دون الوطني في ٥٠ في المائة من المقاطعات البالغ عددها ٣٤ مقاطعة والبلديات
	وضع خطة لبناء قدرات المجالس الإقليمية البالغ عددها ٣٤ مجلسا
	’٣‘ زيادة قدرة الحكومة على تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: التعميم التام للمنظور الجنساني في عمل ٤ أفرقة استشارية
	إجراء مشاورات دون وطنية لا تقل نسبة مشاركة المرأة فيها عن ٢٠ المائة
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: التعميم التام للمنظور الجنساني في عمل ٦ أفرقة استشارية
	بلوغ مشاركة المرأة في المشاورات دون الوطنية نسبة لا تقل عن ٣٣ في المائة
	موافقة الحكومة على خطة عمل وطنية للمرأة في أفغانستان
	الهدف لعام ٢٠٠٩: التعميم التام للمنظور الجنساني في عمل ٦ أفرقة استشارية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	بلوغ مشاركة المرأة في المشاورات دون الوطنية نسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة
	توحيد تنفيذ الخطة الوطنية للمرأة في أفغانستان
	قيام مجلس الرصد المشترك بين الوزارات باستعراض المشاريع التجريبية لخطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان، في وزارات مختارة
	تنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان في ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من المشاريع ذات الأولوية التي حددتها الوزارات القطاعية
	’٤‘ زيادة الدعم لمؤسسات الدولة في تنفيذ اتفاق أفغانستان، والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية فيما يتعلق بمكافحة المخدرات
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: إنشاء قدرات لإدارات وزارة مكافحة المخدرات في ٨ مقاطعات
	قيام ٥ مقاطعات بوضع مقترحات لينظر فيها الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات
	إعداد خطط تنفيذية لجميع عناصر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وفقا لاتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: إنشاء قدرات لإدارات وزارة مكافحة المخدرات في جميع المقاطعات البالغ عددها ٣٤ مقاطعة
	قيام ١١ مقاطعة بوضع مقترحات لينظر فيها الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات
	إنشاء رقابة حدودية على جميع المعابر الحدودية الدولية غير الشرعية في غرب وجنوب أفغانستان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	قيام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نهاية عام ٢٠٠٨، بتحقيق وجود لوزارة مكافحة المخدرات في ١٥ مقاطعة على نحو تؤدي فيه الوزارة مهامها بصورة سليمة
	قيام ١١ مقاطعة في عام ٢٠٠٨، بإعداد خططها الإقليمية لمكافحة المخدرات
	الهدف لعام ٢٠٠٩: إنشاء قدرات لإدارات وزارة مكافحة المخدرات وتقديم تسهيلات فعالة للأفرقة العاملة المعنية بمكافحة المخدرات في جميع المقاطعات البالغ عددها ٣٤ مقاطعة
	قيام جميع المقاطعات البالغ عددها ٣٤ مقاطعة بوضع خطط لمكافحة المخدرات لينظر فيها الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات
	إنشاء مكاتب اتصال حدودية على الحدود بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية، والحدود الأفغانية الباكستانية والحدود بين جمهورية إيران الإسلامية وباكستان
	إنشاء رقابة حدودية على جميع المعابر الحدودية الدولية غير الشرعية في غرب وجنوب وشمال أفغانستان
	التعزيز الفعال لتدابير التعاون فيما بين وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، ووزارة مكافحة المخدرات، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية على القضاء على الزراعة الموسمية غير المشروعة للخشخاش
	بلوغ عدد المقاطعات الخالية من الخشخاش ٢٥ مقاطعة
	قيام حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية والمجتمع الدولي بصورة فعلية بحملات توعية عامة في مرحلة ما قبل الزراعة في جميع المقاطعات البالغ عددها ٣٤ مقاطعة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٥‘ زيادة قدرة الحكومة على التعامل مع الأزمات/ القضايا/ الاحتياجات الإنسانية
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: وضع خطط محلية للتأهب للكوارث في ١٤ مقاطعة
	عقد ١٠ دورات تدريبية على إدارة الكوارث
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: وضع خطط إقليمية للتأهب للكوارث في ٣٤ مقاطعة
	إجراء ٢٠ دورة تدريبية على إدارة الكوارث
	الهدف لعام ٢٠٠٩: إنشاء ٦ أفرقة للمساعدة الإنسانية الإقليمية (هناك فريقان منها يعملان بالفعل)
	وضع ٣١ خطة إقليمية للتأهب للكوارث
	إنشاء قاعدة بيانات بشأن وصول المساعدة الإنسانية وأعمال الرصد
	وضع خطة عمل للمساعدة الإنسانية لأفغانستان
	إنشاء وظائف لوحدة للمساعدة الإنسانية/نظام للدعوة والمعلومات الجغرافية في كابل
	إنشاء قاعدة بيانات عن الجهات المعنية بمسائل المساعدة الإنسانية والمهام التي تقوم بها وأماكن نشاطها

النواتج

- قيام هيئات الأمم المتحدة بتقديم تقارير منتظمة عن طريق آليات الإبلاغ المالي الراسخة، تحت إشراف وزارة المالية
- قيام مكاتب البعثة في المقاطعات بتقديم خدمات التنسيق الاستراتيجي لأفرقة الأمم المتحدة في المقاطعات

- تعزيز التعاون الإقليمي بين الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة عن طريق صوغ وتنفيذ برنامج مشترك ثلاثي الأطراف في مجال الصحة
- رصد التعيينات في مجال الخدمة المدنية في المناطق
- تقديم المشورة لأفرقة إعادة إعمار المقاطعات بشأن وضع مؤشرات للمقاطعات بالتنسيق مع البلدان المانحة، وهيئات الأمم المتحدة والأفراد العسكريين الدوليين
- تقديم المساعدة التقنية للجان تنمية المقاطعات، ومجالس المقاطعات، وحكام المقاطعات، والوزارات المعنية
- تقديم المساعدة إلى الحكومة، بما في ذلك إدارات المقاطعات، بشأن المساواة بين الجنسين وتعميم منظورها بما يتسق مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية
- تعميم المنظور الجنساني بوصفه قضية شاملة من خلال الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، ومن خلال تقديم المشورة التقنية، والمشاركة في الأفرقة الاستشارية والأفرقة العاملة التابعة للاستراتيجية، والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية
- تعميم مكافحة المخدرات بوصفها قضية شاملة عن طريق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، وذلك من خلال تقديم المشورة التقنية، والمشاركة في الأفرقة الاستشارية والأفرقة العاملة التابعة للاستراتيجية، والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية
- تعزيز الإدارة دون الوطنية وتنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات
- العمل بمثابة وكالة دولية رائدة للفريق العامل التابع للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية المعني بالاستجابة الإنسانية والاستجابة للكوارث
- تنسيق استجابة الأمم المتحدة للكوارث على المستويين الوطني والإقليمي
- توفير ٤٠٠ خريطة بشأن الحالة الإنسانية في جميع أنحاء البلد
- عقد دورتين للتدريب على النهج التجميعي في العمل الإنساني
- ١٢ تقريرا مستكملا (شهريا) على المستوى الوطني في مجال المساعدة الإنسانية وإنشاء ٥ أفرقة إقليمية مدنية – عسكرية عاملة مرتبطة بالمكاتب الإقليمية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية
- تنظيم ١٥ مناسبة تدريبية لأفرقة إعادة إعمار المقاطعات
- حضور ١٢ مناسبة لإعادة توزيع أفراد القوة الدولية للمساعدة الأمنية خارجيا

- تقارير شهرية عن الأنشطة الإنسانية (٩٦ تقريرا = ٨ أقاليم × ١٢ تقريرا) تتضمن خرائط وملفات إعلامية
- العمل بالنهج التجميعي في كل إقليم من الأقاليم الثمانية
- تقرير فصلي عن وصول المساعدة الإنسانية والحيِّز الإنساني

العوامل الخارجية

ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة بافتراض ما يلي:

(أ) مواصلة تمسك جميع الأطراف المعنية بالالتزامات السياسية و/أو المالية الضرورية؛

(ب) بقاء الحالة الأمنية في كل إقليم من البلد مواتية لزيادة التركيز على التنفيذ على المستوى دون الوطني؛

(ج) عدم تأثير كوارث طبيعية سلبا على أنشطة إعادة الإعمار.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تعزيز تنفيذ اتفاق أفغانستان والمعايير المرجعية للخطة الإنمائية الوطنية الأفغانية	(هـ) '١' تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي ليحددا الأولويات وينفذاها معا من خلال المجلس المشترك للتنسيق والرصد مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: تحقيق ٢٣ معيارا مرجعيا من المعايير المرجعية لاتفاق أفغانستان عقد ٦ اجتماعات للمجلس المشترك للتنسيق والرصد منذ إنشاء هذا المجلس قيام المجلس المشترك للتنسيق والرصد باتخاذ ٧٠ قرارا وإجراء عبر ٨ قطاعات إجراء مشاورات مرة كل أسبوعين بين الحكومة والمجتمع المدني من خلال اجتماعات مع الرئيسين المشاركين للمجلس المشترك للتنسيق والرصد التقديرات لعام ٢٠٠٨: تحقيق ٣٠ معيارا مرجعيا من المعايير المرجعية لاتفاق أفغانستان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	عقد الاجتماعات السابع والثامن والتاسع للمجلس المشترك للتنسيق والرصد
	إجراء مشاورات مرة كل أسبوعين بين الحكومة والمجتمع المدني من خلال اجتماعات مع الرئيسين المشاركين للمجلس المشترك للتنسيق والرصد
	قيام المجلس باتخاذ ١٢٠ قرارا وإجراء عبر ٨ قطاعات
	الهدف لعام ٢٠٠٩: تحقيق تقدم قابل للقياس نحو النتائج الرئيسية لاتفاق أفغانستان
	عقد ٣-٤ اجتماعات للمجلس المشترك للتنسيق والرصد
	'٢' زيادة دعم المؤسسات الحكومية في تحديد الأولويات الوطنية في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية
	مقاييس الأداء:
	٢٠٠٧: شروع ٣٠ في المائة من الوزارات في أعمال إعادة التشكيل والترشيد بما يتسق مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية واتفاق أفغانستان
	وضع آلية واضحة وشفافة لعمليات التعيين في جميع المناصب العليا في الحكومة المركزية، والهيئات القضائية، وحكام المقاطعات، ورؤساء الشرطة، ومديري المناطق ورؤساء الأمن في المقاطعات
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: شروع ٥٠ في المائة من الوزارات في أعمال إعادة التشكيل والترشيد بما يتسق مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية واتفاق أفغانستان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	قيام ٧٥ في المائة من الوزارات القائمة بإصلاح الخدمة المدنية بإجراء مشاورات حول الأهداف الإنمائية للألفية/الاستراتيجية الإنمائية الوطنية واستكمالها في جميع المقاطعات البالغ عددها ٣٤ مقاطعة
	إكمال عملية الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية واعتمادها من قبل حكومة أفغانستان
	اضطلاع جميع الوزارات بإصلاح الخدمة المدنية
	إقرار الحكومة لإجراءات واضحة بشأن مشاركة المجلس الإقليمي في عملية التنمية ورصد الشؤون الإدارية دون الوطنية
	الهدف لعام ٢٠٠٩: اضطلاع جميع الوزارات بإصلاح الخدمة المدنية
	إقرار الحكومة لإجراءات واضحة بشأن مشاركة المجلس الإقليمي في عملية التنمية ورصد الشؤون الإدارية دون الوطنية
	وضع آلية واضحة وشفافة لعمليات التعيين في جميع المناصب العليا في الحكومة المركزية، والهيئات القضائية، وحكام المقاطعات، ورؤساء الشرطة، ومديري المناطق ورؤساء الأمن في المقاطعات
	’٣‘ إنشاء نظام للرصد بين المجلس المشترك للتنسيق والرصد وأمانتي الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية والمكتب المركزي للإحصاءات
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٧: عقد ٥ جولات من اجتماعات الأفرقة الاستشارية و ٢٤٠ أسبوعا من اجتماعات الأفرقة العاملة عبر القطاعات الثمانية للخطة الإنمائية الوطنية الأفغانية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	عقد اجتماعات تنسيق مرة كل شهرين بين جهات التنسيق والأمم المتحدة
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، وإعادة تشكيل المجلس المشترك للتنسيق والرصد ليشمل ٣ لجان دائمة لتسهيل اتخاذ القرارات بشأن الأولويات الاستراتيجية الهامة، ووضع الأعمال المتعلقة بتنفيذ البرامج وكذلك رصدها والإبلاغ بشأنها جميعها ضمن اختصاصات الحكومة التي ستعيد تشكيل آلياتها للتنفيذ، بما فيها اللجان المشتركة بين الوزارات للاستعاضة عن هيكل الأفرقة الاستشارية والأفرقة العاملة. والشروع في وضع ما لا يقل عن ٣ برامج وطنية رئيسية في الزراعة، والهياكل الأساسية، والحوكمة. اجتماع اللجان الدائمة لمناقشة ما لا يقل عن ٥ مسائل رئيسية ذات أولوية
	الهدف لعام ٢٠٠٩: إنشاء أمانة تناسب مقاصد المجلس المشترك للتنسيق والرصد وتعزيز البعثة كي تكون قادرة على تنسيق المساهمات التحليلية اللازمة للقيام بأعمال الرصد والمراقبة المستقلة
	الانتهاء من عملية التحول من أمانة لتخطيط الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية إلى أمانة تنسق أعمال التنفيذ، مع الاتفاق على العلاقات المناسبة بين التنفيذ والرصد الاستراتيجي
	نظام للرصد يؤدي كل المهام في أمانة المجلس ويعتمد على بيانات مستمدة من آلية تنسيق أعمال التنفيذ، ومن المكتب المركزي للإحصاءات ومصادر أخرى
	الانتهاء من إعداد التقرير السنوي الثالث للمجلس، مع تقديم ما يثبت بأنه قد تم تنسيق السياسات في ما لا يقل عن ٥ مسائل رئيسية من المسائل ذات الأولوية الاستراتيجية

النواتج

- أربعة اجتماعات للمجلس المشترك للتنسيق والرصد تشترك البعثة في رئاستها وتزودها أمانة المجلس بالموارد على نحو كامل
- مشاورات منتظمة بين الحكومة والمجتمع الدولي من خلال الرئيسين المشاركين للمجلس
- تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعي الحميدة إلى السلطات الوطنية والإقليمية والأطراف المعنية الرئيسية كوسيلة لدعم تنفيذ اتفاق أفغانستان
- رصد التقدم في تنفيذ اتفاق أفغانستان والمعايير المرجعية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية بالتعاون الوثيق مع أمانتي المجلس والاستراتيجية
- تقديم الدعم التقني والمشورة التقنية إلى أمانة المجلس لتعزيز تنفيذ أعمال الرصد والإبلاغ بشأن اتفاق أفغانستان
- قيام اللجان الدائمة المعنية بالأمن، والحوكمة والتنمية، بدفع تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس فيما بين الاجتماعات، بمشاركة من الأمم المتحدة
- تيسير عقد اجتماعات منتظمة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية دعما لاتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية
- تبسيط جميع المعايير المرجعية لاتفاق أفغانستان ضمن خطط البعثة وأنشطتها، بما في ذلك على مستوى الأقاليم والمقاطعات
- وضع استراتيجية للاتصالات وتعزيز توعية الجمهور بشأن اتفاق أفغانستان

العوامل الخارجية

يتوقع أن تحقق البعثة أهدافها وإنجازاتها المتوقعة بافتراض أن تواصل جميع الأطراف المعنية، بما فيها أعضاء المجلس المشترك للتنسيق والرصد، تقديم ما يلزم من الالتزام السياسي والمالي من أجل المعايير المرجعية لاتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وستتوقف عملية الاستراتيجية والمجلس أيضا على الحالة الأمنية في البلد. وسوف يتطلب تنفيذ المعايير المرجعية وإكمال استراتيجية أفغانستان في الموعد المحدد أيضا عدم وجود أي اضطرابات سياسية كبيرة، بما في ذلك داخل المنطقة، ووقوع كوارث طبيعية، أو أي حالة طوارئ وطنية أخرى.

ثالثا – الاحتياجات من الموارد

١٣ – تقدر الاحتياجات المقترحة من الموارد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بمبلغ صاف قدره ٤٠٠ ١٥٦ ١٦٨ دولار (إجماليه ٦٠٠ ١٦٦ ١٧٩ دولار) كما هو مبين في الجدولين ١ و ٣. ويلخص الجدول ٢ الاحتياجات من الموظفين. علما بأن الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٠٩، والتي تمثل زيادة صافية قدرها ٧٠٠ ٠٨٧ ٩٢ دولار (أو ١٢١ في المائة) على الاحتياجات المقدرة المنقحة لعام ٢٠٠٨، تشمل مبلغ ٧٠٠ ٢٢٥ ١ دولار للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ومبلغ ٦٠٠ ٣٦٣ ٧٦ دولار للموظفين المدنيين، ومبلغ ١٠٠ ٥٦٧ ٩٠ دولار لتكاليف التشغيل. وتعزى الزيادة أساسا إلى ما يلي: (أ) الإنشاء المقترح لـ ٥١٤ وظيفة إضافية، من بينها ١٤٠ وظيفة دولية و ٣٥٨ وظيفة وطنية و ١٦ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة؛ (ب) التكاليف المتصلة بافتتاح ستة مكاتب إضافية في المقاطعات؛ (ج) التشييد المقترح لوحدات إضافية لإقامة الموظفين، من بينها ١٣٣ وحدة في المقر بكابل و ٥٢ وحدة في المكاتب الميدانية؛ (د) الاقتناء المقترح لـ ١٧٧ مركبة مصفحة، بما في ذلك استبدال مركبة واحدة وشراء ١٧٦ مركبة إضافية؛ (هـ) الزيادة المقترحة للأسطول الجوي التابع للبعثة ليشمل طائرة إضافية ثابتة الجناحين، وطائرة إضافية ذات أجنحة دوارة.

١٤ – وفيما يتعلق بإنشاء مكاتب إضافية في المقاطعات لتعزيز وتوسيع نطاق وجود البعثة في جميع أنحاء البلد، تنوي البعثة افتتاح ستة مكاتب جديدة في المقاطعات، وذلك في تيرين كوت (مقاطعة أوروزغان)، وفي بولي خومري (مقاطعة باغلان)، وفرح (مقاطعة فرح)، وساري بول (مقاطعة ساري بول)، ولشكر غاه (مقاطعة هلمند)، وغزنة (مقاطعة غزنة).

الجدول ١

مجموع الاحتياجات من الموارد (صافي)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩		تحليل التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	التباين	مجموع	غير المتكررة	صافي الاحتياجات	التباين
	(١)	(٢)	(٣) = (١) – (٢)	(٤)	(٥)	(٦) = (٤) – (٣)	(٧) = (٤) – (٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١ ٠٧٩,٦	١ ٠٤٠,٤	٣٩,٢	١ ٢٢٥,٧	–	١ ١٨٦,٥	١٤٦,١
تكاليف الموظفين المدنيين	٤٤ ٨٩٠,٨	٥٣ ٧٠٧,٦	(٨ ٨١٦,٨)	٧٦ ٣٦٣,٦	–	٨٥ ١٨٠,٤	٣١ ٤٧٢,٨
تكاليف التشغيل	٣٠ ٠٩٨,٣	٣١ ٦٠٠,٥	(١ ٥٠٢,٢)	٩٠ ٥٦٧,١	٣٥ ٤٠٣,٤	٩٢ ٠٦٩,٣	٦٠ ٤٦٨,٨
مجموع الاحتياجات	**٧٦ ٠٦٨,٧**	**٨٦ ٣٤٨,٥**	**(١٠ ٢٧٩,٨)**	**١٦٨ ١٥٦,٤**	**٣٥ ٤٠٣,٤**	**١٧٨ ٤٣٦,٢**	**٩٢ ٠٨٧,٧**

الجدول ٢

الاحتياجات من الوظائف

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**		الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	١	٢	١	٧	٢٤	٦٨	٧٢	٢١	**١٩٦**		٩٧	١٧	**٣١٠**	١٧٣	١ ٠٦٠	٤٣	**١ ٥٨٦**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	١	٢	٣	٨	٢٨	١٠٢	١٠٤	٥٧	**٣٠٥**		١٢٣	٢٢	**٤٥٠**	٢٥٧	**١ ٣٣٤**	٥٩	**٢ ١٠٠**
التغير	–	–	**٢**	**١**	**٤**	**٣٤**	**٣٢**	**٣٦**	**١٠٩**		**٢٦**	**٥**	**١٤٠**	**٨٤**	**٢٧٤**	**١٦**	**٥١٤**

١٥ - يبلغ العدد الإجمالي لملاك موظفي البعثة المقترح للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ما مقداره ٢ ١٠٠ موظف. وسيضم الموظفون الإضافيون ٤٥٠ موظفا دوليا منهم ٣٠٥ موظفين من الفئة الفنية و ١٤٥ موظفا من فئتي الخدمة الميدانية والخدمات العامة (الرتبة الرئيسية والرتب الأخرى)، و ١ ٥٩١ موظفا وطنيا منهم ٢٥٧ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ١ ٣٣٤ موظفا من الرتبة المحلية، و ٥٩ من متطوعي الأمم المتحدة. ويتضمن المقترح أيضا وظيفة لمستشار عسكري و ١٩ وظيفة لضباط اتصال عسكري و ٨ وظائف لمستشارين في شؤون الشرطة المدنية.

١٦ - ويعكس ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠٠٩ زيادة قدرها ١٤٠ وظيفة دولية (٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٣٤ ف-٤، و ٣٢ ف-٣، و ٣٦ ف-٢، و ٢٦ من فئة الخدمة المدنية و ٥ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) و ٣٥٨ وظيفة وطنية (٨٤ وظيفة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و ٢٧٤ وظيفة من الرتبة المحلية) و ١٦ من متطوعي الأمم المتحدة، وإعادة تصنيف وظيفتين برفع رتبتهما (ف-٥ إلى مد-١ في وحدة التحليل والتخطيط، و ف-٢ إلى ف-٣ في قسم شؤون الموظفين)، وإعادة تصنيف وظيفة بخفض رتبتها (ف-٥ إلى ف-٤ في قسم الخدمات الطبية)، وإلغاء وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة في قسم شؤون الموظفين.

١٧ - وسيشتمل ملاك الموظفين المقترح في المكاتب الموجودة في المناطق والمقاطعات لعام ٢٠٠٩ على ١ ٢٣٥ وظيفة، بما في ذلك الوظائف الـ ٣٦٨ المقترح زيادتها في مختلف الرتب على النحو المبيّن في الفرع باء من مرفق هذا التقرير. كما سيضم ملاك الموظفين هذا ٤٤٣ وظيفة فنية منها ١٦٥ وظيفة فنية مقترحة؛ و ٤٣٩ وظيفة إدارية منها ٧٧ وظيفة إدارية مقترحة؛ و ٣٥٣ وظيفة أمنية منها ١٢٦ وظيفة أمنية مقترحة.

١٨ - وترد في الفقرات التالية مبرِّرات التغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين.

ألف – مكتب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان

وحدة تنسيق ورصد اتفاق أفغانستان

الموظفون الدوليون: نقل وظيفة واحدة برتبة ف–٥، ووظيفة برتبة ف–٤، ووظيفة برتبة ف–٣ إلى وحدة التحليل والتخطيط المنشأة حديثا.

الموظفون الوطنيون: نقل موظف وطني واحد إلى وحدة التحليل والتخطيط المنشأة حديثا.

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد–٢	مد–١	ف–٥	ف–٤	ف–٣	ف–٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	١	١	١	–	**٣**	–	–	**٣**	١	–	–	**٤**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**	–	–	–	**–**
التغير	–	–	–	–	(١)	(١)	(١)	–	**(٣)**	–	–	**(٣)**	(١)	–	–	**(٤)**

١٩ – ووحدة تنسيق ورصد اتفاق أفغانستان مسؤولة بالدرجة الأولى عن دعم الهيئة الرئيسية المعنية بتنسيق السياسات لحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، وهي المجلس المشترك للتنسيق والرصد. وتتولى البعثة قيادة عملية تخطيط مشتركة مع حكومة أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وشركاء آخرين، تهدف إلى وضع نهج متكامل لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، يجمع بين أبعاد الأمن والحوكمة والتنمية. ولن يكتب النجاح لما يقوم به المجلس المشترك للتنسيق والرصد وللتخطيط المشترك إلا إذا استند إلى قدرة معززة للتحليل والتخطيط.

٢٠ – وسعيا إلى تنفيذ الولاية المعزَّزة للبعثة المتعلقة بالتنسيق بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، وصياغة الأولويات والسياسات الاستراتيجية، لا بد من أن يتوفر للممثل الخاص للأمين العام آلية تجمع بين قدرات التحليل والتنسيق والتخطيط في البعثة. وعليه يقترح دمج مركز التحليل المشترك للبعثة الذي يقدم الدعم للقدرة التحليلية في البعثة مع وحدة رصد وتنسيق اتفاق أفغانستان. ويقترح كذلك نقل جميع الوظائف القائمة في كلا الوحدتين إلى وحدة التحليل والتخطيط المنشأة حديثاً. وسيؤدي ذلك أيضا إلى تقليص مراحل التسلسل الإداري وتعزيز اتساق البعثة.

وحدة التحليل والتخطيط

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٣ (جديدة)؛ إعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لتصبح برتبة مد-١؛ نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ من وحدة تنسيق ورصد اتفاق أفغانستان سابقا؛ ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ووظيفتين برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة برتبة ف-٢ من مركز التحليل المشترك للبعثة سابقا

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة من الرتبة المحلية (جديدة)؛ ونقل موظف وطني من وحدة تنسيق ورصد اتفاق أفغانستان سابقا؛ ونقل موظفين وطنيين اثنين وستة وظائف من الرتبة المحلية من مركز التحليل المشترك للبعثة سابقا

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	١	١	٣	٣	١	٩	–	–	٩	٣	٧	–	**١٩**
التغير	–	–	–	١	١	٣	٣	١	٩	–	–	٩	٣	٧	–	**١٩**

٢١ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٨٠٦ (٢٠٠٨) أن تتولى البعثة قيادة الجهود المدنية الدولية لتنفيذ جملة مهام منها تقديم دعم أكثر اتساقا من المجتمع الدولي إلى حكومة أفغانستان والتمسك بمبادئ فعالية المعونة المذكورة في اتفاق أفغانستان، وتقوية التعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ولا بد لهذا الدور المركزي والحيادي والتنسيقي من أن يكفل اتباع نهج سياسي متكامل يتوخى إنجاز الأهداف المرسومة، من خلال المنتدى الرئيسي، إلا وهو المجلس المشترك للتنسيق والرصد.

٢٢ - ويشدد القرار كذلك على ضرورة تقوية سلطة وقدرة المجلس المشترك للتنسيق والرصد، باعتباره المحفل الرئيسي للمشاركة في صياغة السياسات وحل المشاكل وضمان المساءلة المتبادلة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. وعليه، يُنتظر من الممثل الخاص للأمين العام أن يبعث زخماً وروحاً قيادية جديدة في المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وأن يعزز من قدرته على الرقابة الاستراتيجية وعلى تنسيق الأولويات الاستراتيجية، بما في ذلك من خلال إنشاء ثلاث لجان دائمة تغطي الدعائم الثلاث التي يقوم عليها اتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، إلا وهي: (أ) الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ (ب) الأمن؛ (ج) التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسوف تتولى هذه اللجان الدائمة متابعة تنفيذ قرارات المجلس، وتنسيق السياسات بهدف تعزيز إنجاز الاستراتيجية.

وسوف يكون على وحدة التحليل والتخطيط تقديم الدعم لكل لجنة فيما تقوم به من عمل. ويعد الدور المتمثل في وضع السياسات العامة دورا مكملا ومعززا لوظائف أمانة المجلس بموجب الولاية الموكلة إليها في قرار مجلس الأمن ١٧٤٦ (٢٠٠٧).

٢٣ - وعليه، يقترح إنشاء وحدة التحليل والتخطيط للجمع بين وظيفتي الوحدتين القائمتين، وهما وحدة رصد وتنسيق اتفاق أفغانستان ومركز التحليل المشترك للبعثة. ويقترح كذلك نقل جميع الوظائف القائمة فيهما إلى وحدة التحليل والتخطيط المنشأة حديثا. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء عملية الدمج المنتظرة هذه، يقترح زيادة عدد الوظائف في الوحدة كي تتمكن من أداء ولاية التنسيق المعززة الموكلة إلى البعثة وصياغة أولويات وسياسات استراتيجية مشتركة.

٢٤ - وتعزيزاً لعمل المجلس المشترك للتنسيق والرصد، ودعماً للممثل الخاص في ريادته لنهج متكامل يجمع بين الأبعاد السياسية والأمنية والإنمائية، يتعين أن تتوافر لوحدة التحليل والتخطيط قدرة تحليلية داخلية، علاوة على زيادة قدرة الموظفين على تنسيق المعلومات واستخلاص الخبرة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وسيتولى الموظفون المقترح نقلهم من مركز التحليل المشترك للبعثة وتجميع ومقارنة التحليلات الأمنية، وتوفير تقييمات للتهديدات تستخدمها البعثة ومركز العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، والاتصال مع حكومة أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لحلف شمال الأطلسي بشأن رسم خرائط تحدد مواقع التمرد، وذلك لدعم البعثة ذاتها واللجنة الدائمة المعنية بالأمن التابعة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد. وسوف يتم استكمال قدرة التحليل الأمني هذه بقدرة من داخل الوحدة تستند إلى الدعامتين السياسية والإنمائية للبعثة وإلى الوكالات الخارجية لتنسيق التحليل اللازم لدعم اللجنتين الدائمتين المعنيتين بالحوكمة وبالتنمية.

٢٥ - ورغم أن وحدة التحليل والتخطيط باعتبارها جزءا من مكتب الممثل الخاص للأمين العام سوف توفر للممثل الخاص الدعم في تحديد الاتجاه العام لعمل البعثة، كما ستوفر الدعم لوظيفتي التنسيق الاستراتيجي والرصد اللتين يضطلع بهما المجلس المشترك للتنسيق والرصد. وسوف يكون مقر الوحدة في مكتب الممثل الخاص لدعم دوره الشخصي في قيادة الجهد الدولي لمساعدة حكومة أفغانستان، إضافة إلى دوره كرئيس مشارك للمجلس الذي سيبقى الهيئة التنسيقية الجامعة بين الجهات المانحة وحكومة أفغانستان. وسوف تضطلع وحدة التحليل والتخطيط بالمسؤولية الأولى عما يلي: (أ) تقديم التحليل والتخطيط الاستراتيجي مع مراعاة التحديات الخطيرة والفرص السانحة في أفغانستان؛ (ب) التشجيع على اتباع نهج متكامل يأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والأمنية والإنمائية، وإقامة علاقات وثيقة مع

الدعائم السياسية والإنمائية للبعثة، ومع المكاتب الإقليمية والميدانية؛ (ج) أداء المهام التي يضطلع بها مركز التحليل على نطاق البعثة بغرض تزويد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بتحليلات آنية ودقيقة؛ (د) تزويد الممثل الخاص للأمين العام بوثائق للسياسات، وورقات إحاطة بمعلومات أساسية، ونقاط للحوار؛ (هـ) تقديم مساهمات تحليلية للمجلس. وسوف تكون الوحدة مسؤولة أيضاً عن تنسيق الأولويات المتعلقة بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وإعلان باريس، كما ستتولى التنسيق مع كبار المسؤولين الحكوميين، وكبار الدبلوماسيين ورؤساء البعثات الدبلوماسية، والجهات المانحة، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لحلف شمال الأطلسي.

٢٦ - وبالنظر إلى ما ورد أعلاه، يقترح إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٥ لتصبح برتبة مد-١، يضطلع شاغلها بمهام رئيس الوحدة. وسوف يكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن إدارة جميع جوانب عمل الوحدة، كما سيكفل: (أ) توفير معلومات تحليلية آنية ودقيقة وعالية الجودة للممثل الخاص للأمين العام؛ (ب) القيام بأعمال التخطيط الاستراتيجي للسياسات لتحديد أولويات المجلس المشترك للتنسيق والرصد في مجال السياسات؛ (ج) إقامة علاقة وثيقة مع كبار موظفي البعثة وكبار المسؤولين الحكوميين، ورؤساء البعثات الدبلوماسية، والجهات المانحة، وغيرهم من النظراء المعنيين.

٢٧ - ويقترح أيضا إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٣ يضطلع شاغلها بمهام موظف تنسيق. وسوف يتولى شاغل الوظيفة المقترحة دعم اللجنة الدائمة المعنية بالأمن التابعة للمجلس والتي يتوقع أن تصدر توجيهاً مشتركاً للسياسة ورصد التقدم على المستوى الوطني. وسوف يكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: (أ) إعداد ورقات السياسات والخيارات وطلب إجراء تحليلات واستعراضات خارجية بشأن المسائل ذات الأولوية التي يحددها كبير الموظفين المسؤول عن التخطيط ودعم السياسات؛ (ب) تقديم الدعم للجنة الدائمة، والإعداد للاجتماعات الأسبوعية وتيسيرها في عدد من المجالات، بما في ذلك الفريق المقترح لمكافحة التمرد، والأمن الإقليمي، والتخطيط الأمني الوطني، والجيش الوطني الأفغاني، وتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية، وإصلاح جهاز الشرطة، لكفالة المتابعة الآنيّة وإعداد الوثائق وتقارير الإحاطة، والاتصالات الرسمية مع كل من رئيسي المجلس؛ (ج) الإشراف على الأفرقة العاملة الفرعية التابعة للجنة الدائمة، بما فيها الأفرقة التي كانت تتبع سابقا فريق العمل المعني بالسياسات، كفريق العمليات الأمنية، وفريق تدبير معلومات الاستخبار، وفريق مكافحة المخدرات؛ (د) الحفاظ على اتصالات فعالة ومنتظمة مع جميع الأطراف المعنية الوطنية والدولية المشاركة في عمل اللجنة الدائمة.

٢٨ - ويقترح أيضا إنشاء وظيفة إضافية من الرتبة المحلية يضطلع شاغلها بمهام مساعد إداري/لغوي. وسوف يكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: (أ) تقديم الدعم في ميدان الترجمة التحريرية والشفوية؛ (ب) القيام بالمهام المتصلة بإدارة الموظفين/العاملين في الوحدة؛ (ج) تقديم الدعم للموظفين الدوليين فيما يتعلق بالمسائل الإدارية المتصلة بتأشيرات السفر والتراخيص والأمن؛ (د) القيام، عند الاقتضاء، بتوفير الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية من الداريّة (وربما الباشتو) إلى الإنكليزية وبالعكس.

٢٩ - ويقترح كذلك نقل جميع الوظائف القائمة في وحدة رصد وتنسيق اتفاق أفغانستان ومركز التحليل المشترك للبعثة إلى وحدة التحليل والتخطيط.

وحدة حقوق الإنسان

الموظفون الدوليون زيادة وظيفتين جديدتين، واحدة برتبة ف-٤ وواحدة برتبة ف-٣

الموظفون الوطنيون: زيادة موظف وطني واحد (وظيفة جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ	أ ع	م ع-٢	ع-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون من الفئة الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	١	٢	٣	٢	-	**٨**	-	-	**٨**	٣	٧	١	**١٩**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	-	١	٢	٤	٣	-	**١٠**	-	-	**١٠**	٤	٧	١	**٢٢**
التغير	-	-	-	-	-	**١**	**١**	-	**٢**	-	-	**٢**	**١**	-	-	**٣**

٣٠ - ركز مجلس الأمن في قراره ١٨٠٦ (٢٠٠٨) على ولاية وحدة حقوق الإنسان ووسع نطاقها لتشمل الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بحالة المدنيين في النزاع المسلح وكذلك تعزيز حقوق المرأة وتقديم الدعم للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وإحراز التقدم بشأن خطة العمل من أجل السلام والمصالحة والعدالة. كما وسّع نطاق ولاية الوحدة لتشمل دعم تنفيذ عناصر حقوق الإنسان المضمّنة في اتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية ولتشمل العملية الانتخابية. وتضطلع وحدة حقوق الإنسان بدور حاسم الأهمية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ودعم حكومة أفغانستان والسلطة القضائية والمجتمع المدني من أجل تهيئة بيئة تمتثل لحقوق الإنسان. وتنفيذاً لهذه الولاية، تضطلع الوحدة بعمليتي رصد وإبلاغ ميدانيتين وتقوم بتخطيط وتنظيم دورات تدريبية وحملات توعية وتقيم شراكات استراتيجية مع الجهات الحكومية الدولية والحكومات الوطنية والجهات الفاعلة غير الحكومية

من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وقد تبين من تقييم القدرات الحالية، حسب توجيهات مجلس الأمن في قراره ١٨٠٦ (٢٠٠٨) أن هذه القدرات لا تكفي لرصد حالة المدنيين في النزاع والإبلاغ عنها. كما أن ازدياد تعقيد النزاع في أفغانستان واتساع نطاقه قد ضاعف من الطلبات الملقاة على عاتق وحدة حقوق الإنسان. فإنشاء مجموعة الحماية الأفغانية المشتركة بين الوكالات، مثلاً، يؤكد من جديد الحاجة إلى معلومات موثوقة ودقيقة عن أثر النزاع على المدنيين. علما بأن نجاح وحدة حقوق الإنسان في إشراك القوات العسكرية الدولية في مناقشات بشأن قضايا الحماية المدنية، التي تشمل الامتثال للقانون الإنساني الدولي، وما يقترن به من حاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع جميع أطراف النزاع على الامتثال للقانون الإنساني الدولي، إنما يتوقف على وجود موظفين متفانين في العمل، هم غير موجودين حالياً، وعلى وجود موظفين لديهم الخبرة بقضايا الحماية المدنية. وعلى الصعيد الداخلي، أدت أهمية قضايا الحماية المدنية وبروزها إلى اعتماد البعثة بشدة على وحدة حقوق الإنسان لتقديم تقارير دقيقة في الوقت المناسب إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وإلى الأمين العام ومجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة الأخرى، إضافةً إلى آليات أفغانية، مثل مجموعة حماية أفغانستان المشتركة بين الوكالات. وإلى جانب تزايد هذه الطلبات تظهر أيضا الحاجة إلى تحقيق زيادة كبيرة في التوجيهات وأشكال الدعم المقدمة إلى موظفي حقوق الإنسان في الميدان. وتحتاج وحدة حقوق الإنسان، كي تلبي هذه الطلبات المتزايدة، إلى قدرة تكرس للتصدي لهذا الوضع الناشئ، على المستوى اللازم.

٣١ - ولهذا، يقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ للاضطلاع بواجبات موظف لحقوق الإنسان. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولاً عن: (أ) التركيز على قضايا الحماية المدنية؛ (ب) مساعدة الوحدة في تركيز العمل وتوجيهه بصورة أفضل نحو قضايا الحماية المدنية؛ (ج) وضع منهجية واضحة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لسرعة إعداد التقارير من أجل تلبية طلبات الإبلاغ المتنامية؛ (د) المشاركة فيما يعقد من منتديات رئيسية على المستوى الوطني، مثل الفريق القطري الإنساني المشترك بين الوكالات ومجموعة حماية أفغانستان، من أجل تعزيز حماية قضايا المدنيين وضمان استجابة منسقة ومناسبة؛ (هـ) العمل على إضفاء الطابع المؤسسي على التفاعل مع القوات العسكرية الدولية بشأن قضايا الحماية المدنية؛ (و) تقديم المشورة التقنية للشركاء الوطنيين، بما في ذلك لجنة أفغانستان المستقلة لحقوق الإنسان.

٣٢ - ولا يخفى أن تحسين عملية منهجة المعلومات هي جزء لا يتجزأ من الطلبات المتزايدة لتقديم التقارير بشأن وحدة حقوق الإنسان. علما بأن عدم توفر قاعدة بيانات بشأن قضايا الحماية المدنية قد أعاق بشدة قدرة البعثة على إعداد تحليل لاحتياجات الحماية في مناطق

التزاع والدعوة إلى تلبيتها وكذلك تقديم التقارير إلى مجلس الأمن عن الشواغل المتعلقة بالحماية. ومن الضروري تصنيف حالات الخسائر المدنية ومتابعتها بمزيد من المنهجية للتمكن من إجراء تحليل عاجل ودقيق للأنماط والاتجاهات، بما فيها أثر التزاع على المرأة، وذلك تحقيقاً لأغراض الإبلاغ والاستجابة. وبات من الملح بشدة إنشاء قاعدة بيانات لتتبع هذه القضايا المحددة من خلال الرصد الميداني ولضمان مواءمتها مع قواعد بيانات الوكالات، مع إضافة أفغانستان مؤخراً إلى البلدان التي يفترض أن تقدم تقارير عن أثر التزاع على الأطفال بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أكدت الفقرة ١٤ من قرار المجلس ١٨٠٦ (٢٠٠٨) على أهمية تنفيذه بالنسبة لأفغانستان. ولا تستطيع وحدة حقوق الإنسان، بما لديها حاليا من قدرات، القيام على وجه السرعة بإنشاء قواعد بيانات أو البدء في تشغيلها في المكاتب الميدانية من أجل تتبع مسائل أخرى تتعلق بالشواغل الحالية أو الناشئة، مثل حالات تتعلق بحرية التعبير أو حالات احتجاز لها صلة بمديرية الأمن الوطني أو عمليات نقل من معتقل القوات العسكرية الدولية. وهذا الافتقار إلى القدرات يعيق قدرة وحدة حقوق الإنسان على رصد حقوق الإنسان وحمايتها وعلى دعم الشركاء وحكومة أفغانستان وإسداء المشورة إليهم بشأن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وحلولها الممكنة.

٣٣ - ولهذا، يقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٣ لموظف يؤدي مهام مدير قاعدة بيانات. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن إنشاء قاعدة بيانات وطنية وصيانتها من أجل تتبع ما يحدث من خسائر في صفوف المدنيين، والشواغل المتصلة بالأطفال في التزاع المسلح التي تندرج في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وأثر التزاع على المرأة. كما سيتولى، في إطار مسؤوليات البعثة المتعلقة بتنسيق جهود الحماية بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، مسؤولية دعم عمل مجموعة حماية أفغانستان المشتركة بين الوكالات بالتعاون مع قدرات أخرى في مجال إدارة المعلومات. وسيتولى أيضا، عند الاقتضاء، مسؤولية إنشاء وتدشين قواعد بيانات بشأن مسائل أخرى مثيرة للقلق، والعمل مع مكاتب ميدانية لضمان إمكانية تشغيلها.

٣٤ - ومع تزايد الطلبات الملقاة على عاتق وحدة حقوق الإنسان وتعزيز عمليتي الدعوة والتوعية لإحراز النجاح في تعزيز حقوق الإنسان، وفقاً لما طُلب في قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، تظهر الحاجة إلى ضمان قدرة الوحدة على العمل بصورة وثيقة مع الشركاء الأفغان وإلى دعم المجتمع المدني. ثم إن مشاركة الأفغان، ولا سيما من خلال المجتمع المدني، هي مشاركة حاسمة الأهمية لضمان إيلاء قضايا حقوق الإنسان مكانة بارزة في جدول الأعمال السياسي.

٣٥ - ولهذا، يقترح إنشاء وظيفة إضافية لموظف وطني يضطلع بمهام مساعد أقدم لحقوق الإنسان. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: (أ) العمل على توضيح أهمية حقوق الإنسان لعملية بناء الدولة وتحولها؛ (ب) الاعتماد على الشراكات القائمة والعقود الحالية المبرمة مع أفراد المجتمع المدني الأفغاني لمساعدتهم على وضع خطة متماسكة ومساعدتهم في المساهمة بمزيد من الفعالية في عمليات وطنية ودولية لصنع القرار؛ (ج) العمل مع الشركاء الأفغانيين على المستوى الوطني ودعم عمل الموظفين الميدانيين مع المجتمع المدني الأفغاني الإقليمي؛ (د) تقديم الدعم الإداري، بما في ذلك الترجمة داخل الوحدة.

وحدة الاتصالات الاستراتيجية والمتحدث الرسمي (مكتب المتحدث الرسمي سابقا)

الموظفون الدوليون: زيادة ثلاث وظائف جديدة، واحدة برتبة ف-٥ وواحدة برتبة ف-٤ وواحدة برتبة ف-٣

الموظفون الوطنيون: زيادة موظف وطني واحد (وظيفة جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الفئة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	١	-	١	٤	-	**٦**	-	١	**٧**	٤	٧	-	**١٨**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	-	١	١	٢	٥	-	**٩**	-	١	**١٠**	٥	٧	-	**٢٢**
التغير	-	-	-	-	**١**	**١**	**١**	-	**٣**	-	-	**٣**	**١**	-	-	**٤**

٣٦ - تتولى وحدة الاتصالات الاستراتيجية والمتحدث الرسمي مسؤولية الاضطلاع بعمل البعثة الإعلامي وتقديم الدعم والمشورة في مجال الاتصالات إلى قيادة البعثة. وقد أنشأت الوحدة وفقا للفقرة ١٠٢ من تقرير الأمين العام (A/56/875-S/2002/278)، المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، للقيام بعمل البعثة الإعلامي، الذي يشمل العلاقات مع وسائط الإعلام والتغطية التلفزيونية والفوتغرافية والإنتاج المشترك لبرامج إذاعية وإصدار المنشورات وصيانة موقع البعثة على الإنترنت. وتدعم الوحدة إنشاء وسائط إعلام وطنية وتعمل بصورة وثيقة مع عدد من المؤسسات الإعلامية المحلية بما فيها الهيئة الوطنية الأفغانية للبث الإذاعي والتلفزيوني. كما تتولى عن كثب التنسيق مع الشركاء في مجال الاتصالات الوطنية والدولية.

٣٧ - وسيتطلب تنفيذ ولاية البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) زيادة قدرات الموظفين في مجالي الاتصال والتوعية. ومن المتوقع أن يعجل تعيين مدير للاتصالات تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبعثة في مجال الاتصالات وكذلك دورها التنسيقي مع مختلف

وكالات الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية ووسائط الإعلام الدولية والوطنية. ويعمل حاليا مدير الاتصالات بصفته متحدثاً رسمياً. علما بان التوزيع المقترح للمسؤوليات سوف يزود البعثة بالقدرات الكافية في مجال الاتصالات الاستراتيجية، بالإضافة إلى المهام اليومية للمتحدث الرسمي.

٣٨ - والحق أن ازدياد عدد وسائط الأنباء الإضافية يشكل تطوراً هاماً في أفغانستان. فقد ازداد عدد المحطات التلفزيونية إلى ١٤ محطة، وازداد بصفة رئيسية عدد الصحف وفئاتها في كابل، ليشمل ٥ صحف حكومية و ٦ صحف ذات ارتباطات سياسية و ١٦ صحيفة مستقلة. وهناك أكثر من ٨٠ محطة إذاعية وما يزيد على ٣٠ محطة تلفزيونية تبث داخل البلد. والتلفزيون هو إحدى وسائط الإعلام التي تستخدم على أوسع نطاق ممكن في المناطق الحضرية، بينما تعد الإذاعة مصدرا إعلاميا بالغ الأهمية في المناطق الريفية الفقيرة. فالتلفزيون والإذاعة هما وسيطتا إعلام رئيسيتان للوصول إلى الجمهور الوطني في بلد ٧٠ في المائة من سكانه البالغين أميّون. كما ازداد بصورة هائلة الاهتمام الدولي بأفغانستان في العام المنصرم.

٣٩ - وبالنظر إلى ما ورد آنفاً ومن أجل تلبية هذه الطلبات المتزايدة وتقديم معلومات على نحو أكثر استراتيجية لحشد الدعم الوطني والدولي من أجل تعزيز أنشطة البعثة وأهدافها، يقترح إنشاء الوظائف الإضافية التالية داخل وحدة الاتصالات الاستراتيجية والمتحدث الرسمي.

(أ) المتحدث الرسمي: برتبة ف-٥، سيساعد شاغل الوظيفة المقترحة مدير الاتصالات (برتبة مد-١) على إعطاء الأولوية للاتصالات الاستراتيجية وتنسيق أعمال البعثة. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: '١' التوعية بالجوانب المواضيعية الأساسية ضمن إطار استراتيجية البعثة الإعلامية والقيام يومياً بإدارة الاتصالات والالتزامات الإعلامية للممثل الخاص للأمين العام، ويعمل تحت إشرافه موظف الاتصال الرئيسي بين الممثل الخاص ووسائط الإعلام المحلية والدولية؛ '٢' تنظيم المقابلات والإحاطات الإعلامية؛ '٣' الرد على الاستفسارات التي تقدمها يومياً وسائط الإعلام والحفاظ على علاقات مع هذه الوسائط؛

(ب) رئيس الإنتاج الإعلامي: تعتزم البعثة تعزيز قدرتها على العمل مع التلفزيون ووسائط الإعلام الإلكترونية الأخرى. والوظيفة الإعلامية الإلكترونية الوحيدة الموجودة في الوحدة هي حالياً وظيفة منتج تلفزيوني برتبة ف-٣. ويقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ نظراً لوضع أفغانستان الراهن والمتطور والمتعلق بازدياد عدد القنوات التلفزيونية بمقدار ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٥، ولنشوء مناخ إعلامي مُسيَّس بصورة متزايدة بسبب

الانتخابات المقررة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وفي سياق الحرب الدعائية الجارية في أوساط الجيش والمتمردين. وستمكن الوظيفة المقترحة البعثة من إيلاء الاهتمام الكافي للقضايا الإعلامية ومن توسيع نطاق قدرات الإنتاج الإعلامي لكي تصل فعلاً إلى الجمهور الوطني. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: '١' الإشراف على وحدة الإنتاج الإعلامي (التلفزيون والإذاعة) وضمان التغطية التلفزيونية والإذاعية؛ '٢' مراقبة إنتاج البرامج التلفزيونية والإذاعية وإنشاء نظم توزيع وطنية ودولية ملائمة لمنتجات البعثة من أفلام الفيديو والمنتجات السمعية؛ '٣' الاضطلاع بدور قيادي في التخطيط الاستراتيجي والتنمية والتنفيذ على نطاق واسع، وفي حملات الاتصال التلفزيوني والإذاعي المعقدة؛ '٤' توفير نسخ أولية من الأفلام وإجراء تقييم تحريري للإنتاج التلفزيوني والإذاعي؛ '٥' تحديد مصادر تمويل البرامج وإقامة شراكات مع المؤسسات الإعلامية الرئيسية وشبكات الاتصال بشبكات الإعلام؛

(ج) موظف إعلام للتوعية الشعبية: يتمتع حالياً مكتب الاتصال والإعلام بقدرات محدودة للاتصال بالمقاطعات بأنشطته الإعلامية. وتحتاج البعثة إلى زيادة قدرات الموظفين لتنفيذ أنشطة الانتشار في جميع أنحاء البلد وفاءً بالالتزامات التي قطعتها بموجب الولاية المجددة للبعثة. وقد بينت الزيارات الإعلامية السابقة إلى المكاتب الإقليمية أن جهود الوصول إلى الجمهور في الميدان يمكن أن تكتسي أهمية حاسمة في كسب التأييد العام لعمل البعثة في المنطقة، مما يسهم بالتالي في تحقيق أهداف البعثة العامة. ولا يخفى أن ازدياد قدرات الموظفين سيؤمن التواجد العام خارج العاصمة، ولا سيما الاضطلاع بما يكفي من الزيارات الإعلامية الدورية (الأقاليم الجنوبية والشرقية والمرتفعات الوسطى) وهي الآن بصدد استقدام موظفين لبقية الأقاليم. ولما كان موظفو الإعلام الوطنيون المذكورون يعملون بوصفهم اختصاصيي الإعلام الوحيدين في مكاتبهم الإقليمية، ويعملون بالحد الأدنى من الإشراف، فإنه من الضروري أن يوفر مكتب الاتصال والإعلام في المقر التوجيه والتدريب الاستراتيجيين والمنتظمين. ولهذا يقترح إنشاء وظيفة أخرى لموظف إعلام للتوعية الشعبية برتبة ف-٣. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: '١' توفير التدريب والتوجيه لموظفي الإعلام الوطنيين في المكاتب الإقليمية؛ '٢' الإشراف على إنتاج مواد إعلامية محددة تركز على أقاليم معينة (رسائل إخبارية إقليمية عن عمل وكالات منظومة الأمم المتحدة)؛ '٣' تنظيم زيارات إعلامية دورية وأنشطة الأمم المتحدة الأخرى للتوعية الشعبية؛ '٤' العمل كحلقة وصل بين ما تنفذه البعثة من أنشطة اتصال استراتيجية وأنشطة للتوعية على صعيد الأقاليم والمقاطعات والمناطق؛'٥' القيام ببحث وتحليل القضايا المتعلقة بالخطاب العام وإسداء المشورة إلى مدير الاتصالات والمتحدث الرسمي بشأن التطورات الجديدة؛ '٦' جمع معلومات من مصادر متنوعة لتقييم الأثر المحتمل على الصعيد الإقليمي؛ '٧' إعداد مختلف المنتجات الإعلامية التي تستهدف الجمهور الإقليمي؛ '٨' تحديد نقاط الاتصال/الفئات المعنية الرئيسية

والفرص السانحة لإقامة شراكات استراتيجية في الأقاليم؛ '٩' الاضطلاع بزيارات أسبوعية إلى مكاتب البعثة الإقليمية والأماكن الأخرى لتنظيم زيارات إعلامية وحلقات دراسية واجتماعات لإحاطة الصحفيين؛ '١٠' إجراء مقابلات مع ممثلين لوسائط الإعلام الوطنية والدولية الموجودة خارج كابل وعقد جلسات إحاطة لهم؛

(د) منتج إذاعي/موظف إعلام وطني: من الضروري أيضاً الوصول إلى أغلبية سكان البلد، ولا سيما الأميين والذين يعيشون في مناطق ريفية فقيرة ولا يتوفر لهم البث التلفزيوني، والتي أصبحت الإذاعة فيها هي المصدر الإعلامي الرئيسي. ويوجد حاليا ما يزيد على ٨٠ محطة إذاعية في البلد تعد أهم مصدر للمعلومات تقدمه وسائط الإعلام إلى معظم المواطنين الأفغان. ولهذا يقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة موظف وطني. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: '١' الإشراف على إنتاج برامج إذاعية؛ '٢' المشاركة في إنتاج برامج إذاعية بالتعاون مع وسائط الإعلام الأفغانية (الحكومية وغير الحكومية) ومع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى؛ '٣' العمل مع موظفي الإعلام ونظرائهم في وكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لتوفير المواد السمعية الخام؛ '٤' تنفيذ مشاريع إذاعية جديدة؛ '٥' إعداد استعراضات موجزة مطبوعة وسيناريوهات وبرامج مباشرة، وإيجاد حل لمشاكل الإنتاج؛ '٦' إجراء تقييم تحريري للإنتاج الإذاعي بالتعاون مع رئيس الإنتاج الإعلامي.

قسم الأمن

الموظفون الدوليون: زيادة ١٣ وظيفة، واحدة برتبة ف-٥ وواحدة برتبة ف-٣ واثنتان برتبة ف-٢ و ٩ من وظائف الخدمة الميدانية/قسم الأمن

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣٠ وظيفة من الرتبة المحلية (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وأ	أع	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**		الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون من الفئة الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	٢	٥	٣	١٠			٢٧	–	**٣٧**	–	١٢٠	٢	**١٥٩**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	٢	٦	٥	١٤		٣٦	–	**٥٠**	–	١٥٠	٢	**٢٠٢**
التغير	–	–	–	–	١	–	١	٢	٤		٩	–	**١٣**	–	٣٠	–	**٤٣**

٤٠ - يتولى قسم الأمن في المقام الأول مسؤولية ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها في منطقة البعثة. ويقدم هذا القسم تقييما وتحليلا للوضع الأمني ويصوغ برامج التدريب الأمنية. وهو مسؤول أمام كبير مستشاري شؤون الأمن في إدارة شؤون السلامة والأمن.

٤١ - ويخضع مركز الاتصالات والعمليات الأمنية التابع للقسم المذكور لإشراف كبير مستشاري شؤون الأمن في إدارة شؤون السلامة والأمن، داخل نظام السلام والأمن المتكامل التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة عمليات حفظ السلام. ولدى وضع هيكلية مركز الاتصالات والعمليات الأمنية في شكلها النهائي في عام ٢٠٠٥، كان معدل عدد الحوادث الأمنية الشهرية في البلد ككل نحو ٦٠ حادثا. وأنشئت خلية المعلومات التابعة للمركز للتعامل مع عدد الحوادث الكثيف هذا واحتواء زيادته المتوقعة مع مرور الزمن. غير أن هذا المعدل ارتفع بحلول أيار/مايو ٢٠٠٨ ليصل إلى ٥٧٠ حادثا، أي بزيادة بلغت عشرة أضعاف. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ارتفع عدد هذه الحوادث إلى أكثر من ٩٠٠ حادث. كما أضيفت إلى المسؤوليات التي يتولاها المركز، منذ إنشائه، النزاعات الإقليمية التي تؤثر في أفغانستان.

٤٢ - وبناء على ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٥ يضطلع شاغلها بمهام كبير محللي المعلومات. وستُسند إلى شاغل هذه الوظيفة المقترحة مسؤولية ما يلي: (أ) وضع ومواصلة بلورة عمليات ونُظُم لتحليل المعلومات، تشمل وضع قاعدة بيانات جديدة فائقة الجودة يمكن استخدامها عن طريق نظام iBASE، لدعم برنامج حاسوبي يدعى ''Analyst Notebook''؛ (ب) استحداث مشغِّل مشترك آمن جديد خاص بالمركز بالتعاون مع قسم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التابع للبعثة؛ (ج) التنسيق مباشرة وبانتظام مع كبار مديري البعثة؛ (د) إعداد جميع الوثائق الاستراتيجية والتقييمات والإحاطات الإعلامية للبعثة، التي تتناول مسائل الأمن، وتقديم إحاطات إعلامية شخصية أسبوعية للزوار من شخصيات وسفراء ووفود من اللجان الرسمية؛ (هـ) تنظيم عملية تبادل المعلومات مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان وقوات عملية الحرية الدائمة في أفغانستان على مستوى القسم الثاني لهيئة الأركان المشتركة ومع مؤسسات البلد المضيف؛ (و) وضع برامج تدريب على إدارة المعلومات وتحليلها مخصصة لجميع بعثات إدارة عمليات حفظ السلام في العالم أجمع، وفي هذا الصدد، السفر سنويا إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، لتقديم حلقات تدريبية تمتد أسبوعين لحوالي ٢٠ مختصا في تحليل المعلومات يعملون في مجموعة من البعثات.

٤٣ - وبفعل الزيادة المرتقبة في مهام توفير الحماية اللصيقة، يلزم أيضا تعزيز التنسيق مع الأفرقة المعنية بالحماية اللصيقة، الرومانية منها والتابعة لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان. وبناء على ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٣ يضطلع شاغلها بمهام مسؤول الحماية اللصيقة. وبناء على مشورة الفريق المعني بتقييم الوضع الأمني التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن في المقر، سيسمى شاغل الوظيفة المقترحة ''منسق شؤون الحماية اللصيقة''.

٤٤ - كما يُقترح، في ضوء تدهور الوضع الأمني في البلد، إنشاء وظيفتين برتبة ف-٢ يتولى شاغل إحداهما مهام المسؤول الأمني والآخر محلل المعلومات. وسيتولى الموظفان المعنيان مسؤولية إعداد التقارير المتعلقة بالحوادث الأمنية، وتحليل الوضع الأمني، وإصدار التحذيرات من التهديدات المحدقة، وتقييم المسائل التي تثير الاهتمام، ووضع خطط الطوارئ المتعلقة بالعمليات وإجراءات التشغيل الموحدة.

٤٥ - وبغية زيادة عدد الموظفين الحاليين المخصصين لحماية الزوار من كبار الشخصيات، وبالتالي تعزيز الموارد البشرية التي تتولى هذا الأمر حاليا في البعثة، يُقترح، بناء على مشورة الفريق المعني بتقييم الوضع الأمني التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن في المقر، إنشاء تسع وظائف إضافية ضمن فئة الخدمة الميدانية لتولي مهام الموظفين المعنيين بالحماية اللصيقة.

٤٦ - إضافة إلى ذلك، وأيضا في ضوء تدهور الوضع الأمني في البلد، يُقترح إنشاء ٣٠ وظيفة إضافية من الرتبة المحلية. وسيضطلع شاغلو هذه الوظائف المقترحة بمهام الحرس الأمني وسيتم توزيعهم على النحو التالي: (أ) ١٢ موظفا في مجمع مكاتب برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والاقتصادية المتصلة بأفغانستان؛ (ب) ٨ موظفين في المجمع باء B؛ (ج) ٩ موظفين في القاعدة العسكرية الأفغانية في مطار كابُل الدولي؛ (د) موظف واحد في وحدة التحقيقات الأمنية في مقر البعثة في كابُل يعمل مساعدا لمسؤول الشؤون الأمنية.

باء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية) (الدعامة الأولى)

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٤ (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ	أ ع	م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	١	-	-	-	١	١	١	١	**٤**	-	١	**٥**	-	١	-	**٦**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	١	-	-	-	٢	١	١	١	**٥**	-	١	**٦**	-	١	-	**٧**
التغير	-	-	-	-	-	**١**	-	-	-	**١**	-	-	**١**	-	-	-	**١**

٤٧ - يتولى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية (الدعامة الأولى) مسؤولية ما يلي: (أ) التحليل السياسي للأوضاع الدائمة التغير في أفغانستان؛ (ب) مداومة

الاتصال بالسفارات والمنظمات غير الحكومية الدولية والمراقبين الدوليين الذين تتزايد أعدادهم في أفغانستان، بشأن المسائل السياسية والعسكرية وإسداء المشورة إلى الشرطة وتنسيق جهودها وشؤون سيادة القانون، على أن تنسَّق الشؤون الأخيرة عن طريق آلية تنسيق قطاع العدل في المقاطعات؛ (ج) تنسيق المسائل الرئيسية ذات الأولوية داخل البعثة ومع المقر في نيويورك.

٤٨ - ومن ضمن الأعمال السياسية التي تضطلع بها البعثة ما يلي: (أ) التعاون مع الرئيس والوزارات الرئيسية والجهات الفاعلة الدولية الرئيسية لمعالجة المسائل الحساسة مثل التوعية السياسية وإحلال الاستقرار والمصالحة الوطنية والتعيينات الوظيفية؛ (ب) تنسيق أعمال الأطراف المعنية الرئيسية في اللجان الثلاث الدائمة التابعة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد (اللجنة الأمنية واللجنة المعنية بالحوكمة ولجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) لحشد الدعم اللازم من أجل تنفيذ الأولويات الواردة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية على نحو ما حُددت في مؤتمر باريس الذي عقد في عام ٢٠٠٨، ورصد مدى تنفيذها؛ (ج) التعاون مع الشركاء الأفغان والدوليين والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بشأن استراتيجية مواجهة المتمردين وذلك في إطار فريق العمل المعني بالسياسات وفي المحافل التي أنشئت من أجل التخطيط لاستحداث نهج متكامل لإحلال الاستقرار وتحقيق التنمية في جميع أنحاء البلد؛ (د) معالجة مسألة إصلاح الوزارات الرئيسية، المتعددة الأبعاد والمتسمة بطابع سياسي بعيد المدى؛ (هـ) بناء السلام وحل النزاع للاحتفاظ بالزخم الموجود وذلك بغرض تسريح المجموعات المسلحة غير الشرعية والحيلولة دون اندلاع أعمال العنف بجميع أشكاله؛ (و) بذل الجهود لوضع استراتيجية خاصة بأفغانستان تكون أكثر اتساقا ومقبولة دوليا. علما بأن حجم العمل الذي يستتبعه ما سبق، إضافة إلى إعداد التقارير وعمليات التنسيق اللازمة في كل من هذه المجالات، يلقي عبئا ضخما على كاهل موظفي المكتب الحاليين الذين يوجهون هذا العمل ويدعمونه. كما سيبقى الطلب على خدمات المكتب شديدا في السنوات القادمة لأنه من المتوقع أن تبقى الحالة الأمنية والسياسية هشة ولأن المجتمع الدولي سيظل على أمله بأن تنفذ الولاية المعززة المسندة إلى البعثة على نحو ما نص عليها قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨).

٤٩ - ونظرا لحصر ولاية البعثة بأهداف محددة والأولويات الجديدة المنبثقة من قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، يلزم على مقر البعثة والمكتبين الإقليميين ومكاتب المقاطعات العمل والتعاون بشكل أوثق في إطار استراتيجية متسقة واحدة. ويقتضي هذا الأمر تعزيز وتنظيم التعاون مع المكاتب المتكاملة التي تضم المكتبين الإقليميين ومكاتب المقاطعات، وبصورة خاصة تعزيز التنسيق بين المكاتب الفنية ونظائرها في الميدان. وبناء على ذلك، تعتزم البعثة أن

يصبح لديها ٨ مكاتب إقليمية و ١٥ مكتبا في المقاطعات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خلق شبكة ميدانية أوسع إلى حد كبير من سابقتها، تُسند إليها مهام مختلفة في مجالات الشؤون السياسية وحقوق الإنسان والتنمية وشؤون الحكم والشؤون الإنسانية وسيادة القانون.

٥٠ - وبغية ضمان توافر التوجيهات الإدارية السليمة وورود المعلومات إلى هذه الشبكة الميدانية ومنها، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ تولى شاغلها مهام موظف الاتصال الميداني. وستُسند إلى شاغل هذه الوظيفة المقترحة مسؤولية ما يلي: (أ) تأدية دور الجهة التنسيقية الأساسية للجوانب الفنية بحيث يكون مسؤولا عن نقل التوجيهات المتعلقة بالسياسات العامة والمعلومات الأساسية من المسؤول عن كل دعامة من دعائم مقر البعثة إلى الموظفين المعنيين في الميدان؛ (ب) التنسيق مع الجهات النظيرة له في الميدان لتحسين التنسيق وتناقل المعلومات بين الميدان والمسؤولين عن الدعامة المعنية؛ (ج) توفير الدعم في مجال رصد مدى تنفيذ المعايير المرجعية الواردة في العهد الخاص بأفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية على مستوى المقاطعات.

شعبة الشؤون السياسية

الموظفون الدوليون: زيادة ستة وظائف جديدة، واحدة برتبة مد-٢ وواحدة برتبة ف-٥ واثنتان برتبة ف-٤ واثنتان برتبة ف-٣

الموظفون الوطنيون: زيادة خمس وظائف جديدة، ثلاث منها لموظفين وطنيين واثنتان من الرتبة المحلية

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**		الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	١	١	٤	٢	-	**٨**		-	١	**٩**	٥	٩	٢	**٢٥**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	١	١	٢	٦	٤	-	**١٤**		-	١	**١٥**	٨	١١	٢	**٣٦**
التغير	-	-	**١**	-	**١**	**٢**	**٢**	-	**٦**		-	-	**٦**	**٣**	**٢**	-	**١١**

٥١ - في ما يلي المسائل التي توليها شعبة الشؤون السياسية الأولوية: (أ) تقديم المشورة السياسية والمساعدة إلى حكومة أفغانستان؛ (ب) بذل المساعي الحميدة؛ (ج) الاضطلاع بأنشطة للتوعية السياسية وتحقيق المصالحة؛ (د) مؤازرة الممثل الخاص للأمين العام في تعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق بين الجهات المدنية والعسكرية، خصوصا مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية؛ (هـ) الإشراف على كيفية تقديم المساعدة إلى العملية الانتخابية.

٥٢ - وأعرب مجلس الأمن في قراره ١٨٠٦ (٢٠٠٨) عن قلقه إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما ازدياد أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، والجماعات المسلحة غير الشرعية والمجرمون والضالعون في تجارة المخدرات. وفي هذا الصدد، طلب مجلس الأمن من البعثة توفير التوعية السياسية وبذل المساعي الحميدة، لو طلبت ذلك حكومة أفغانستان، لدعم تنفيذ برنامج المصالحة الذي يقوده الأفغان، في إطار الدستور الأفغاني وفي ظل الاحترام الكامل لتنفيذ التدابير التي أدخلها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) وغيره من قرارات المجلس ذات الصلة بالموضوع. والهدف من التعزيز المقترح لشعبة الشؤون السياسية هو تقوية قدرة الشعبة على الاستجابة بمزيد من الفعالية لتزايد الطلبات المقدمة إليها للتصدي للتحديات الأمنية والسياسية المتزايدة في البلد. والهدف من هذا الهيكل المعزز هو تقوية قدرة البعثة على معالجة المجالات ذات الأولوية لتنفيذ البرنامج السياسي الحالي على نحو أفضل.

٥٣ - وستواصل شعبة الشؤون السياسية مهمة البعثة المتمثلة في تقديم المشورة السياسية الرفيعة المستوى إلى حكومة أفغانستان، والتواصل مع القادة الرئيسيين من كافة الانتماءات السياسية، ومسؤولي الشؤون البرلمانية والأحزاب السياسية، والتنسيق الأمني، وإصلاح القطاع الأمني، وتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية، وحل النزاعات وبسط سلطة الحكومة. وبالنظر إلى الجدول الزمني المقبل للانتخابات، ستتعاون الشعبة أيضاً تعاوناً وثيقا مع وحدة الدعم الانتخابي. ومن أجل تحقيق ولاية البعثة في مجال التعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ستقدم الشعبة المشورة السياسية عن طريق الممثل الخاص للأمين العام ووحدة الشؤون العسكرية. وستعمل الشعبة أيضاً كجهة تنسيق مسؤولة عن الجوانب السياسية للحكم، والتنمية وسيادة القانون، وجهود مكافحة المخدرات وحملة مكافحة التمرد، وستواصل تحمل مسؤولية توجيه أعمال مكتبي الاتصال الموسعين في إسلام أباد وطهران، إضافة لمسؤوليتها عن أعمال البعثة المتعلقة بالتعاون الإقليمي، والذي ستركز من أجله على الحوار السياسي، بما في ذلك المسائل الأمنية وتدابير بناء الثقة ومبادرات تحقيق الاستقرار والتنمية عبر الحدود، والتعاون الاقتصادي الثنائي والمتعدد الأطراف. وستتعاون الشعبة، في هذا المجال الأخير، تعاوناً وثيقاً مع وحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية.

٥٤ - وسوف تتركز مهمة نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية على كفالة أن تتْبع التوعية السياسية استجابة مؤسسية وتحسن في أعمال الشرطة وسيادة القانون والحوكمة. وسيتولى شاغل هذه الوظيفة أيضاً مهمة جهة التنسيق في مجال التعاون المدني - العسكري، والرد السياسي - العسكري على التمرد وتحديد الأولويات في الميدان،

بما في ذلك إجراء تمارين التخطيط المشتركة مع حكومة أفغانستان ومع القوات العسكرية الدولية بما فيها القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونظراً لاتساع نطاق الولاية الحالية للبعثة، فلا الممثل الخاص للأمين العام ولا نائبه للشؤون السياسية لديه الإمكانيات اللازمة لإيلاء العناية الرفيعة المستوى لعملية الإنجاز ولا للحفاظ على توافق آراء سياسي محلي بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالتوعية والانتخابات وتحقيق الاستقرار وصولاً إلى المصالحة بعد النجاح في صد التمرد. ولهذا، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة مد-٢ يقوم شاغلها بمهام مدير شعبة الشؤون السياسية. وسييسر شاغل الوظيفة المقترحة الحوار الأرفع مستوى الذي تجريه البعثة في هذه المرحلة الحاسمة مع القادة الأفغان الوطنيين الرئيسيين من الأوساط السياسية والمجتمعية وزعماء القبائل. كما سيتيح نطاقا أكثر مقبولية للسيطرة على القضايا الحساسة والمتقلبة في بعض الأحيان. لقد سلمت اليوم الحكومة الأفغانية والأطراف المعنية الدولية الرئيسية بالحاجة للتوصل إلى حل سياسي كأولوية عليا. علما بأن الحوار، في هذا السياق، مع القوى السياسية الأساسية، وقادة المجموعات العرقية والشخصيات السياسية الهامة في الحكومة الأفغانية، وقادة الأحزاب السياسية، إضافة إلى أعضاء المجتمع الدولي لدعم عملية بناء السلام التي يقودها الأفغان، يتطلب من البعثة اهتماماً بالغاً. وعلاوة على ذلك، فإن الحوار السياسي على مدى السنتين القادمتين سيكون على الأغلب على قدر من الأهمية بالنسبة لمستقبل عملية الانتقال هذه لا يقل عن أي فترة مضت منذ مؤتمر بون. وستفيد الوظيفة المقترحة أيضاً في رفع مستوى المساعدة المقدمة إلى الممثل الخاص للأمين العام ولنائبه للشؤون السياسية لدعم آليات التنسيق ووضع سياسات واستراتيجيات متسقة بهدف مساعدة الحكومة الأفغانية، وفقاً للولاية التي أصدرها مجلس الأمن في قراره ١٨٠٦ (٢٠٠٨). وسيتولى شاغل الوظيفة أيضاً مسؤولية مشتركة عن الشؤون السياسية والعنصر الانتخابي وعن أي قدرات ناشئة مخصصة لدعم عملية المصالحة التي تقودها الحكومة. وسيكفل هذا الدور الحيادي والتصالحي اتباع نهج سياسي متكامل وموجه نحو الإنجاز.

٥٥ - وترد فيما يلي الوظائف الإضافية المقترح إنشاؤها أيضاً داخل شعبة الشؤون السياسية:

(أ) موظف أقدم للشؤون السياسية: سيتولى شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٥، مسؤولية القيام بما يلي: '١' توسيع نطاق برنامج التوعية السياسية وتحقيق استدامته، ودعم جهود المصالحة التي يقودها الأفغان وإعداد التقارير والتحليلات السياسية الداخلية؛ '٢' عقد اجتماعات دورية بشأن تلك المسائل بصفته جهة تنسيق للمجتمع الدولي، وتقديم توجيه ودعم يوميين لموظفي البعثة المشتغلين بهذه المسائل في مكاتب البعثة الميدانية؛ ''٣'' الإشراف على فريق يعمل كمركز معلومات، وتقديم معلومات مستكملة

شهرياً والعمل كمنسق استراتيجي لمكاتب البعثة الإقليمية بشأن أنشطة التوعية السياسية؛ '٤' المساعدة في تقوية التعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية على جميع المستويات وفي جميع أرجاء البلد، وفقاً لولايتي القوة الدولية والبعثة، وتيسير التبادل الآني للمعلومات، وضمان الاتساق بين أنشطة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية العاملة في مجال التوعية السياسية؛

(ب) موظف شؤون سياسية معني بالتوعية/المصالحة السياسية: سيتولى شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٤، مسؤولية القيام بما يلي: '١' المشاركة في جميع المجالات المتعلقة بالتوعية السياسية التي لها علاقة بمبادرات المصالحة الوطنية؛ '٢' تعقب الجماعات المعارضة للمصالحة الوطنية أو المشاركة في النزاع المسلح؛ '٣' تقديم الدعم لأنشطة عملية المصالحة الوطنية التي يقودها الأفغان وتقوية برنامج السلام؛ '٤' إعداد تقارير بشأن عملية المصالحة ولا سيما فيما يتعلق بالقائمة الموحدة، المعدة عملاً بقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٧٣٥ (٢٠٠٦)؛ '٥' تقييم الاتجاهات التي قد تؤثر على الحالة السياسية وآثارها السياسية على أنشطة المصالحة، مثل اللاجئين، ومكافحة المخدرات، والسيطرة على الموارد الطبيعية وتوفير حلول وإجراءات محتملة بشأنها والتوصية بها؛ '٦' تقديم المشورة السياسية، والاضطلاع بدور رئيسي في الاتصال بفريق إدارة الأمن والمسؤولين الحكوميين المحليين والأطراف الرئيسية المعنية بمسائل المصالحة.

(ج) موظف شؤون سياسية معني بالتوعية/تحقيق الاستقرار: سيتولى شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٤، مسؤولية القيام بما يلي: '١' التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمعية والدولية لإنجاح التوعية السياسية والتخطيط لها ودعمها على مستويي المقاطعات والمناطق؛ '٢' رصد اتجاهات حركة التمرد عن قرب، مما يتيح مجالاً لتنفيذ التوعية والرد المؤسسي أو المصالحة؛ '٣' رسم خرائط الديناميات السياسية السائدة في المقاطعات والمناطق بهدف تحديد أفضل استراتيجية لتحقيق الاستقرار؛ '٤' الحفاظ على تعاون وثيق مع مكاتب البعثة الميدانية حسب الأولويات التي تضعها قيادة البعثة؛ '٥' مواءمة أنشطة تحقيق الاستقرار مع الطبيعة المتغيرة للنزاع المسلح في أفغانستان، وبالتعاون التام مع وحدة التحليل والتخطيط، وتنفيذ أنشطة داعمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٣٥ (٢٠٠٦) من خلال تحديد المشاركين من الأفراد والكيانات في تمويل أو دعم أعمال أو أنشطة تنظيم القاعدة وحركة طالبان باستخدام عائدات زراعة المخدرات وسلائفها وإنتاجها والاتجار بها؛ '٦' تقديم المشورة بشأن الإنذار المبكر والتوجيه الاستراتيجي إلى مدير شعبة الشؤون السياسية وإلى الشعبة ككل بشأن سبل مكافحة التمرد وتحسين التعاون على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)؛

(د) موظف شؤون سياسية/إسلام أباد: يتوقع تزايد عبء عمل مكتب البعثة في إسلام أباد نظراً للأولوية التي أعطيت لمعالجة مسألة التعاون الإقليمي المتضمنة في ولاية البعثة. وسيتجاوز عبء العمل هذا قدرات الموظف الدولي الوحيد العامل حالياً في المكتب الذي يرصد الجوانب السياسية والأمنية لمناطق يفصلها عن بعضها البعض ألف كيلومتر ويعد تحليلات وتقارير عنها، ويعمل على إعداد مبادرات وآليات تنسيق متعددة الأطراف لتقوية الاستجابة الدولية والمجتمعية للعلاقات الباكستانية – الأفغانية والاستقرار على الحدود بينهما، ويتصل بالسفارات والحكومة الباكستانية، ويعمل على دعوة المجتمع الدولي في باكستان للمشاركة في مبادرات ترمي للمساعدة في بناء الثقة والطمأنينة بين باكستان وأفغانستان، ويترأس المكتب والعديد من أنشطة الدعم التي تنفذها البعثة. وفي هذا المجال، سيقوم شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٣، بتقديم الدعم للأنشطة التي ينفذها مكتب الاتصال في إسلام أباد بهدف تمكين رئيس مكتب الاتصال من تكريس وقت كاف لتنسيق المبادرات القائمة، وأيضاً لإعداد مبادرات جديدة لتعزيز الجهود الإقليمية الداعمة لجعل أفغانستان مستقرة ومزدهرة؛

(هـ) موظف شؤون سياسية/طهران: تشدد الولاية المعزَّزة للبعثة على ضرورة دعم التعاون الإقليمي سعياً إلى تحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان. ولا يزال من المهم بالنسبة لجميع جيران أفغانستان التأكيد من جديد على مصلحتهم المشتركة في إنجاح العملية وتعزيز الثقة المتبادلة بالتزامات كل منهم بتحقيق استقرار أفغانستان وازدهارها. ولا يزال هناك حاجة ماسة لزيادة تقوية القدرات المؤسسية لحكومة أفغانستان في مجال تصور مشاريع إقليمية وصياغتها وتنفيذها. وقد أقرت حكومة أفغانستان، وكذلك حكومات البلدان المجاورة، بالحاجة لدور أقوى للبعثة في تنسيق الجهود الإقليمية والدولية بشأن إعادة بناء أفغانستان وتحسين البيئة الأمنية في جميع أرجاء المنطقة. وقد كُلّفت البعثة، حسبما نصت عليه ولاية البعثة، وحددتها قرارات مجلس الأمن السابقة، بتقديم الدعم للتعاون الإقليمي والعمل من أجل جعل أفغانستان أكثر استقراراً وازدهاراً. وبالتزام حكومة جمهورية إيران الإسلامية مجددا بدعم هذه العملية، أصبح من المطلوب تأسيس وجود معزَّز للبعثة في طهران. وفي هذا الصدد، سيتولى شاغل الوظيفة المقترحة برتبة ف-٣ مسؤولية القيام بما يلي: '١' رصد التطورات في البلدان المجاورة وتحليلها من منظور أثرها على الحالة في أفغانستان؛ '٢' تحليل حالة العلاقات بين أفغانستان وكل جار من جيرانها وإعداد تقارير بشأنها؛ '٣' المساهمة في الجهود التي تبذلها البعثة من أجل تيسير الحوار وتدابير بناء الثقة بين أفغانستان وجيرانها؛ '٤' مساعدة شعبة الشؤون السياسية على الترويج لمشروع بناء القدرات

في إدارة التعاون الإقليمي التابعة لوزارة الشؤون الخارجية، الذي تشترك البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذه؛ '٥' المساعدة في رصد وسائط الإعلام باللغتين الفارسية والإنكليزية، وترجمة مقالات إخبارية، وتولي الترجمة أثناء الاجتماعات والزيارات، حسب الاقتضاء، عند تغطية المناسبات والمؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية ذات الصلة؛ '٦' تزويد وكالات منظومة الأمم المتحدة في جمهورية إيران الإسلامية بمعلومات مستكملة بانتظام؛ '٧' إنشاء بنك بيانات عن جمهورية إيران الإسلامية وأفغانستان؛ '٨' الحفاظ على اتصالات مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية الأفغانية والمجتمعات المدنية في جمهورية إيران الإسلامية؛

(و) موظفو شؤون سياسية وطنيون: ستتضمن واجبات ومسؤوليات شاغلي الوظائف الثلاث المقترحة، برتبة موظفين وطنيين، ما يلي: '١' زيادة التفاعل بشأن جمع المعلومات المتعلقة بالتمرد في المناطق المتأثرة به وتحليلها؛ '٢' التركيز على مسائل التوعية والمصالحة السياسية، بما في ذلك السفر إلى المقاطعات المعنية ومواصلة الاتصالات مع الأطراف السياسية الرئيسية في الميدان، بما فيها الأطراف الساخطة. وسيعمل شاغلا وظيفتين من الوظائف المقترحة في مكتبي الاتصال في طهران وإسلام أباد، وسيقدمان الدعم إلى المكتبين والمساعدة في رصد وسائط الإعلام باللغة المحلية واللغة الإنكليزية، وترجمة مقالات إخبارية، وتولي الترجمة أثناء الاجتماعات والزيارات، حسب الاقتضاء، عند تغطية المناسبات والمؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية ذات الصلة؛

(ز) مساعدان في مجال الشؤون السياسية/الشؤون الإدارية: سيتولى شاغلا وظيفتي المساعدين في مجال الشؤون السياسية/الشؤون الإدارية المقترحتين، من الرتب المحلية، مسؤولية القيام بما يلي: '١' تقديم الدعم في مجالات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية وترتيبات السفر والترتيبات اللوجستية، والعمل كنقطة اتصال بين الميدان وشعبة الشؤون السياسية، وتقديم الدعم لعقد مجالس "jirgas" السلام والتواصل فيما بين القبائل، وهي أمور حاسمة بالنسبة لبرنامج التوعية السياسية المعزز وبالنسبة للحاجة لزيادة تدفق المعلومات بشأن جميع أنشطة التوعية السياسية في الشعبة؛ '٢' تنفيذ المهام العامة المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين/العاملين داخل الوحدة، وتولي جميع المسائل الإدارية واللوجستية؛ '٣' توفير خدمات ترجمة شفوية دقيقة، عند الاقتضاء، أثناء الاجتماعات التي تعقد مع الشركاء وغيرهم من المحاورين، وترجمة الوثائق.

وحدة الحوكمة

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين جديدتين، إحداهما برتبة ف-٤ والأخرى برتبة ف-٣؛ ونقل وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفتين برتبة ف-٤ من وحدة التنمية المؤسسية والحوكمة السابقة (المسماة حاليا وحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية)

الموظفون الوطنيون: نقل وظيفة برتبة موظف وطني من وحدة التنمية المؤسسية والحوكمة السابقة (المسماة حاليا وحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية)

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	٣	١	–	**٥**	–	–	**٥**	١	–	–	**٦**
التغير	–	–	–	–	**١**	**٣**	**١**	–	**٥**	–	–	**٥**	**١**	–	–	**٦**

٥٦ - يوجد قسم الحوكمة حاليا داخل الدعامة الثانية لوحدة الحوكمة والتنمية في المقر في كابل وهي تتولى بالدرجة الأولى مسؤولية الاضطلاع بمهام الحوكمة والتنمية.

٥٧ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٨٠٦ (٢٠٠٨) من البعثة ومن الممثل الخاص للأمين العام دعم الجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة وسيادة القانون ومكافحة الفساد، ولا سيما على الصعيد دون الوطني، وتعزيز مبادرات التنمية على الصعيد المحلي، من خلال جهات منها المديرية المستقلة للحكم المحلي، بهدف المساعدة على إيصال مزايا السلام وتقديم الخدمات في الوقت المناسب وعلى نحو مستدام. كما حدد قرار المجلس بوضوح الحوكمة بوصفها عنصرا هاما من عناصر ولاية البعثة وحدد المديرية المستقلة للحكم المحلي بوصفها العنصر المناظر المعني. وكما أبرزت بشكل ملموس قضايا الحوكمة في مؤتمر باريس المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ مع مطالبة المجتمع الدولي حكومة أفغانستان معالجة المشاكل المتنامية للمؤسسات الحكومية. وكذلك، فقد ظل عموم الجمهور يدعو إلى المساءلة ومراجعة حسابات البرامج وميزانياتها. وعلى الصعيد دون الوطني، أدى عدم وضوح أدوار ومسؤوليات مختلف الهيئات الحكومية، مع بطء جهود الإصلاح، إلى الحد من دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية لسكان المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى ضعف الحوكمة إلى تدهور الأمن لأن المؤسسات دون الوطنية لا تؤدي دورها التقليدي المتمثل في تقديم الخدمات ومن ثم اكتساب ثقة السكان المحليين.

٥٨ - ونظرا للحاجة إلى تعزيز الجهود الدولية لدعم حكومة أفغانستان في مجال تحسين الحوكمة، فإن البعثة تعتزم نقل مجموعة مشاريع الحوكمة إلى الدعامة الأولى (الشؤون السياسية) من أجل ضمان التآزر بين التوعية السياسية، والتوعية المؤسسية وسيادة القانون. وقد أصبح التركيز على الحوكمة أكثر ضرورة عما كان عليه في أي وقت مضى، وبوجه خاص في الوقت الذي يقترب فيه موعد الانتخابات المقررة في عام ٢٠٠٩. وعليه سيكون مطلوبا من البعثة إيلاء اهتمام عاجل لإنشاء المؤسسات على الصعيد دون الوطني وتعزيزها وتحسين درجة المساءلة على جميع المستويات. وعلى ذلك، يقترح نقل أربع وظائف إلى وحدة الحوكمة، إحداها برتبة ف-٥ (موظف تنسيق أقدم)، واثنتين برتبة ف-٤ (موظفو حوكمة)،ووظيفة واحدة من فئة الموظفين الوطنيين (موظف حوكمة على الصعيد الوطني) من وحدة التنمية المؤسسية والحوكمة السابقة (المسماة حاليا وحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية)

٥٩ - وأُقترح أيضا إنشاء الوظائف الإضافية التالية في وحدة الحوكمة:

(أ) موظف حوكمة: برتبة ف-٤، وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: '١' القيام بمهمة المحاور الرئيسي للبعثة مع المديرية المستقلة للحكم المحلي ومع برنامج أفغانستان دون الوطني للحوكمة؛ '٢' ضمان مساهمة البعثة في البرنامج وضمان التنسيق السلس بين المديرية المستقلة للحكم المحلي والبعثة ؛ '٣' القيام بمهام المنسق مع اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية؛ '٤' القيام من أجل دعم اللجنة المستقلة في تنفيذ إصلاح الإدارة العامة، بتحليل الأثر المترتب على جهود إصلاح الإدارة العامة في فعالية المؤسسات على الصعيد دون الوطني؛ '٥' القيام بمهام خبير مراجعة الحسابات والمساءلة، بما في ذلك إسداء المشورة للإدارة العليا للبعثة بشأن تحسين أساليب مراجعة الحسابات والمساءلة في المؤسسات الحكومية؛

(ب) موظف حوكمة: برتبة ف-٣، وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عما يلي: '١' دعم موظف الحوكمة في الميدان وضمان توفير التوجيه في الوقت المناسب؛ '٢' ضمان معالجة المدخلات الواردة من المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات مع السلطات الحكومية المعنية؛ '٣' دعم قائد الفريق في تغطية الاجتماعات، وتجميع المعلومات والوفاء بمتطلبات الإبلاغ.

وحدة سيادة القانون

الموظفون الدوليون: زيادة أربع وظائف برتبة ف-٤ (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**		الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	١	١	٣	–	–	**٥**		–	–	**٥**	٢	٤	–	**١١**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	١	١	٧	–	–	**٩**		–	–	**٩**	٢	٤	–	**١٥**
التغير	–	–	–	–	–	**٤**	–	–	**٤**		–	–	**٤**	–	–	–	**٤**

٦٠ - تضطلع وحدة سيادة القانون بدور رئيسي في دعم وضع نهج استراتيجي لقطاع العدل، وتقوم بدور الوسيط بين المانحين، والوكالات الدولية، ودور المستشار للمؤسسات القضائية والممثل الخاص للأمين العام، والتوسط لحشد الدعم من المانحين، وتعزيز تنسيق جهود المانحين، علما بأن موقف البعثة، بوصفها حكما محايدا وليست من شركاء التنفيذ، قد ساعد أيضا في تيسير تنسيق جهود المانحين من المنظمات الدولية غير الحكومية والوطنية، والتخطيط المشترك. واضطلع فريق التنسيق الدولي لإصلاح العدالة، الذي كونته وحدة سيادة القانون بالبعثة، بدور رئيسي في تنظيم المؤتمر الدولي لإصلاح العدالة المعقود في روما في عام ٢٠٠٧ حيث أُعلنت فيه تبرعات لإصلاح العدالة بلغت ٣٦٠ مليون دولار. وقامت الوحدة أيضا بدور فعال في تيسير الأخذ بنهج لمنظومة الأمم المتحدة أكثر اتساقا وتبادل المعلومات بشأن مسائل العدالة/الإصلاحيات. وتتولى الوحدة في المقر في كابل المسؤولية بالدرجة الأولى عن المسائل المتصلة ببناء القدرات المؤسسية، والإصلاح القضائي، وإصلاح القانون، والإصلاح في مجال العدالة الجنائية (بما في ذلك مكافحة المخدرات، ومكافحة الفساد)، وإمكانية اللجوء إلى القضاء والمساعدة القانونية، والعدالة التقليدية، ونقابات المحامين، والتدريب والإصلاحيات.

٦١ - ونظرا لتركيز اتفاق أفغانستان على حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحوكمة، فقد بات مطلوبا من البعثة توجيه اهتمامها ومواردها لضمان تحقيق أهداف الاتفاق في هذه المجالات الحيوية التي دعت الضرورة إلى تعزيز دور وحدة سيادة القانون في المقر بغية إتاحة تنسيق رفيع المستوى لدعم الأطراف الفاعلة الوطنية في تخطيط جهود الإصلاح ورصدها، ووضع نُهج متسقة للمسائل الحيوية في مجال سيادة القانون على الصعيدين السياسي والتقني.

٦٢ - وسيكون وجود البعثة في الأقاليم في صميم عملها في المستقبل في مجال تعزيز سيادة القانون. ونظرا لهياكل البعثة الأساسية ولعلاقاتها القائمة بالفعل في المقاطعات، فهي وحدها التي يمكنها في الوقت الراهن الاضطلاع بدور دعم سيادة القانون في الميدان. وعليه، فمن الضروري توسيع قدرات وحدة سيادة القانون على التنسيق والرصد القضائي الاستراتيجي والمبدئي، لتشمل المقاطعات، وزيادة قدراتها على التنسيق والتنمية الاستراتيجية لمسائل الإصلاحيات على الصعيد الإقليمي. وسيمكن هذا الوجود الميداني المعزز البعثة من تقديم المزيد من الدعم الفعال للمبادرات الإقليمية الموجهة نحو بناء قدرات مؤسسات العدالة، وفي نفس الوقت ضمان التعاون المشترك بين الوكالات على نحو أكبر، وتحسين التآزر بين وكالات منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في قطاع العدل في الأقاليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الوجود سيمكِّن الوحدة من رصد مسائل الإصلاح الحيوية ودعمها على نحو موثوق على الصعيد دون الوطني، مما سيؤدي بدوره إلى تيسير تنفيذ جهود الإصلاح التي تضطلع بها الحكومة المركزية تنفيذا أكثر فعالية. وسيعزز الوجود الميداني للبعثة قدرة الوحدة في المقر على تقديم دعم ملموس وتوجيه مستنير إلى مؤسسات العدالة الوطنية والحكومة في رصد معايير الاتفاق المرجعية.

٦٣ - وعلى صعيد المقر، ستكون المسؤوليات الرئيسية لموظفي سيادة القانون القيام بما يلي: (أ) مراقبة وتحليل أثر الإصلاحات في قطاع العدل وإسداء المشورة الملائمة للممثل الخاص للأمين العام ونوابه، وبما في ذلك التحليل التقني لمسائل العدالة التي تترتب عليها آثار سياسية؛ (ب) دعم إنشاء آلية فعالة من أجل الإشراف على تنفيذ ورصد أهداف اتفاق أفغانستان ذات الصلة بسيادة القانون وإصلاح العدالة، بما في ذلك مجال العدالة الانتقالية وذلك بالتعاون الوثيق مع هيئات حقوق الإنسان؛ (ج) دعم مؤسسات العدالة الوطنية، ولا سيما وزارة العدل في أداء دورها بوصفها رئيسة فريق التنسيق في مجال العدالة في وضع نُهج متسقة للتخطيط الاستراتيجي والإصلاح القضائي؛ (د) أن يكون بمثابة مركز للمعلومات، والتحليل التقني والإبلاغ، والسعي لدى المانحين والجهات الفاعلة في نظام العدالة على الصعيد الدولي، بما في ذلك الصعيد الإقليمي، لإيجاد نُهج تتسم بالتنسيق والاتساق؛ (هـ) تيسير تنسيق المناقشات والنُهج عن طريق البعثة/فريق الأمم المتحدة القطري المعني بإصلاح العدالة، وبما في ذلك المسائل الحساسة كالعدالة التقليدية ودعم وكالات الأمم المتحدة في تعزيز برامج العدالة وحشد التمويل من المانحين دعما لمبادرات سيادة القانون.

٦٤ - جرى في مؤتمر باريس المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٨، تحديد التقدم المحرز في مجال سيادة القانون بوصفه أحد مفاتيح التقدم في أفغانستان، ووسيلة تساعد على زيادة ثقة الأفغان في حكومتهم ومؤسساتها. وعلما بأن دعم هذا التقدم وتنسيق الجهود الدولية لكافة

الأطراف المعنية في مجال سيادة القانون، ولا سيما على الصعيد دون الوطني، يمثل إحدى الأولويات الرئيسية للبعثة.

٦٥ - وتتنوع أنشطة سيادة القانون وتتعدد وجوهها في أفغانستان، وتشارك فيها عدة مؤسسات وطنية (وزارة العدل، ووزارة الداخلية، والمحكمة العليا، والنائب العام)، وآليات قضائية متنوعة (الآليات القضائية الرسمية وغير الرسمية أو ''التقليدية'')، والعديد من المانحين وشركاء التنفيذ. ويتطلب هذا توافر قدرة قوية في وحدة سيادة القانون لتقييم الأثر المترتب على هذه المبادرات في المؤسسات القضائية، والتوصية بإجراءات لتعزيز قوة هذه الأنشطة، وأثرها واتساقها مع الأنشطة الأخرى. وعلى ذلك، يقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين برتبة ف-٤ للاضطلاع بمهام موظفي الإصلاح القضائي. وسيتولى شاغلو الوظائف المقترحة المسؤولية عما يلي: (أ) توفير التوجيه، والدعم وهيكل الإبلاغ بغية إتاحة تقييمات مستنيرة وموثوقة بشأن إصلاحات العدالة في أفغانستان؛ (ب) مساعدة مؤسسات العدالة الأفغانية وإسداء المشورة إليها لبناء قدراتها الوطنية، ولا سيما في مجال وحدات التفتيش؛ (ج) القيام بالإشراف العام وتنفيذ البرنامج الميداني، وتوجيه وإدارة المعلومات وتحليلها، وكتابة التقارير لتوزيعها على الصعيدين الوطني والدولي.

٦٦ - ولا تزال حالة المؤسسات الإصلاحية والسجون في أفغانستان ممعنة في السوء، مع انفجار العديد من احتجاجات المعتقلين في بعض أكبر مراكز الاعتقال في البلد خلال عام ٢٠٠٨. وكما هو الحال في المجالات الأخرى لقطاعي العدالة وسيادة القانون في أفغانستان، فإن أنشطة إصلاح الإصلاحيات كثيرا ما تفتقر إلى التنسيق، وتتبع معايير مختلفة، ولا تكون في أحيان كثيرة مرتبطة بأنشطة بناء القدرات. وعليه، يقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ للاضطلاع بمهام موظف مكافحة الفساد. وسيتولى شاغل الوظيفة المقترحة المسؤولية عما يلي: (أ) توفير التوجيه، والدعم وهيكل للإبلاغ لإتاحة تقييمات مستنيرة وموثوقة لإصلاحات العدالة في أفغانستان ولجهود مكافحة الفساد؛ (ب) مساعدة مؤسسات العدالة الأفغانية الثلاث وإسداء المشورة إليها بغية بناء قدراتها الوطنية، ولا سيما في مجال مكافحة الفساد؛ (ج) الاضطلاع بالإشراف العام وتنفيذ البرنامج الميداني وتوجيه وإدارة المعلومات وتحليلها، وكتابة التقارير لتوزيعها على الصعيدين الوطني والدولي.

٦٧ - ومن المفهوم جيدا العلاقة بين نظام فعّال للإصلاحيات وبين نظامي القضاء والشرطة فيما يتعلق بإرساء سيادة القانون. وقد بينت الخبرات السابقة في عمليات حفظ السلام مرارا وتكرارا أن عدم دعم تعزيز نظم الإصلاحيات يضر بإصلاحات نظامي الشرطة والقضاء على حد سواء.

٦٨ - ويضطلع مستشار شؤون الإصلاحيات بالبعثة منذ عام ٢٠٠٢ بدور حاسم في دعم اتباع نهج استراتيجي لإصلاح نظام السجون وإعادة بنائه. وبوصفه قائما بدور الخبير الاستشاري لكبار المسؤولين الحكوميين وللبعثة، فقد ركز اهتمامه على التوسط في حشد دعم المانحين وتيسير تنسيق جهودهم، وبناء ما لدى كبار مسؤولي السجون من مهارات خاصة بالقدرات الاستراتيجية، من خلال المشاركة في وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالسجون، وإصلاح التشريع المتعلق بالسجون، وإعداد السياسات والإصلاحات الإدارية، ووضع برامج التدريب، وتيسير العملية المعقدة لنقل إدارة السجون المركزية من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل، و تقديم الدعم مؤخرا إلى فريق وزارة العدل الاستشاري العامل المعني بالسجون ومراكز الاعتقال وإلى الأفرقة الفرعية العاملة الأربعة. وتجري معظم الإصلاحات، حتى الآن، على الصعيد المركزي. غير أنه، مع تقدم عملية الإصلاح بما يتجاوز هذه المرحلة من مراحل التنمية الموجهة مركزيا، فقد أضحى تنسيق العمليات الإصلاحية الوطنية وتنفيذها على الصعيد الإقليمي أمرا بالغ الأهمية. ولا تتوفر حاليا القدرات الكافية لتنسيق أو دعم أنشطة التنفيذ على الصعيد الإقليمي.

٦٩ - وعلاوة على ذلك، يفتقر الوضع الراهن إلى أنشطة احتياطية. فقد أعربت السلطات الأفغانية عن القلق إزاء تعطل أنشطة البرامج بسبب حالات غياب شاغل الوظيفة بانتظام ولاعتبارات قانونية. كما أعربوا عن القلق إزاء ما يقع من اضطراب في اتساق البرامج بسبب التبديل المتكرر لشاغلي الوظيفة الذين يعينون بوصفهم ''خبراء قائمين بمهمة'' ممن هم في الخدمة الفعلية لدى حكومات الدول الأعضاء ويجري تبديلهم كل ١٢ شهرا. وعليه، يقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ للقيام بمهام مستشار شؤون الإصلاحيات. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا، جنبا إلى جنب مع ''الخبيرين القائمين بمهمة'' عن قيادة جهود البعثة واستمراريتها في تعزيز إصلاح السجون وتأهيلها؛ وعن تنسيق تنفيذ النتائج التي توصل إليها الفريق العامل الاستشاري والأفرقة الفرعية في سجون المقاطعات البالغ عددها ٣٥ سجنا، بما في ذلك تيسير وضع مقترحات من أجل تجديد السجون بالتعاون مع الأفرقة الإقليمية لإعادة الإعمار، ودعم وضع إطار وطني للتدريب وتنفيذه، وإنشاء آليات للمساءلة والرقابة وتشغيلها، وغير ذلك من الإصلاحات الإدارية، وتكامل مبادرات المانحين ومبادرات الإصلاح مع جهود إصلاح الشرطة والقضاء. ومما تجدر الإشارة إليه أن انخراط المانحين في هذا القطاع قد تبين أنه يستغرق وقتا طويلا وتكتنفه الصعوبات ولكنه ذو أهمية بالغة لما يجري حاليا من جهود لإقامة النظام واستقراره. واقترِح من أجل دعم أحكام الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية واتفاق أفغانستان، فضلا عن الزيادة المتوقعة في دعم الشرطة والقضاء (سيادة القانون) في كابل وفي الأقاليم على حد سواء، تخصيص ثلاث وظائف جديدة خاصة بالإصلاحات. وستكون هذه الوظائف من الوظائف المركزية.

وحدة دعم الانتخابات

الموظفون الدوليون: زيادة ست وظائف جديدة، وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفتان برتبة ف-٤، ووظيفتان برتبة ف-٣، ووظيفة برتبة ف-٢

الموظفون الوطنيون: زيادة ثلاث وظائف جديدة، موظفان وطنيان وموظف من الرتبة المحلية

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	٢	٢	١	٦	–	–	٦	٢	١	–	٩
التغير	–	–	–	–	١	٢	٢	١	٦	–	–	٦	٢	١	–	٩

٧٠ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هي بعثة سياسية متكاملة تضطلع بولاية سياسية، وقد اكتسبت بهذه الصفة خبرة في مجال توفير التوجيه السياسي، والتخفيف من حدة النزاعات وحلّها، والتمثيل الرفيع المستوى. وسوف تقدم التوجيه السياسي العام وتوفر الإرشاد العام للأمم المتحدة في الأمور الانتخابية. وستجري جميع الأنشطة الانتخابية في إطار السلطة العامة للممثل الخاص للأمين العام. وبالإضافة إلى توفير الإشراف والتوجيه للعملية الانتخابية عموماً، ستضطلع البعثة بمهام سياسية محددة تتمثل فيما يلي:

(أ) التحقق من الحقوق السياسية عن طريق وحدتي حقوق الإنسان والشؤون السياسية بالتنسيق مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان؛

(ب) التدقيق في تسريح الجماعات المسلّحة غير الشرعية من خلال المساعدة التي تقدمها وحدتا حقوق الإنسان والشؤون السياسية في مجال توفير المعلومات حسب الاقتضاء لآلية التمحيص، والمساعدة في تصميم آلية التمحيص التي ستُستخدم في المستقبل؛

(ج) رصد الأحزاب السياسية من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها وحدة الشؤون السياسية لدى الأحزاب السياسية أثناء العملية الانتخابية؛

(د) تسجيل الأحزاب السياسية عن طريق استمرار مشاركة وحدة الشؤون السياسية في فريق التسجيل التابع لوزارة العدل؛

(هـ) الوساطة وحل المنازعات في المسائل الانتخابية؛

(و) رصد لجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية وبذل المساعي الحميدة بين اللجنة وحكومة أفغانستان والجهات المانحة؛

(ز) بذل المساعي الحميدة لدى المكاتب الإقليمية التابعة للجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية والسلطات الإقليمية؛

(ح) المساعدة في تقييم وإدارة الأمن؛

(ط) الرصد والمراقبة يوم الانتخابات وأثناء عملية فرز الأصوات؛

(ي) الرصد وبذل المساعي الحميدة لدى المرشحين ولدى لجنة الشكاوى الانتخابية؛

(ك) توفير/استضافة المحافل للتنسيق على الصعد السياسية والإنمائية.

٧١ - ومن أجل الاضطلاع بهذه المهام في إطار التحضير للانتخابات الأفغانية التي ستجرى في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، يُقترح إنشاء وحدة للدعم الانتخابي تحت الإشراف العام لنائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية (الدعامة الأولى). وسيكون العنصر الانتخابي بمثابة وحدة قائمة بذاتها تعمل عن كثب مع وحدة الشؤون السياسية والوحدات الأخرى ضمن الدعامة الأولى.

٧٢ - وطلب مجلس الأمن، في قراره ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، إلى البعثة قيادة الجهود الدولية لدعم العملية الانتخابية عن طريق لجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية وذلك من خلال توفير المساعدة التقنية، والتنسيق بين الجهات المانحة الدولية والوكالات والمنظمات الأخرى التي توفر المساعدة، وتوجيه الأموال الموجودة والإضافية المخصصة لدعم هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، يشير القرار إلى دعم المجتمع الدولي للمؤسسات الأفغانية في تنظيم الانتخابات المقبلة وإلى الحاجة إلى تعجيل التخطيط لهذه الانتخابات والتحضير لها. وشدد القرار أيضاً على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وشفافة من أجل الحفاظ على العملية الديمقراطية في البلد. وعلاوة على ذلك، وفي رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام، طلب الرئيس الأفغاني قرضاي إلى البعثة قيادة وتنسيق تقديم الدعم الانتخابي للجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية فيما يتعلق بتنفيذ التشريعات والأنظمة اللازمة لإجراء عملية تسجيل الناخبين، والتخطيط للانتخابات وتنفيذها، وإطلاق حملة إعلامية فعالة ووضع آلية لتقديم الشكاوى الانتخابية وبذل المزيد من الجهود لتعزيز قدرة لجنة الانتخابات المستقلة.

٧٣ - ويقتضي الدور الذي طُلب إلى البعثة الاضطلاع به أن يجري القيام بمبادرة كبيرة والاضطلاع بدور توجيهي من جانب فريق من موظفي الشؤون الانتخابية/السياسية الذين سيقدمون الدعم اللازم إلى كل من الحكومة الأفغانية والمؤسسات ذات الصلة، وخصوصاً لجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية، وإلى مشروع الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى بقية فريق الأمم المتحدة القطري الذي يُرجَّح أن يشارك في إدارة الانتخابات، وإلى الجهات المانحة، وإلى الممثل الخاص للأمين العام ونائبه للشؤون السياسية. ويتعيّن على العنصر الانتخابي توفير المشورة في الوقت المناسب، وبذل المساعي الحميدة وإجراء التحليلات بشأن طائفة واسعة من المسائل السياسية والقانونية والانتخابية. لذلك، يلزم إنشاء فريق قوي لتوفير المشورة الانتخابية/السياسية المناسبة وتنسيق توفير المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية المذكورة أعلاه بالإضافة إلى جميع المكاتب الميدانية التابعة للبعثة التي ستقوم مباشرة بدعم جميع المكاتب الإقليمية التابعة للجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية.

٧٤ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، يُقترح إنشاء الوظائف التالية ضمن وحدة الدعم الانتخابي:

(أ) موظف أقدم للشؤون السياسية/الانتخابية/القانونية: ستكون الوظيفة المقترحة برتبة ف-٥ لنائب كبير المستشارين الانتخابيين للشؤون السياسية وسيكون مسؤولاً عما يلي: '١' الإشراف على العنصر الانتخابي للبعثة المنشأ حديثاً وتقديم التقارير مباشرة إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية وكذلك إلى كبير المستشارين الانتخابيين؛ '٢' توفير المشورة الشاملة العامة بشأن جميع المسائل الانتخابية، على الصعيدين السياسي والتنفيذي؛ '٣' جمع المعلومات الاستخبارية السياسية بشأن جميع المسائل الانتخابية وربطها بالمسائل الأوسع نطاقاً المتصلة بالتربية المدنية، والمساءلة، وتحليل وسائط الإعلام، والعمليات الميدانية، والتصورات المتعلقة باستقلالية جميع الوكالات المعنية بالانتخابات وشكاوى المرشّحين بشأن العملية الانتخابية عموماً؛ '٤' توفير الرصد العام للجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية، ولجنة الشكاوى الانتخابية، ولجنة وسائط الإعلام، والاضطلاع باستعراض منتظم للوضع من شأنه ربط الجانب التنفيذي بالجانب السياسي، بما في ذلك بناء القدرات ونقل المهارات؛ '٥' بذل المساعي الحميدة بين لجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية، ولجنة الشكاوى الانتخابية، ولجنة وسائط الإعلام، والجهات المانحة، وحكومة أفغانستان، والجمعية الوطنية؛

(ب) موظف للشؤون الانتخابية/السياسية: ستكون الوظيفة المقترحة برتبة ف-٤ وسيضطلع شاغلها بما يلي: '١' رصد جميع المسائل السياسية والانتخابية في إطار دعم نائب

كبير المستشارين الانتخابيين للشؤون السياسية؛ '٢' إدارة آلية تمحيص المرشّحين والاتصال والتعاون الوثيق مع موظف العلاقات العامة المعني بتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية ووحدة حقوق الإنسان وكذلك الأمانة المشتركة لتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية وذلك لجمع وتحليل المعلومات الاستخبارية بشأن المرشحين ومتطلباتهم في مجال تسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية؛ '٣' رصد عمل لجنة الشكاوى الانتخابية وتوفير التحليلات بشأنه؛ '٤' توفير الوساطة لحل النزاعات حسب الاقتضاء؛ '٥' بذل المساعي الحميدة بين لجنة الشكاوى الانتخابية وجميع الأطراف المعنية الأخرى حسب الاقتضاء؛ '٦' القيام، بمساعدة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة، برصد وتحليل أنشطة لجان الشكاوى الانتخابية الإقليمية، بما في ذلك توفير الوساطة لحل النزاعات حسب الاقتضاء؛ '٧' توفير وتوجيه المعلومات إلى جميع المكاتب الميدانية التابعة للبعثة فيما يتعلق بمسائل التمحيص وتقديم المشورة بشأن العلاقات مع كل من اللجان الإقليمية للشكاوى الانتخابية؛

(ج) موظف للشؤون السياسية/الانتخابية: ستكون الوظيفة المقترحة برتبة ف-٤ وسيضطلع شاغلها بما يلي: '١' رصد جميع المسائل السياسية/الانتخابية؛ '٢' العمل كموظف شعبة المساعدة الانتخابية المسؤول عن الانتخابات الأفغانية والمشاركة في شعبة المساعدة الانتخابية وكذلك في الدعامة الأولى للبعثة للقيام على النحو المناسب بتنسيق جميع الجهود الانتخابية مع المقر في نيويورك؛ '٣' مساعدة مشروع الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومقر البرنامج الإنمائي في جميع حملات التمويل الانتخابي؛ '٤' تقديم تقارير إحاطة بشأن جميع المسائل الانتخابية إلى شعبة المساعدة الانتخابية وإدارة عمليات حفظ السلام والبعثات الأخرى حسب الاقتضاء؛ '٥' إدارة تقديم التقارير بشأن جميع المسائل الانتخابية من/إلى الشعبة وإدارة الشؤون السياسية/إدارة عمليات حفظ السلام؛ '٦' دعم نائب الشؤون السياسية في توفير التحليل السياسي بشأن جميع المسائل الانتخابية وربطها بالمسائل الأوسع نطاقاً المتصلة بالتربية المدنية، والمساءلة، وتحليل وسائط الإعلام، والعمليات الميدانية، والتصورات المتعلقة باستقلالية جميع الوكالات المعنية بالانتخابات وشكاوى المرشّحين بشأن العملية عموماً؛ '٧' متابعة ومساعدة لجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية، ولجنة الشكاوى الانتخابية، ولجنة وسائط الإعلام، بما في ذلك الاضطلاع بتقييم منتظم للوضع يربط الجانب التنفيذي بالجانب السياسي، بما في ذلك بناء القدرات ونقل المهارات؛ '٨' بذل المساعي الحميدة بين لجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية، ولجنة الشكاوى الانتخابية، ولجنة وسائط الإعلام، والجهات المانحة، وحكومة أفغانستان، والجمعية الوطنية؛

(د) موظف للشؤون السياسية/الانتخابية: ستكون الوظيفة المقترحة برتبة ف-٣ وسيضطلع شاغلها بما يلي: '١' رصد المسائل السياسية والانتخابية؛ '٢' توفير الرصد، يوماً بيوم، للجنة الانتخابات المستقلة وبذل المساعي الحميدة لدى لجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية ولدى جميع الأطراف المعنية/شركاء التنفيذ الآخرين؛ '٣' إدارة برنامج التحقق من الحقوق السياسية بالتنسيق مع وحدة حقوق الإنسان واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان؛ '٤' إدارة مسائل تسجيل الأحزاب السياسية بالتشاور مع وزارة العدل؛ '٥' عقد اجتماعات منتظمة مع القادة الأفغان والأحزاب السياسية لمناقشة المسائل المثيرة للقلق؛ '٦' الاتصال بالمكاتب الميدانية بشأن مسائل التحقق من الحقوق السياسية ووضع تقارير التحقق؛ '٧' متابعة ومساعدة لجنة وسائط الإعلام بالتشاور مع مكتب رئيس شؤون الإعلام ووحدة حقوق الإنسان؛ '٨' استعراض وتحليل جميع تشريعات الأحزاب السياسية والأنظمة الانتخابية؛ '٩' إنشاء محافل للأحزاب السياسية من أجل المناقشة ونشر المعلومات والاتصال بمشروع الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المسائل المتعلقة بالأحزاب السياسية/وكلاء المرشحين؛

(هـ) موظف للشؤون السياسية/الانتخابية: ستكون الوظيفة المقترحة برتبة ف-٣ وسيضطلع شاغلها بما يلي: '١' رصد المسائل السياسية/الانتخابية؛ '٢' العمل كمساعد خاص لكبير المستشارين الانتخابيين؛ '٣' حضور جميع الاجتماعات مع كبير المستشارين الانتخابيين وتقديم محاضر هذه الاجتماعات إلى وحدة دعم الانتخابات والنواب في مشروع الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ '٤' الترتيب لتنسيق جميع الاجتماعات والمحافل التي تشارك فيها الأطراف المعنية؛ '٥' المساعدة في صياغة البرقيات المشفرة والمعلومات الأسبوعية المستكملة بشأن الانتخابات؛

(و) موظف للشؤون السياسية/الانتخابية: ستكون الوظيفة المقترحة برتبة ف-٢ وسيضطلع شاغلها بما يلي: '١' رصد المسائل السياسية/الانتخابية؛ '٢' العمل بوصفه الموظف المسؤول عن تقديم تقارير عن جميع الاجتماعات الهامة وعن تقديم المدخلات في المعلومات الأسبوعية المستكملة بشأن الانتخابات؛ '٣' الاتصال بمشروع الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية بشأن جميع المعلومات المستكملة ذات الصلة؛ '٤' الرصد اليومي لجميع المسائل الانتخابية (السياسية والقانونية والتنفيذية)، بما في ذلك من الميدان وتقديم المعلومات المستكملة/الإحاطات إلى وحدة الدعم الانتخابي؛ '٥' إدارة تنسيق جميع المسائل الانتخابية وتوفير المحاضر من هذه المحافل؛

(ز) موظف وطني للشؤون الانتخابية: ستكون الوظيفة المقترحة برتبة ف-٤ وسيضطلع شاغلها بما يلي: '١' توفير الدعم الفني لوحدة دعم الانتخابات بأكملها فيما يتعلق بالاتصال بالأحزاب السياسية والمرشحين حسب الاقتضاء، وبرنامج البدايات الجديدة في أفغانستان بشأن مسائل تسريح الجماعات المسلّحة غير الشرعية، والأمانة المشتركة بشأن مسائل تسريح الجماعات المسلّحة غير الشرعية، ووحدة حقوق الإنسان بشأن جميع مسائل التحقق من الحقوق السياسية، والجمعية الوطنية بشأن جميع مسائل التشريعات الانتخابية، ومشروع الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن جميع المسائل التنفيذية ومسائل بناء القدرات؛ '٢' الاتصال بانتظام بجميع الموظفين الوطنيين في المكاتب الميدانية بشأن المسائل الانتخابية؛ '٣' إنشاء وتعهّد محفوظات لجميع المواد المتصلة بالانتخابات للاستعانة بها في جميع الانتخابات المقبلة في البلد؛

(ح) مساعد/مساعد لغوي: ستكون الوظيفة المقترحة برتبة موظف وطني وسيضطلع شاغلها بما يلي: '١' دعم شاغل وظيفة الموظف الوطني بشأن جميع ما يلي: الاتصال بالأحزاب السياسية والمرشحين، حسب الاقتضاء، وببرنامج البدايات الجديدة في أفغانستان بشأن مسائل تسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية، وبالأمانة المشتركة بشأن مسائل تسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية، وبوحدة حقوق الإنسان بشأن جميع مسائل التحقق من الحقوق السياسية، وبالجمعية الوطنية بشأن جميع مسائل التشريعات الانتخابية، وببرنامج الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن جميع المسائل التنفيذية ومسائل بناء القدرات، والاتصال بجميع الموظفين الوطنيين في المكاتب الميدانية بشأن جميع المسائل الانتخابية؛ '٢' المساعدة في تحديد المواعيد وكتابة محاضر الاجتماعات وتوفير الترجمة التحريرية/الترجمة الفورية حسب الاقتضاء،

(ط) مساعد إداري: ستكون الوظيفة المقترحة من الرتبة المحلية وسيضطلع شاغلها بما يلي: '١' مساعدة وحدة دعم الانتخابات في جميع المسائل المتصلة بالسفر، بما في ذلك استمارات البعثات البرية وأذون السفر، والتنسيق بين السائقين؛ '٢' كفالة وضع جميع الوثائق والرسائل والتشريعات والاستمارات والأنظمة المتصلة بالانتخابات في الملفات المناسبة؛ '٣' إنشاء وتعهّد محفوظات خاصة على شبكة الإنترنت لجميع هذه البيانات للاستعانة بها في الانتخابات المقبلة في البلد.

مركز التحليل المشترك للبعثة

الموظفون الدوليون: نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفتان برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة برتبة ف-٢ إلى وحدة التحليل والتخطيط المنشأة حديثاً

الموظفون الوطنيون: نقل وظيفتين وطنيتين وست وظائف من الرتبة المحلية إلى وحدة التحليل والتخطيط المنشأة حديثاً

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	١	٢	١	١	**٥**	–	–	**٥**	٢	٦	–	**١٣**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**	–	–	–	**–**
التغير	–	–	–	–	(١)	(٢)	(١)	(١)	**(٥)**	–	–	**(٥)**	(٢)	(٦)	–	**(١٣)**

٧٥ - يضطلع مركز التحليل المشترك للبعثة أساسا بمسؤولية توفير التحليل النقدي لطائفة من المهام الأساسية للبعثة، تشمل خطط إصلاح القطاع الأمني وقطاع العدل (بما في ذلك تصنيف ضباط الشرطة والموظفين القضائيين)، والتخطيط للانتخابات، وحقوق الإنسان، ومكافحة المخدرات، وتصنيف شبكات المتمرّدين (بما في ذلك لجهات منها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩))، وتقييم الأخطار التي تهدد أمن الأمم المتحدة. علما بأن العديد من الأولويات التي حددها مؤتمر باريس في عام ٢٠٠٨، والتي يجري تنفيذها في إطار مظلة التنسيق العامة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، تتطلب من البعثة أن تقدم تحليلاً رصينا كأساس للتنسيق والتخطيط المشترك. وتقود البعثة أيضاً عملية تخطيط مشترك مع حكومة أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والشركاء الآخرين لوضع نهج متكامل، يجمع بين أبعاد الأمن والإدارة والتنمية، لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. ولا يمكن أن ينجح عمل المجلس والتخطيط المشترك إلا باستناده إلى القدرة التحليلية المعززة التي يقدمها المركز.

٧٦ - ولكي ينفّذ الممثل الخاص للأمين العام ولاية التنسيق المعززة التي أسندت إلى البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، ولكي يصوغ الأولويات والسياسات الاستراتيجية، فإنه تلزمه آلية تجمع بين القدرات التحليلية والتنسيقية والتخطيطية في البعثة. وبناء عليه، يُقترح دمج مركز التحليل المشترك للبعثة مع وحدة تنسيق ورصد اتفاق أفغانستان التي تتولى مسؤولية دعم قدرة البعثة في مجال التنسيق والتخطيط. وعليه يُقترح نقل جميع الوظائف الموجودة من كلا الوحدتين إلى وحدة التحليل والتخطيط المنشأة حديثاً. وسيقلل هذا أيضاً من مراحل التسلسل الإداري ويعزز اتساق البعثة.

جيم – مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) (الدعامة الثانية)

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٤ (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	١	–	–	١	–	–	–	**٢**	–	١	**٣**	–	١	–	**٤**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	١	–	–	٢	–	–	–	**٣**	–	١	**٤**	–	١	–	**٥**
التغير	–	–	–	–	**١**	–	–	–	**١**	–	–	**١**	–	–	–	**١**

٧٧ – تتمثل المسؤولية الرئيسية لمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) تنسيق جميع الأنشطة الإنسانية والإنمائية في إطار ولايته المتعلقة بالإغاثة والإنعاش والتعمير. ويرأس المكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الإغاثة والإنعاش والتعمير. ويتمثل أحد الجوانب الهامة في مسؤوليات الدعامة الثانية في تقديم التوجيه بشأن المسائل المتعلقة بالحوكمة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة المخدرات والمنظور الجنساني لدعم مسؤوليات البعثة في تنسيق ورصد تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وفيما يتعلق بهذا الجهد، تسعى الدعامة الثانية إلى ضمان دعم مساعدات الأمم المتحدة لبناء قدرات المؤسسات الأفغانية المناظرة على تطوير عمليات رسم السياسات والتخطيط والإدارة والتقييم والتنسيق على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ويقدم نائب الممثل الخاص للأمين العام، بوصفه المنسق المقيم، التوجيه الاستراتيجي والتنسيق لفريق الأمم المتحدة القطري في أنشطته الإنمائية. وبوصفه منسق الشؤون الإنسانية، فإنه يكفل تنسيق أنشطة التصدي للكوارث الطبيعية وغيرها من المتطلبات الإنسانية، مثل العلاقات المدنية – العسكرية. ويقوم نائب الممثل الخاص للأمين العام (الدعامة الثانية) بمهام نائب المسؤول المكلف بشؤون البعثة.

٧٨ – ونظرا لتحديد ولاية البعثة والأولويات الجديدة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، يتعين على مقر البعثة والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات أن تعمل وتتعاون على نحو أوثق وفقا لاستراتيجية متناسقة. ويتطلب ذلك تعزيز وتنظيم التفاعل مع

المكاتب المتكاملة على الصعيد الإقليمي وصعيد المقاطعات، ولا سيما تعزيز التنسيق بين المكاتب الفنية ونظرائها في الميدان. وعليه، تعتزم البعثة أن يكون لها ٨ مكاتب إقليمية و ١٥ مكتبا في المقاطعات، والقيام بالتالي بإنشاء شبكة ميدانية أكبر بكثير تكلف بمهام مختلفة في مجالات الشؤون السياسية وحقوق الإنسان والتنمية والحوكمة والشؤون الإنسانية وسيادة القانون.

٧٩ - وبغية كفالة توجيه إداري سليم وتدفق المعلومات من شبكة المعلومات الميدانية وإليها، تقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ للاضطلاع بمهام موظف الاتصال الميداني. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: (أ) الاضطلاع بمهام جهة التنسيق الفنية الرئيسية لنقل التوجيهات الفنية المتعلقة بالسياسات، والمعلومات الأساسية من دعامة مقر البعثة إلى الموظفين الميدانيين المعنيين؛ (ب) التنسيق مع النظراء في الميدان بهدف تحسين التنسيق وتدفق المعلومات بين الميدان وبين الدعامة؛ (ج) تقديم الدعم اللازم لرصد المعايير المرجعية لاتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية على صعيد المقاطعات.

المستشار الخاص لشؤون التنمية

الموظفون الدوليون: زيادة ثلاث وظائف جديدة، واحدة برتبة مد-٢، وواحدة برتبة ف-٣، وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة من الرتبة المحلية (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ	أ ع	م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	١	-	-	-	١	-	**٢**	-	١	**٣**	-	١	-	**٤**
التغير	-	-	١	-	-	-	**١**	-	**٢**	-	**١**	**٣**	-	**١**	-	**٤**

٨٠ - نظرا للولاية المعززة للبعثة، طُلب إلى البعثة والممثل الخاص للأمين العام قيادة الجهود الدولية في دعم حكومة أفغانستان لتنفيذ استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية على النحو المبين في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وتقدّر المبالغ التي ستنفق خلال السنوات الخمس القادمة على تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية بأكثر من ٥٠ بليون دولار. ومن ناحية، سيتعين على الممثل الخاص للأمين العام أن ينسق بصورة استباقية جهود المجتمع الدولي عموما وفي فرادى القطاعات. ومن ناحية أخرى، سيتعين دعم حكومة أفغانستان على وضع

برامج ومشاريع في هذه القطاعات المختلفة لتحقيق الأهداف الإنمائية من خلال تدابير معينة. ونظرا لنطاق العمل، وكثافة التفاعلات والمستوى الذي تقع فيه تلك التفاعلات، يُقترح إنشاء وظيفة جديدة برتبة مد-٢ للقيام بمهام المستشار الخاص لشؤون التنمية. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن قيادة الأنشطة المتصلة بالمسائل المتعلقة بالتنمية وفعالية المعونة، والإشراف على دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية (وحدة التنمية) ووحدة التنسيق بين المانحين وفعالية المعونة.

٨١ - وسوف يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية تطوير قطاعات رئيسية معينة في الاقتصاد. ومع أن أفغانستان ستستمر في طلب المساعدة في كل مجال من المجالات، تولي الاستراتيجية اهتماما خاصا لتشجيع الاستثمارات في الهياكل الأساسية، وخاصة في قطاعي الزراعة والطاقة. وعليه سيطلب إلى البعثة المساعدة في ضمان مراعاة الأولويات على نحو سليم، مع الاستمرار في دعم مشاريع بناء الطرق والتعليم والصحة. وقد منحت هذه القطاعات بالذات أولوية عالية لأن أسباب معيشة الأفغان تقوم عليها كما أنها تمكن قطاعات اقتصادية أخرى من النمو، مما يسمح لأفغانستان بتقليل اعتمادها تدريجيا على المساعدات الدولية. وثمة أولوية أخرى تتمثل في دعم تطوير القطاع الخاص. وكما ذكر آنفا، سيكون مطلوبا من البعثة دعم أولويات الاستراتيجية وتقديم موارد وخبرات إضافية والتعاون على نحو وثيق مع المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى، مثل البنك الدولي.

٨٢ - وعليه، يقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٣ للاضطلاع بمهام المساعد الخاص للمستشار الخاص لشؤون التنمية. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن: (أ) التركيز على مسائل التنمية وفعالية المعونة؛ (ب) تقديم مساعدة يومية لنائب الممثل الخاص للأمين العام في دعم أدائه لمسؤولياته على نحو فعال، بما في ذلك الاتصال بالبلدان المانحة وغيرها من الأطراف الفاعلة الرئيسية المعنية بتنمية أفغانستان؛ (ج) التركيز على التنسيق الفعال مع الممثلين الدبلوماسيين داخل كابل وخارجها، إلى جانب معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية وفعالية المعونة والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية؛ (د) التنسيق مع قطاعات أخرى في البعثة لتلقي ومعالجة المعلومات المرتجعة من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة بشأن التنفيذ الفعال لخطط وأنشطة التنمية في أفغانستان؛ (هـ) موافاة المكاتب الإقليمية باستمرار باستراتيجيات فعالة للمعونة؛ (و) تقديم موجزات تحليلية للتطورات الرئيسية تمهيدا لإحالتها لاحقا إلى السلطات المعنية.

٨٣ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة إضافية من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) للقيام بمهام مساعد شخصي. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: (أ) مساعدة المستشار الخاص لشؤون التنمية على القيام بأنشطته اليومية، لا سيما تنظيم الاجتماعات، وإعداد جداول الأعمال، والتفاعل مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام ونوابه؛ (ب) الاتصال بقطاعات أخرى في البعثة؛ (ج) الاحتفاظ بسجلات سليمة ويمكن استرجاعها للوثائق

الهامة؛ (د) الاحتفاظ بورقات السياسات والعمل على تيسير بناء قدرات مستدامة للموظفين الوطنيين؛ (هـ) تقديم الدعم والمساعدة للمساعد الخاص للمستشار الخاص لشؤون التنمية في التنسيق مع المكاتب الميدانية؛ (و) القيام بجميع المسائل الإدارية وما يتصل بها من مسائل لوجستية في مكتب المستشار الخاص.

٨٤ - وكما يُقترح إنشاء وظيفة إضافية في الرتبة المحلية للقيام بمهام مساعد إداري. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: (أ) تقديم الدعم في أعمال الترجمة التحريرية والشفوية؛ (ب) القيام بجميع المهام المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين والأفراد داخل الوحدة، بما في ذلك ملفات الموظفين، وتمديد العقود، وتخطيط الإجازات، وتحركات الأفراد، وكشوف الحضور، والتعيينات الجديدة، وجداول الموظفين، والمطالبات، وقوائم الاتصالات وغيرها من المسائل الإدارية المتعلقة بشؤون الموظفين؛ (ج) تقديم الدعم للموظفين الدوليين في الوحدة فيما يتعلق بالمسائل الإدارية العامة المتصلة بتأشيرات السفر والرخص والأمن؛ (د) توفير الترجمة الشفوية الدقيقة، إذا اقتضت الحاجة، في الاجتماعات التي تعقد مع السلطات الحكومية وغيرها من الأطراف وترجمة الوثائق ترجمة تحريرية؛ (هـ) توفير الترجمة الشفوية، عند الحاجة، للخطب والبيانات، من اللغة الدارية (وربما الباشتو) إلى الإنكليزية وبالعكس، ومساعدة موظفي الوحدة في الاتصالات التي يجرونها مع الأطراف الأفغانية.

وحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية (وحدة التنمية المؤسسية والحوكمة سابقا)

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (جديدة)؛ نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفتين برتبة ف-٤ إلى وحدة الحوكمة المنشأة حديثا

الموظفون الوطنيون: نقل موظف وطني واحد إلى وحدة الحوكمة المنشأة حديثا

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ	أ ع	م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون من الفئة الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	-	١	٢	٤	-	١	٨	١	-	٩	٣	١	-	١٣
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	-	-	١	١	٢	-	١	٥	١	١	٧	٢	١	-	١٠
التغير	-	-	-	-	-	(١)	(٢)	-	-	(٣)	-	١	(٢)	(١)	-	-	(٣)

٨٥ - يُتوقع أن تبدأ وحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية عملياتها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بالإفادة من وحدة التنمية المؤسسية والحوكمة، في العمل مع النظراء

الحكوميين في الوكالات الحكومية الرائدة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية مثل مكتب كبير المستشارين الاقتصاديين للرئيس، ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد، فضلا عن فرادى الوزارات المختصة والوكالات لمساعدتها على إجراء تحليل للحالة، وتحديد الأولويات/المشاكل/الفرص، ووضع برامج ومشاريع، وتنسيق المساعدة التقنية الواردة من مصادر مختلفة، والمساعدة في عرضها على المانحين المحتملين.

٨٦ - وقد أُنجزت الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية واعتمدها الرئيس الأفغاني حامد كرزاي في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وهي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الرئيسية لأفغانستان في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية خلال فترة خمسة أعوام. علاوة على أنها تحدد أولويات حكومة أفغانستان وتعكس التزامها بتحقيق الأهداف الانمائية للألفية بحلول عام ٢٠٢٠ وتطبيق المعايير المرجعية لاتفاق أفغانستان. وقد حظيت الاستراتيجية بتأييد ما يقرب من ٨٠ بلدا ومنظمة حضرت مؤتمر باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وشدد الإعلان الصادر عن المؤتمر على أهمية تنفيذ الاستراتيجية ولاحظ الدور المعزز للممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان والبعثة في تنسيق الجهود الدولية تحقيقا لتلك الغاية.

٨٧ - ودعما لهذه المهمة، يُقترح إنشاء وحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، التي ستتألف من وحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، ووحدة الشؤون الجنسانية ووحدة مكافحة المخدرات.

٨٨ - علاوة على ذلك، وكما ذكر آنفا، سيتم نقل أنشطة الحوكمة التي كانت تقوم بها وحدة التنمية المؤسسية والحوكمة من قبل إلى وحدة الحوكمة المنشأة حديثا في إطار الدعامة الأولى. وعليه، يُقترح نقل أربعة وظائف إلى وحدة الحوكمة، واحدة برتبة ف-٥ (موظف تنسيق أقدم) واثنتان برتبة ف-٤ (لموظفي حوكمة) وواحدة لموظف وطني (موظف حوكمة وطني) من وحدة التنمية المؤسسية والحوكمة السابقة (المسماة الآن وحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية)

٨٩ - وسوف يرأس وحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية شاغل وظيفة حالية برتبة مد-١، سيكون مسؤولا عن: (أ) رئاسة فريق من الموظفين التقنيين والإداريين؛ (ب) مساعدة الممثل الخاص للأمين العام في تعزيز آليات التنسيق ووضع سياسة متناسقة وأطر لوضع استراتيجيات لمساعدة حكومة أفغانستان على تعزيز مهام التخطيط والإدارة والتنسيق؛ (ج) وإجراء اتصالات وثيقة مع شركاء حكوميين، ومنظمات دولية أخرى ومانحين لكفالة تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسات وغيرها من التدابير الرامية إلى التعجيل بتحقيق أولويات الاستراتيجية.

٩٠ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة إضافية في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) للقيام بمهام موظف إداري. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عما يلي: (أ) إدخال البيانات والسجلات الإدارية المتعلقة بالوقت والحضور وتقييم الأداء وما إلى ذلك في نظم إلكترونية للمعلومات، وحفظها وتوثيقها؛ (ب) استعراض المطالبات والتقارير المتعلقة بالمستحقات؛ (ج) حفظ ومراجعة جداول الموظفين التنظيمية؛ (د) استعراض تقارير نظام المعلومات الإدارية المتكامل فضلا عن رصد حالة النفقات والمخصصات، والتباين في السجلات، وتحديث جداول الميزانية؛ (هـ) المساعدة في إعداد بيانات أداء الميزانية؛ (و) إعداد ومعالجة ومتابعة الترتيبات والنماذج الإدارية المتعلقة بالسفر الرسمي للموظفين؛ (ز) صياغة المراسلات الروتينية والاحتفاظ بملفات القواعد والأنظمة والتعليمات الإدارية وغيرها من الوثائق ذات الصلة؛ (ح) الاحتفاظ بملفات مستكملة لعمل الوحدات (سواء في شكلها الورقي أو الإلكتروني).

وحدة القضايا الجنسانية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٢ (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة المحلية	الموظفون الوطنيون الرتبة الفنية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-	-	١	-	١	-	٢
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	-	-	١	-	١	٢	٢	-	-	٢	-	١	-	٣
التغير	-	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	١	-	-	-	١

٩١ - إن وحدة القضايا الجنسانية مسؤولة في المقام الأول عن تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ ولاية البعثة بفعالية عن طريق وضع سياسات تعزز المساواة بين الجنسين وتمكن المرأة في جميع جوانب جدول أعمال الإنعاش والتعمير في أفغانستان. ومن المطلوب أن تُدمج المسألة الجنسانية، بوصفها مسألة شاملة، وباعتبارها كذلك، في كل البرامج. وتشمل المهام الرئيسية لوحدة القضايا الجنسانية ما يلي: (أ) تيسير دمج المنظورات الجنسانية ودعمه ورصده في كل مجالات عمل البعثة؛ (ب) تعزيز مشاركة المرأة في الدوائر السياسية والعامة وبرامج التعمير من خلال الدعوة وتحليل التقدم المحرز؛ (ج) رصد الأنشطة وتقييم الاتجاهات التي تؤثر في المرأة؛ (د) تقديم التحليلات والتوصيات بشأن أفضل السبل لمعالجة المسائل

الجنسانية في إطار ولاية البعثة. وتُنفذ هذه المهام وفقاً لاتفاق أفغانستان والمعايير المرجعية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. ومن ثم فإن فعالية عمل الوحدة يكتسي أهمية بالغة لإنجاز ولاية البعثة.

٩٢ - وفي الوقت الحاضر، تتألف وحدة القضايا الجنسانية من موظفين أحدهما موظف شؤون جنسانية برتبة ف-٤ والثاني موظف وطني للشؤون الجنسانية برتبة موظف وطني من الفئة الفنية، والقدرات القائمة من الموظفين هي أدنى القدرات اللازمة لدعم عملية دمج المنظورات الجنسانية في كل عناصر البعثة فضلاً عن دعم آلية الحكومة الأفغانية لتمكين المرأة، ولكي تؤدي البعثة ولايتها المتمثلة في تقديم دعم شامل إلى حكومة أفغانستان والبعثة لتعزيز قدرتهما على تخطيط البرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية وتنفيذها وكذلك لتنسيق عمل مختلف الأفرقة الاستشارية المعنية بالمسائل الجنسانية في البعثة، من المطلوب تعزيز قدرات الوحدة.

٩٣ - لذلك يقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٢ يقوم شاغلها بمهام موظف للشؤون الجنسانية. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولاً عما يلي: (أ) التركيز على التحليل الجنساني لكل برامج البعثة لضمان دمج الشواغل الجنسانية، ورصد تنفيذ وتحديد الممارسات الجيدة والتحديات، مما يؤدي إلى تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ (ب) إجراء تحليل السياسات؛ (ج) دعم الوزارة الأفغانية لشؤون المرأة؛ (د) تقديم المساعدة التقنية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ (هـ) إسداء المشورة لقيادات البعثة بشأن المسائل الجنسانية والمشاركة في الدعوة لتحسين إدراك ما للبرامج من أثر مختلف على المرأة والرجل؛ (و) تنفيذ آليات تنسيق الشؤون الجنسانية في فريق الأمم المتحدة القطري لتلبية مختلف الاحتياجات في أفغانستان؛ (ز) العمل بمساعدة الموظف الوطني للشؤون الجنسانية، والتركيز على تنسيق مهام جهات تنسيق الشؤون الجنسانية وأنشطتها في مختلف المكاتب الميدانية التابعة للبعثة، والإبلاغ عن أنشطة الوحدة وإنجازاتها؛ (ح) تنسيق عمل الوحدة مع إدارات شؤون المرأة، بوصفها ممثل وزارة شؤون المرأة على صعيد المقاطعات والمؤسسة الرئيسية العاملة في مجال قضايا المرأة كجزء من الهياكل الحكومية دون الوطنية؛ والتدريب وبناء قدرات التوعية الجنسانية لدى الموظفين ومنظمات المجتمع المدني الوطنية الشريكة وتنفيذ المبدأ الرئيسي المتمثل في نقل المهارات إلى المواطنين الأفغان.

وحدة مكافحة المخدرات

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٤ (جديدة)

الموظفون الوطنيون: زيادة موظف وطني واحد من الفئة الفنية (جديد)

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	–	١	–	١	١	–	–	١	–	١	–	٢
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	١	–	٢	٢	–	–	٢	١	١	–	٤
التغير	–	–	–	–	**١**	–	–	**١**	**١**	–	–	**١**	**١**	–	–	**٢**

٩٤ - إن وحدة مكافحة المخدرات مسؤولة أساساً عن مساعدة حكومة أفغانستان في تنفيذ اتفاق أفغانستان وتيسير تقديم المساعدة التقنية بشأن وضع سياسات مكافحة المخدرات وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، تسعى وحدة مكافحة المخدرات، تمشياً مع اتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، التي تم في إطارها تحديد مكافحة المخدرات بوصفها المجال الشامل ذا الأولوية، والاستراتيجية الحكومية الوطنية المنقحة لمكافحة المخدرات، إلى استدامة الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي والمساعدة التي يقدمانها لضمان القضاء على إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع وإساءة استعمالها في البلد، لا سيما في المناطق الريفية المتأثرة بزراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة.

٩٥ - وأيد المجلس المشترك للتنسيق والرصد، أثناء اجتماعه السابع المعقود في ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، خطة التنفيذ المرتبة حسب الأولويات التي وضعتها الحكومة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، مبرهناً بذلك على تحديد التزامه بمعالجة مسألة المخدرات في أفغانستان بدعم من شركائه الدوليين. وتتألف وحدة مكافحة المخدرات حالياً من موظف واحد لمكافحة المخدرات برتبة ف-٣، ومعه مساعد إداري من الرتبة المحلية. وموظف مكافحة المخدرات مسؤول عن رصد مبادرات مكافحة المخدرات، وتحليل مسائل مكافحة المخدرات بغية الحفاظ على وعي بالطريقة التي تؤثر بها هذه المسائل في الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها البعثة، وتولي الاتصال بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونظرائه في حكومة أفغانستان والمجتمع المدني وشركاء آخرين.

٩٦ - ونظرا لأن جهود مكافحة المخدرات تأتي على رأس أولويات حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، فإنه يُطلب من البعثة أن تعزز دورها كميسر في العملية. ومن الأهمية بمكان

المحافظة على الاتصالات مع حكومة أفغانستان وغيرها من الشركاء على أعلى المستويات، لذلك يقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ يقوم شاغلها بمهام موظف مكافحة المخدرات من أجل ضمان قيام حوار وتنسيق رفيعي المستوى يتسمان بالمزيد من الفعالية بين الأطراف المعنية. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولاً عما يلي: (أ) توسيع جدول أعمال مكافحة الإرهاب وتثبيته ودعم حكومة أفغانستان في تعزيز التنفيذ المنسق للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات؛ (ب) عقد اجتماعات منتظمة بشأن المسائل المتصلة بمكافحة المخدرات بوصفه جهة وصل للمجتمع الدولي وتقديم التوجيهات اليومية والدعم إلى موظفي البعثة العاملين في كل الجوانب ذات الصلة من هذا المجال الشامل من اتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية؛ (ج) الإشراف على فريق مسؤول عن العمل بوصفه صلة وصل بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي؛ (د) تيسير الدور المعزز الذي تضطلع به البعثة في دعم التزام المانحين في مؤتمر باريس المعقود في عام ٢٠٠٨ بتقديم مساعدة عملية منسقة وموارد أخرى لتعزيز الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في إنجاز برامج سبل عيش بديلة.

٩٧ - ويُقترح أيضاً إنشاء وظيفة إضافية برتبة موظف وطني من الفئة الفنية يقوم بمهام مساعد وطني لشؤون البرامج. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولاً عن تقديم الدعم الإداري إلى الوحدة، ومسؤولا أيضا، بحكم معرفته لمسائل مكافحة المخدرات في أفغانستان وقدرته على الاتصال باللغات المحلية، عن ضمان الاستمرارية خلال الفترات التي يكون فيها موظف مكافحة المخدرات غائباً.

وحدة التنسيق بين المانحين وفعالية المعونة

الموظفون الدوليون: زيادة ثلاث وظائف جديدة، واحدة برتبة ف-٥ وواحدة برتبة ف-٤ وواحدة برتبة ف-٢

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة من الرتبة المحلية (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	١	–	١	**٣**	–	–	٣	–	١	–	**٤**
التغير	–	–	–	–	١	١	–	١	**٣**	–	–	٣	–	١	–	**٤**

٩٨ - في سياق الطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، يعتزم الممثل الخاص للأمين العام الإتيان بزخم وقيادة استراتيجية جديدين إلى المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وفي هذا الصدد، فإن مجلس الأمن، بالإضافة إلى دعوته إلى القيام بدور تنسيق استراتيجي معزز يمارس انطلاقاً من وحدة التحليل والتخطيط التي أُنشئت حديثاً داخل مكتب الممثل الخاص للأمين العام، قد طلب إلى البعثة والمجلس أن يركزا أيضاً على فعالية المعونة والتنسيق بين المانحين، بالإضافة إلى الدور الذي تضطلع به أمانة المجلس في ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٤٦ (٢٠٠٧). لذلك يُقترح إنشاء وحدة تنسيق بين المانحين وفعالية المعونة في إطار الدعامة الثانية لدعم دور التنسيق المعزز الذي تقوم به البعثة.

٩٩ - وفي هذا الصدد، ستقوم وحدة التنسيق بين المانحين وفعالية المعونة بما يلي: (أ) مساعدة البعثة، بوصفها رئيساً مشاركاً للمجلس والمنسق الرئيسي للوكالات المدنية الدولية، لمساءلة المانحين عن تعهداتهم بتنسيق دعمهم لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية؛ (ب) جعل المعونة أكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر فعالية وكفاءة؛ (ج) تقديم المعونة على نحو أكثر عدالة في جميع أنحاء أفغانستان؛ (د) جمع وتوفير معلومات كاملة عن تدفقات المعونة؛ (هـ) ضمان إنفاق قسط أكبر من المساعدة داخل أفغانستان؛ (و) مناصرة شراء السلع والخدمات المحلية؛ (ز) نقل الموارد عن طريق الآليات الحكومية بقدر ما يمكن؛ (ح) القيام، إلى جانب تنمية القدرات الداخلية الأساسية للعمل التحليلي، بالاستفادة بشكل متزايد من الخبرات ذات الصلة المتوفرة على نطاق فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي على نطاق أوسع؛ (ط) الاستفادة من مجموعة من الموارد المقدمة من المانحين الرئيسيين، التي ستمكن الوحدة من القيام، بشكل انتقائي، بجلب خبراء إضافيين عند الاقتضاء. وسيُطلب من موظفي الوحدة الحفاظ على التعاون اليومي مع كل الجهات المعنية الحكومية الرئيسية والمانحين الدوليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٠٠ - وعليه، يقترح إنشاء الوظائف الإضافية التالية داخل وحدة التنسيق بين المانحين وفعالية المعونة التي أُنشئت حديثاً:

(أ) رئيس وحدة التنسيق بين المانحين وفعالية المعونة: سيكون شاغل الوظيفة المقترحة برتبة ف-٥ مسؤولاً عما يلي: '١' دعم مهام الممثل الخاص للأمين العام المتصلة بالمجلس المشترك للتنسيق والرصد لتعزيز التقيد بمبادئ فعالية المعونة الواردة في اتفاق أفغانستان، بوسائل منها حشد الموارد، وتنسيق المساعدة المقدمة من الجهات المانحة والمنظمات الدولية، وتوجيه المساهمات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولا سيما لأنشطة مكافحة المخدرات والتعمير والتنمية؛ '٢' تولي الاتصال بشكل

منتظم مع الإدارة العليا للبعثة، فضلاً عن كبار الممثلين الحكوميين والبعثات الدبلوماسية والوكالات الإنمائية. وستستوجب الوظيفة خبرة ومعرفة شاملة لمسائل التنسيق بين المانحين وفعالية المعونة في بيئة تعاني من النزاع ودراية بها، وكذلك خبرة في تنفيذ ورقة استراتيجية للحد من الفقر؛

(ب) موظف التنسيق/فعالية المعونة/التنسيق بين المانحين: سيكون شاغل هذه الوظيفة المقترحة برتبة ف-٤ مسؤولاً عما يلي: '١' دعم الوحدة بتقييم الاتجاهات التي يمكن أن تؤثر في فعالية المعونة والتوصية بالحلول والإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي؛ '٢' متابعة القرارات التي يتخذها الرئيسان المشاركان لكل من المجلس والبعثة، مع مواصلة تقديم أحدث المعلومات المتعلقة بالتنسيق بين المانحين وفعالية المعونة إلى كبار المسؤولين؛ '٣' القيام بدور جهة الوصل لجمع المعلومات وتحليلها. وللقيام بهذه الواجبات والمسؤوليات بفعالية، تقتضي الوظيفة المقترحة توافر القدرة والخبرة للمشاركة في أفرقة وفرق عمل مشتركة بين المنظمات وقيادتها عند الاقتضاء، مع إجراء البحوث المطلوبة في الوقت نفسه ليظل شاغلها مجارياً للمسائل الرئيسية التي تؤثر في فعالية المعونة؛

(ج) الموظف المعني بفعالية المعونة: سيكون شاغل الوظيفة المقترحة برتبة ف-٢ مسؤولاً عما يلي: '١'موالاة إطلاع الوحدة على آخر المعلومات المتصلة بتمويل المانحين الدوليين وإيصال مساعدة المانحين عن طريق الاستراتيجية الإنمائية الأفغانية؛ '٢' إجراء بحث وتحليل بشأن تقديم المساعدة مع القيام أيضاً بتنبيه الإدارة العليا للبعثة بشأن المسائل التي تقتضي تدخلاً رفيع المستوى لضمان التقيد بمبادئ فعالية المعونة المحددة في اتفاق أفغانستان والاستراتيجية وإعلان باريس؛

(د) مساعد إداري/لغوي: سيكون شاغل هذه الوظيفة المقترحة بالرتبة المحلية مسؤولاً عما يلي: '١' تقديم الدعم في مجال الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، حسب الحاجة؛ '٢' تنفيذ المهام العامة المتصلة بإدارة الموظفين/الأفراد داخل الوحدة؛ '٣' دعم الموظفين الدوليين في الوحدة فيما يتعلق بالأمور الإدارية العامة المتصلة بتأشيرات السفر والتراخيص والأمن؛ '٤' القيام عند الحاجة، بتوفير ترجمة شفوية دقيقة في الاجتماعات التي تعقد مع السلطات الحكومية وغيرها من الأطراف وترجمة الوثائق؛ '٥' القيام عند الحاجة، بتوفير الترجمة الشفوية للخطب والبيانات سواء من اللغة الدارية (وربما الباشتو) إلى الإنكليزية أو العكس؛ '٦' مساعدة الموظفين داخل الوحدة في اتصالهم بالمحاورين الأفغان.

وحدة المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري (المسماة سابقا وحدة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)

الموظفون الدوليون: زيادة موظف واحد برتبة ف-٣ (جديد)؛ نقل موظف واحد برتبة ف-٤ إلى وحدة الشؤون الإنسانية المنشأة حديثا

الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية: نقل موظف وطني واحد من الفئة الفنية إلى وحدة الشؤون الإنسانية المنشأة حديثا

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	١	١	–	٣	**٣**	–	–	**٣**	٢	٢	–	**٧**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	–	٢	–	**٣**	–	–	**٣**	١	٢	–	**٦**
التغير	–	–	–	–	–	(١)	**١**	–	–	–	–	–	(١)	–	–	(١)

١٠١ - وحدة المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري مسؤولة أساسا عن كفالة الاتساق بين البعثة وأكثر من عشرين وكالة وصندوقا وبرنامجا ممثلة في فريق الأمم المتحدة القطري. ولإنجاز هذه المهمة يتعين على الوحدة أن تظل على اتصال دائم مع جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، على مستوى الإدارة العليا وعلى مستوى العمل، بالإضافة إلى جميع الأجزاء ذات الصلة من البعثة (ومنها على سبيل المثال لا الحصر المستشار الخاص لشؤون التنمية، ووحدة دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، ووحدة التنسيق بين المانحين، ووحدة التحليل والتخطيط، ووحدة الشؤون الإنسانية، ووحدة المتحدث الرسمي)، والشركاء المعنيين في حكومة أفغانستان وفي أوساط المانحين. وتوفر الوحدة التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك من خلال ثلاثة أفرقة عاملة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ والتنسيق الذي يشمل اجتماعات أسبوعية لفريق الأمم المتحدة القطري وعدد كبير من الآليات الأخرى؛ وإدارة المعلومات، بما في ذلك رسم الخرائط، والجدولة، وإدارة الاتصالات والتقارير لفريق الأمم المتحدة القطري؛ والدعوة (مجموعة من المنتجات والأنشطة المتعلقة بالأولويات المشتركة)؛ وإعداد التقارير، بما في ذلك التقرير السنوي للمنسق المقيم، ونتائج فريق الأمم المتحدة القطري؛ والرصد والتقييم (الذي سيركز في المستقبل بصورة خاصة على تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)؛ وتقديم خدمات دعم متكررة لنائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)، وإلى فريق الأمم المتحدة القطري.

١٠٢ - وتتكون الوحدة حاليا من سبع وظائف يتولى شاغلوها مهام متعلقة بفريق الأمم المتحدة القطري وبتنسيق ستة برامج مشتركة. ويؤدي شاغلو خمس من هذه الوظائف السبع، وهي وظيفة واحدة برتبة ف-٥، وأخرى برتبة ف-٣، ووظيفة فنية وطنية واحدة، ووظيفتان من الرتبة المحلية، مهام متعلقة بفريق الأمم المتحدة القطري. أما شاغلا الوظيفتين الباقيتين، وهما وظيفة واحدة برتبة ف-٤ وأخرى فنية وطنية، فيتوليان مهام ذات صلة بتنسيق الشؤون الإنسانية. وعليه، يُقترح نقل الوظيفتين الأخيرتين إلى وحدة الشؤون الإنسانية الجديدة التابعة للدعامة الثانية.

١٠٣ - وتعتزم البعثة تعزيز وحدة المنسق المقيم لكي تضطلع بالمهام الرئيسية التالية: (أ) تحليل وتقييم عملية إصلاح الأمم المتحدة؛ (ب) تعزيز تنسيق عمليات الأمم المتحدة في بيئة أفغانستان المعقدة؛ (ج) تحقيق بعض الأهداف الرئيسية المحددة في خطة عمل فريق الأمم المتحدة القطري؛ (د) البرهنة لجميع الأطراف المعنية أن أسرة الأمم المتحدة نموذج يُحتذى به فيما يتعلق بالتنسيق وفعالية المعونة.

١٠٤ - وعليه، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٣ للاضطلاع بمهام موظف تنسيق. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عما يلي: (أ) الإسهام بصورة جوهرية في عمل الوحدة عن طريق تيسير التخطيط الاستراتيجي، بالتعاون مع ما يزيد على ٣٠ من وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي لها وجود في المنطقة؛ (ب) تيسير اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري؛ (ج) دعم أوجه التآزر بين جميع الجهات المعنية، بما في ذلك عن طريق الحوار بشأن مجالات محددة من الاحتياجات، واقتراح برامج وخطط مشتركة حسب الاقتضاء؛ (د) كفالة تقديم التقارير في الموعد المحدد وإدارة المعلومات بفعالية؛ (هـ) رسم خريطة لأنشطة الأمم المتحدة في الميدان؛ (و) الاتصال بالأقسام الأخرى في البعثة لكفالة الاتساق بين برامج منظومة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، وكونها تصب في الأولويات وسبل التنفيذ الاستراتيجية المحددة في اتفاق أفغانستان، والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، والمجلس المشترك للتنسيق والرصد.

وحدة الشؤون الإنسانية

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ١٢ وظيفة جديدة: وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ووظيفتان برتبة ف-٤، ٥ وظائف برتبة ف-٣ ووظيفتان برتبة ف-٢، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ من وحدة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية السابقة (المسماة الآن وحدة المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري)

الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية: زيادة قدرها ١٤ وظيفة جديدة: ٨ موظفين وطنيين من الفئة الفنية و ٦ موظفين من الرتبة المحلية؛ ونقل موظف وطني واحد من الفئة الفنية من وحدة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية السابقة (المسماة الآن وحدة المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري)

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الرتبة المحلية	الموظفون الوطنيون الفنية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	٣	٥	٢	١١	–	٢	١٣	٦	٩	–	٢٨
التغير	–	–	–	–	١	٣	٥	٢	١١	–	٢	١٣	٦	٩	–	٢٨

١٠٥ - لا يزال تقديم المساعدات الإنسانية ضرورة حاسمة في أفغانستان. ففي عام ٢٠٠٨، سببت عوامل مثل الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي والتراع المستمر، اشتداد ضعف السكان وزيادة عبء المساعدات الإنسانية. وقد تفاقم بصورة خاصة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن المحاصيل الهزيلة والجفاف في أفغانستان، وذلك بسبب الارتفاع العالمي في أسعار الأغذية، وهو من شأنه أن يُضر بالنمو والاستقرار، بالإضافة إلى التسبب في سوء التغذية على نطاق واسع. وعليه، يتعين على البعثة وشركائها تعزيز إمكاناتهم في مجال التنبؤ بالأزمات الإنسانية وتقييمها والاستجابة لها، فضلا عن تعزيز قدرات البعثة على التنسيق والدعوة ويجري بذل الجهود أيضا لتعزيز استرعاء الانتباه إلى المشاغل المتعلقة بحماية الأفغانيين المتضررين من التراع وتعزيز الإجراءات في هذا المجال، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وتعزيز الاستجابة الإنسانية من أجل سد احتياجات هؤلاء السكان الضعفاء. وستستمر البعثة في إيلاء أولوية عليا لتنسيق المساعدات الإنسانية بما يكفل بذل قصارى الجهد لحماية الحيز الإنساني الضروري لتقديم المساعدة لجميع من يحتاجون إليها. وعليه، يُقترح إنشاء وحدة الشؤون الإنسانية من أجل تنسيق الأنشطة الإنسانية.

١٠٦ - ويُقترح أيضا إنشاء الوظائف الإضافية التالية ضمن وحدة الشؤون الإنسانية:

(أ) موظف شؤون إنسانية أقدم/رئيس وحدة الشؤون الإنسانية: يتولى شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٥، المسؤولية بصفة رئيسية عن إدارة وحدة الشؤون الإنسانية في المقر بكابل وفي المكاتب الإقليمية، وكفالة التركيز في إدارة المسائل الإنسانية ضمن البعثة، وإسداء مشورة عالية الجودة لمنسق الشؤون الإنسانية والممثل الخاص للأمين العام. ويؤدي رئيس وحدة الشؤون الإنسانية دورا أساسيا في تحديد السياسات الإنسانية وإسداء المشورة للممثل الخاص للأمين العام بشأن القضايا الإنسانية التي يتوجب الدفاع عنها، مستفيدا من الخبرات الموجودة ضمن الوحدة وكذلك من خبرات موظفي الشؤون الإنسانية في جميع أنحاء المنظومة؛

(ب) موظف تنسيق مدني - عسكري: يتولى شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٤، المسؤولية عن إدارة التنسيق المدني - العسكري فيما يتصل بالقضايا الإنسانية على مستوى مقر البعثة. والتنسيق المدني - العسكري هو الآلية الرئيسية للحوار والتفاعل بين الجهات المدنية والعسكرية في حالات الطوارئ الإنسانية، ولا بد منه لحماية المبادئ الإنسانية وتعزيزها، وتجنب التنافس، والتقليل من عدم الاتساق، والسعي لتحقيق الأهداف المشتركة عند الاقتضاء؛

(ج) موظف إدارة معلومات: يتولى شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٤، المسؤولية عن تنظيم الوحدة الفرعية لإدارة المعلومات في المقر بكابل. وإدارة المعلومات هي العنصر الحيوي لأي نظام فعال لتنسيق الشؤون الإنسانية. وتعاني البعثة حاليا نقصا في هذا المجال. وستتكون الوحدة الفرعية لإدارة المعلومات من ثلاثة مكونات رئيسية، هي: التقييم، والإبلاغ، ونظام المعلومات الجغرافية، وإدارة قاعدة البيانات. والغرض من الوحدة الفرعية هو توفير خدمات تسمح للعاملين في المجال الإنساني برصد الوضع الإنساني المتغير وتتبعه وتحليله؛

(د) موظف شؤون إنسانية/إدارة مخاطر الكوارث: يضطلع شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٣، بمهام جهة التنسيق فيما يتعلق بجميع أنشطة دعم تنسيق العمل الإنساني التي تتطلبها حكومة أفغانستان، مع التركيز بصفة خاصة على العلاقة مع اللجنة الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ والهيئة الأفغانية لإدارة الكوارث ومع تلك الوكالات والمنظمات غير الحكومية المعنية بإدارة مخاطر الكوارث؛

(هـ) موظف شؤون إنسانية: يضطلع شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٣ ضمن الوحدة الفرعية لدعم التنسيق في المقر بكابل، بإدارة عملية تقديم الدعم المباشر للفريق القطري والمجموعات المعنية بالشؤون الإنسانية. وقد أدى إنشاء ثماني مجموعات على الأقل إلى حدوث

تحسن كبير في التنسيق، إلا أنها لا تزال تتطلب قدرا كبيرا من الدعم من وحدة الشؤون الإنسانية لكفالة تطورها بطريقة تكاملية ولضمان التنسيق المنتظم والفعال بين مختلف المجموعات؛

(و) موظف شؤون إنسانية: يضطلع شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٣ ضمن الوحدة الفرعية لدعم التنسيق في المقر بكابل، بالمسؤولية عن التركيز على إعادة بناء العلاقة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية التي تدعو إلى القيام بعمل كبير في المجال الإنساني وتمارس هذا العمل؛

(ز) موظف تنسيق مدني - عسكري: يتولى شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٣، مساعدة ودعم موظف التنسيق المدني - العسكري، ويكون جهة التنسيق فيما يتعلق بدعم الموظفين الإقليميين للتنسيق المدني - العسكري؛

(ح) موظف سياسات/دعوة: يتولى شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٣، مهام ضمن الوحدة الفرعية لإدارة المعلومات في المقر بكابل، ويكون مسؤولا عن رسم صورة شاملة عن حالة إيصال المساعدات إلى جميع أنحاء البلد، من أجل تحديد الأماكن التي يمكن فيها تحسين سبل الوصول للأغراض الإنسانية، وكيفية تحقيق ذلك. وستكون الوظيفة المقترحة ذات أهمية كبرى كذلك في قيادة جهود الدعوة الضرورية لكفالة إيصال المساعدات؛

(ط) موظف تقييم: يتولى شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٢، مهام ضمن الوحدة الفرعية لإدارة المعلومات في المقر بكابل، من أجل تعزيز جميع أنواع التقييم الإنساني التي تدعو إليها الحاجة في البلد، على أن تتاح له مرونة السفر إلى جميع المناطق التي تسمح الظروف الأمنية بالوصول إليها وتقديم الدعم للموظفين الميدانيين في إجراء التقييمات. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن المساعدة على تحسين فهم البعثة لحجم وأماكن عبء المساعدة الإنسانية في أفغانستان وتقديم تقديرات أدق عن طبيعة الاحتياجات في هذا المجال؛

(ي) مدير نظام المعلومات الجغرافية/قاعدة البيانات: يضطلع شاغل الوظيفة المقترحة، برتبة ف-٢، بمهام ضمن الوحدة الفرعية لإدارة المعلومات في المقر بكابل، ويكون مسؤولا عن دعم العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما الوكالات التي تتولى قيادة المجموعات والجهات التي تملك قواعد بيانات وخرائط لتتبع وبيان الاتجاهات في الأوضاع المتغيرة. وستكون الوظيفة أيضا بمثابة جهة تنسيق بين قواعد البيانات الأخرى ومقدمي خدمات نظم المعلومات الجغرافية، بشأن جوانب الطوارئ والجوانب الإنمائية التي يعالجها العاملون في المجالين المدني والعسكري على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ك) مساعد شؤون إدارية وإنسانية: يضطلع شاغلا الوظيفتين المقترحتين، من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، بمهام في المقر بكابل، ويتوليان تقديم الدعم في مجال السكرتارية ضمن وحدة الشؤون الإنسانية؛

(ل) موظف وطني من الفئة الفنية للشؤون الإنسانية: يضطلع شاغلو الوظائف الثماني المقترحة، من فئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، بمهام ضمن الوحدة الفرعية لدعم التنسيق في المقر بكابل. وسيكون شاغلو الوظائف المقترحة مسؤولين عما يلي: '١' دعم وظيفة الاتصال/إدارة مخاطر الكوارث في الحكومة، ووظيفة دعم الفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية ونظام المجموعات، ووظيفة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية؛ '٢' دعم الوحدة الفرعية للتنسيق المدني – العسكري، ولا سيما بالاتصال مع الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية؛ '٣' توفير الدعم التقني في مجالات التقييم والإبلاغ والسياسات/الدعوة؛

(م) مساعدون محليون: يوزَّع شاغلو الوظائف الست المقترحة، من فئة الموظفين المحليين، في أنحاء الوحدة الفرعية لدعم التنسيق، والوحدة الفرعية للتنسيق المدني – العسكري، والوحدة الفرعية لإدارة المعلومات، والوحدة الفرعية للسياسات/الدعوة، من أجل توفير الدعم المكتبي والعمل كسائقين.

دال – مكتب رئيس الأركان

وحدة السلوك والانضباط

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة برتبة ف–٢ (جديدة)

لموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة موظف وطني واحدة (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون من الفئة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	١	–	–	**١**	–	–	١	–	–	–	–	**١**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	–	١	**٢**	–	–	٢	**١**	–	–	–	**٣**
التغير	–	–	–	–	–	–	١	**١**	–	–	١	**١**	–	–	–	**٢**

١٠٧ - تعمل الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط بوصفها الهيئة الاستشارية الرئيسية لرئيس البعثة بشأن جميع مسائل السلوك والانضباط التي تشمل جميع فئات الموظفين بالبعثة. وأنشئت الوحدة، التي تغطي أيضا فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. كما أن الوحدة التي تتكون مهمتها من ثلاث شعب، هي الإجراءات الوقائية والإنفاذية والعلاجية، ستقوم بجملة أمور، منها مواصلة مساعيها الحميدة لمعالجة وتخفيف و/أو حل دواعي القلق التي ربما تؤثر سلبا على البعثة أو التي ربما تؤدي إلى عواقب تأديبية وخيمة لموظفيها.

١٠٨ - وبوصول الموظف المعني بالسلوك والانضباط إلى الوحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تم تعريف الموظفين بحقوقهم والتزاماتهم بالتبليغ عن أي نوع من سوء السلوك والشكاوى وإجراءات تقديم الشكاوى. وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك سوى حالة واحدة تتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين أبلغ عنها في عام ٢٠٠٦، كانت هناك ٢٤ حالة من حالات سوء السلوك أبلغت إلى البعثة وحدها، و ٢٩ شكوى أخرى عالجها الموظف المعني بالسلوك والانضباط من خلال المساعي الحميدة خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨. إضافة إلى ذلك، فإن عدد الموظفين الذين اتصل بهم الموظف المعني بالسلوك والانضباط من خلال التوعية والتدريب قد ازداد أيضا من ١ ١٧٢ في عام ٢٠٠٦ إلى ١ ٣٣٧ في عام ٢٠٠٧. علما بأن نسبة وصول الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط إلى عامة الناس، مقارنة إلى قوام موظفيها تعادل ١: ١ ٣٣٧ للبعثة وحدها في عام ٢٠٠٧، إضافة إلى ١١٩ موظفا بفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. وبالنظر إلى الزيادة المقترحة في عدد موظفي البعثة، فإن التغطية المتوقعة من موظفي الوحدة فيما يتعلق بالوصول إلى عامة الناس ستزداد كذلك في عام ٢٠٠٩. وتتألف الوحدة حاليا من وظيفة واحدة يشغلها موظف معني بالسلوك والانضباط برتبة ف-٤.

١٠٩ - وعليه، يقتُرح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٢ للقيام بمهام موظف معني بتقارير السلوك والانضباط والتدريب. وسيكون مقر الوظيفة المقترحة في كابل وسيكون شاغلها مسؤولا عما يلي: (أ) العمل مع وحدة التدريب، والاتصال الوثيق معها لتصميم وتخطيط وحدات وبرامج تدريبية للبعثة ولفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان لتدريب حوالي ٥٠ من المنسقين المعنيين بالسلوك والانضباط، إضافة إلى تصميم وتنفيذ ومتابعة تدريبات موسعة على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وأنواع السلوك المحظورة الأخرى (المضايقة، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز)، وحقوق والتزامات الموظفين والعملية التأديبية؛ (ب) تقديم الدعم لموظف السلوك والانضباط لإجراء

الإحاطات والتدريب بمقار البعثة وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان إضافة إلى مكاتب البعثة بالمقاطعات والأقاليم، والاتصال والتنسيق بشأن أنشطة التوعية، لا سيما في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري؛ (ج) تقديم الدعم للموظف المعني بالسلوك والانضباط في إدارة نظام تتبع حالات سوء السلوك.

١١٠ - وفي نطاق مسؤوليات البعثة، تمكن الموظف المعني بالسلوك والانضباط خلال عام ٢٠٠٧، وحتى أيار/مايو ٢٠٠٨، من إجراء التدريب على معايير السلوك، بما فيها منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، في ٩ فقط من ١٨ من مكاتب الأقاليم والمقاطعات، إضافة إلى إجراء إحاطات منتظمة للموظفين الجدد. وذلك لأنه مطلوب من الموظف أن يجدول، تبعا لذلك، زيارات ميدانية و/أو وحدات تدريبية بشأن القضايا/الشكاوى التي من المطلوب تناولها و/أو التحقيق فيها على جناح السرعة. وإضافة إلى ذلك، فإن الافتتاح المتوقع لستة من المكاتب الجديدة للبعثة بالمقاطعات، سيتطلب زيارات ميدانية وتدريبات إضافية موسعة، مع عدم استبعاد الأنشطة المحتملة الخاصة بتيسير التحقيقات في المقاطعات والأقاليم إضافة لفريق المراقبين.

١١١ - وعليه، يقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة موظف وطني في وحدة السلوك والانضباط للقيام بمهام موظف برامج وطني. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن تيسير وتنسيق التدريبات والإحاطات للموظفين الوطنيين الأفغان والعمل مترجما تحريريا/مترجما شفويا للوحدة. ومن المتوقع أن يقوم شاغل الوظيفة المقترحة بإجراء التدريبات بمكاتب البعثة في الأقاليم والمقاطعات.

وحدة مراجعي الحسابات المقيمين

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين جديدتين، واحدة بالرتبة ف-٣ والأخرى من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	-	١	-	-	-	**١**	-	-	**١**	١	١	-	**٣**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	-	-	١	١	-	-	**٢**	-	١	**٣**	١	١	-	**٥**
التغير	-	-	-	-	-	١	-	-	**١**	-	١	**٢**		-	-	**٢**

١١٢ - تتمثل المسؤولية الرئيسية لوحدة مراجعي الحسابات المقيمين في الرقابة الداخلية على الأنشطة المالية والتنفيذية للبعثة، وتغطي المكاتب الكائنة في كابل، والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات بأفغانستان، ومكاتب الاتصال التابعة لها في دبي وإسلام أباد وطهران. علما بأن الوحدة التي أنشئت في عام ٢٠٠٤ تتبع مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

١١٣ - وتتألف وحدة مراجعي الحسابات المقيمين حاليا من وظيفة دولية واحدة ووظيفتين وطنيتين. ومع التوسع المتوقع في البعثة، وإدماج أنشطة التنمية والتوعية السياسية بالأرياف، وافتتاح ستة مكاتب إضافية بالمقاطعات، فمن المرجح أن يتسع نطاق عمل وحدة مراجعي الحسابات المقيمين. وبناء على تقييم المخاطر للبعثة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠، الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فسيشتمل العمل الميداني على زيارات متكررة إلى المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات. وبرغم أن معظم تلك المكاتب معرضة لأنشطة عالية المخاطر، فإنه لم يتم إجراء مراجعة للحسابات على مستوى الأقاليم/المقاطعات وذلك لسبب رئيسي، هو نقص القدرات. وعليه، ومن أجل تقوية الوحدة، يُقْتَرح إنشاء الوظائف الإضافية التالية:

(أ) موظف مراجعة حسابات: سيكون شاغل الوظيفة المقترحة، التي هي برتبة ف-٣، مسؤولا عن مساعدة كبير مراجعي الحسابات المقيمين وفي القيام بمهامه بوصفه نائبا له في زيارات العمل الميدانية وفي فحص مراجعات الحسابات بالمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات. وفي الوقت الحالي، فإن مكاتب البعثة تشمل المقر في كابل، والمكاتب الإقليمية/مكاتب المقاطعات ومكاتب الاتصال في ٢١ موقعا تغطي مناطق أفغانستان وطهران وإسلام أباد ودبي؛

(ب) موظف إداري: سيكون شاغل الوظيفة المقترحة، التي هي من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، مسؤولا عن القيام بعمل ميداني مستمر بالمكاتب الإقليمية، يشمل ٢١ موقعا، والمساعدة في مراجعة حسابات مكاتب المقر ولإجراء تقييمات للمخاطر، تشمل جميع أنشطة البعثة.

هاء - دعم البعثة

١١٤ - يظل دعم البعثة، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ملتزما بتوفير الدعم الإداري واللوجستي المتسم بالكفاءة لمقر البعثة في كابل وللمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات. وستضع خطة عام ٢٠٠٩ في الاعتبار توقعاتٍ بأن تقوم البعثة بتنفيذ ولايتها المعززة، والتي تتطلب توطيد وتوسيع عمليات المكاتب الحالية، وهي ثمانية مكاتب إقليمية وتسعة مكاتب بالمقاطعات وافتتاح ستة مكاتب جديدة بالمقاطعات.

١١٥ - وسيظل دعم البعثة، إلى المدى الممكن، وأثناء توسع البعثة في مواقع جديدة، ملتزما بتخفيض التكاليف العالية للتشييد والتشغيل والصيانة إلى الحد الأمثل عن طريق الدخول في اتفاقات خدمات مشتركة مع الوكالات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة. ويجدر بالملاحظة أن المجمعات التي تتقاسمها عدة وكالات بكل من هيرات وإسلام أباد وطهران ومركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان هي خير دليل على هذا النجاح. وستواصل البعثة استكشاف مثل هذه الفرص التي تؤدي إلى خفض التكلفة.

١١٦ - **عامل الشواغر**: سيظل دعم البعثة لدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ملتزما أيضا بتعجيل عملية التوظيف لكل من الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين. وسيقدم دعمه الكامل لمواصلة حملة توظيف نشطة من أجل خفض مستوى الشواغر في البعثة. وفي هذا الصدد، فقد تم، فيما يختص بتقدير الرواتب والتكاليف المتصلة بها لعام ٢٠٠٩، تطبيق معدلات شواغر قدرها ٢٥ في المائة للموظفين الدوليين، و ١٥ في المائة للموظفين الوطنيين، و ١٥ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، و ٢٥ في المائة للشرطة المدنية، و ١٥ في المائة للمراقبين العسكريين.

١١٧ - **تعيين الموظفين**: تعتزم البعثة الشروع في استراتيجية توظيف نشطة في عام ٢٠٠٩. وسيجري وضع قوائم بالمرشحين في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، وسيتم تعيين عدد كبير من الموظفين بمجرد الموافقة على الوظائف المقترحة. وسيكون مقر موظفي المكاتب الجديدة في البداية في كابل أو في المكاتب الإقليمية من أجل التدريب والتعريف بالعمل في مرحلة ما قبل الانتشار، ثم يتم نشرهم لاحقا بالمكاتب الميدانية حالما تصبح المرافق جاهزة.

١١٨ - **الأسطول البري**: يُعتزم أن يخضع الأسطول البري الحالي للبعثة لعملية تغيير رئيسية ليلبي الاحتياجات التشغيلية الحالية والمتوقعة. ومع خلفية الوضع الأمني المتدهور في أفغانستان، فقد ثبت أن المركبات غير المدرعة ليست آمنة لنقل الموظفين. وعليه، يُقترح إدخال خطة تستلزم التخلص التدريجي من جميع المركبات غير المدرعة والاستعاضة عنها بمركبات مدرعة من طراز B-6 في خلال فترة ثلاثة سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٠). وقد بدأت المرحلة الأولى من خطة الاستبدال في عام ٢٠٠٨ باقتناء ٢٤ مركبة مدرعة إضافية. ويُقترح، إضافة إلى ذلك، شراء ١٧٧ مركبة مدرعة في عام ٢٠٠٩، مع استبدال المركبات المتبقية في عام ٢٠١٠. ولا تمتلك أفغانستان، حتى الآن، قدرات قوية للاستعانة بمصادر خارجية لإصلاح وصيانة المركبات. ويجب على البعثة، في المستقبل المنظور، أن تحتفظ بقدرات داخلية لصيانة وإصلاح أسطولها من المركبات بالاستعانة بموظفين دوليين بصفة ميكانيكيين في دور إشرافي.

١١٩ - **الأسطول الجوي**: يُعتزم أيضا تعزيز وتعديل الأسطول الجوي الحالي من الطائرات الخاصة بالبعثة في عام ٢٠٠٩. وتخطط البعثة للاحتفاظ بطائرة واحدة من طراز Beech 200 وثلاث مروحيات من طراز MI-8، والاستعاضة عن طائرة من طراز B-1900 الموجودة حاليا

بطائرة أكفأ وأيسر في الاستخدام للمسافرين من طراز CL-600، التي تعتبر أنسب للاحتياجات التشغيلية للبعثة. ويُقترح إضافة إلى ذلك، إدماج طائرة إضافية واحدة ثابتة الجناحين في الأسطول من أجل تيسير الأسفار المتعددة للممثل الخاص للأمين العام داخل منطقة البعثة، بما في ذلك دبي وإسلام أباد وطهران، وتعزيز قدرات الإجلاء الطبي بالبعثة. ويُقترح أيضا إدماج طائرة إضافية واحدة ذات أجنحة دوارة وتتمتع بقدرات للبحث والإنقاذ في الأسطول لتقديم الدعم اللوجستي وقدرات الإجلاء الطبي في الأماكن الوعرة وفي المرتفعات.

١٢٠ - **الهياكل الأساسية للاتصالات:** لا تستطيع الهياكل الأساسية للاتصالات بالبعثة مواكبة التقدم التقني الحديث حيث ظلت الموارد المستثمرة في حدها الأدنى منذ بدء البعثة. وعليه، يُقترح إجراء تحديث كبير للهياكل الأساسية في عام ٢٠٠٩ عن طريق استبدال المعدات القديمة الموجودة التي تعتبر متقادمة بسبب التقدم التكنولوجي. كما يُقترح زيادة قدرات قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالبعثة على دعم تنفيذ خطة التوحيد والتحديث.

١٢١ - **البنية التحتية** - سيظل دعم البعثة ملتزماً قدر الإمكان بسياسة ''الميدان أولا'' كما عرضها رئيس البعثة في عام ٢٠٠٧ وبتحسين ظروف المعيشة إلى جانب ظروف العمل في المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات. وفي هذا الصدد، يُقترح الشروع في بناء وإقامة مساكن للموظفين في المكاتب الجديدة في المقاطعات في عام ٢٠٠٩. وكذلك، يُعتزم توسيع الوحدات السكنية للموظفين الموجودة في مجمع مركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان في كابل لتأوي ١٠٠ موظف إضافي يعملون لحساب البعثة.

١٢٢ - **إمدادات الطاقة والمياه** - لا تزال أفغانستان متخلفة في مجال إيجاد طاقة كهربائية يعول عليها ويتم الإمداد بها بصورة منتظمة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون جميع منشآت البعثة مكتفية ذاتيا من حيث توليد الطاقة وتوزيع الكهرباء، بالإضافة إلى الإمداد بالمياه واحتياطيات الوقود للأسطول البري والجوي وللمولّدات. وهذا يستلزم من الناحية العملية أن يكون لكل موقع مولِّد أساسي وآخر ثانوي احتياطي، بالإضافة إلى مجموعة كاملة من قطع الغيار والوقود. ويجب أن يكون لكل موقع مصدره المستقل من المياه النقية وسبل توزيعها على كافة أنحاء المجمع.

١٢٣ - **تدريب الموظفين** - انتهي قسم التدريب من وضع قائمة شاملة بالدورات والحلقات الدراسية التي ستقام إما داخليا أو في مواقع خارج منطقة البعثة في عام ٢٠٠٩. ولإتاحة فرص التدريب تأثير مباشر على الروح المعنوية لموظفي البعثة ورفاههم ونموهم الشخصي وتقدمهم الوظيفي.

١٢٤ - **التدريب في مجال الأمن** - تتماشى الموارد المقترحة للتدريب في مجال الأمن مع البرنامج المطلوب للبعثة ضمن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في أفغانستان. وللبعثة وجود كبير في أفغانستان حيث يتزايد باستمرار الخطر المحدق بالموظفين وعملياتهم في جميع المناطق. وتتطلب الانتخابات القادمة (من المقرر أن تبدأ عملية التسجيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) وتنفيذ ولاية البعثة التي تحددت معالمها مؤخرا بشكل أدق، اعتمادا على التخطيط لتوسيع نطاق العمليات، وضع برنامج شامل للتدريب في مجال الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تستوجب التحذيرات الحالية بشأن وجود مخاطر تهدد الأمن والصادرة عن الجماعات الجهادية المحلية والعالمية المناوئة للأمم المتحدة تعزيز أنشطة التدريب المقدمة لأفراد نظام إدارة الأمن في أفغانستان وتحديثها واعتمادها انطلاقا من مفهوم شامل على أساس المبادئ التالية:

(أ) توفير تدريب خاص لجميع الهيئات التي هي جزء من نظام إدارة أمن الأمم المتحدة في البلاد (الذي تقوم فيه البعثة بدور رئيسي) وذلك لإعدادها من أجل أداء واجباتها المتصلة بالأمن؛

(ب) توفير تدريب خاص للاختصاصيين والمساعدين في شؤون الأمن (أفراد من إدارة شؤون السلامة والأمن - الهيكل المتكامل لأفغانستان في جميع أنحاء البلد، الذي يشكل الموظفون الدوليون والوطنيون الغالبية العظمى فيه). وسيكون هذا التدريب الخاص موجها لتحسين معارف وأداء هؤلاء الاختصاصيين والمساعدين ليعملوا في ظل سيناريو العمليات الشديد التعقيد والتقلب؛

(ج) توفير تدريب خاص للموظفين المدنيين الدوليين والوطنيين. وفي هذا الصدد، سيتيح برنامج التدريب في مجال الأمن فرصة مستمرة للتوعية على أساس التقييم المستكمل بشأن المخاطر على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى أساس طبيعة وظائفهم؛

(د) تزويد جميع الموظفين الدوليين والوطنيين ببرنامج التدريب على النهج الآمن والخالي من الأخطار في البيئات الميدانية المخصص لهذا البلد. وأشد المخاطر المحدقة بموظفي الأمم المتحدة وعملياتها في أفغانستان هي عمليات الاختطاف، والأضرار الجانبية بسبب قربهم من الهجمات التي تُشن ضد أهداف أخرى، والهجمات المباشرة التي تنفذها جماعات جهادية محلية أو عالمية، والهجمات المباشرة التي تُشن بسبب مشاكل بين الفصائل؛

(هـ) توفير التدريب الخارجي والداخلي وكذلك التدريب داخل البلد على أيدي مدرِّبين خارجيين سواء من داخل الأمم المتحدة أو من خارج منظومة الأمم المتحدة. ومن بين التدريبات الداخلية التي يتوقع أن يقوم بها مدرِّبون خارجيون تدريب المدرِّبين الذي تقدمه إدارة شؤون السلامة والأمن في المقر، وذلك لإعداد ضباط الأمن وتعزيز مهاراتهم لمواصلة العمل بالنهج الآمن والخالي من الأخطار في البيئات الميدانية المخصص لأفغانستان.

١٢٥ - **مستويات ملاك الموظفين** - يبلغ مستوى ملاك الموظفين المعتمد لدعم البعثة حاليا ٣٧٤ وظيفة. ويُقترح إنشاء ٢٣ وظيفة إضافية لدعم البعثة في عام ٢٠٠٩، ليصل المستوى المقترح إلى ٣٩٧ وظيفة.

١٢٦ - وتبيّن الفقرات التالية تفاصيل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في الإدارة.

مكتب رئيس دعم البعثة (المعروف سابقا باسم مكتب كبير الموظفين الإداريين)

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٤ (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	١	-	-	-	-	**١**	-	١	**٢**	-	١	-	**٣**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	-	١	-	١	-	-	**٢**	-	١	**٣**	-	١	-	**٤**
التغير	-	-	-	-	-	**١**	-	-	**١**	-	-	**١**	-	-	-	**١**

١٢٧ - مكتب رئيس دعم البعثة مسؤول في المقام الأول عن تنفيذ ولاية البعثة عن طريق توفير الدعم اللازم من الناحية الإدارية واللوجستية والتنظيمية، بما في ذلك مجالات مثل الميزانية والمالية وإدارة الموارد البشرية والخدمات العامة والدعم اللوجستي. وقد أُنشئ للقيام بدور المستشار الرئيسي لرئيس البعثة في جميع المسائل المتصلة بالدعم الإداري والتقني. وسيواصل تخطيط جميع أنشطة عمليات الدعم اللوجستي والإداري وتنظيمها وتنفيذها وتدبيرها والإشراف عليها من خلال توفير التوجيه والدعم والإشراف لكبار الموظفين الإداريين واللوجستيين من أجل تيسير تنفيذ ولاية البعثة بنجاح وكفاءة.

١٢٨ - وفي الوقت الراهن، لا توجد وظيفة لموظف إداري في المكتب. وتُعتبر مع ذلك شرطا أساسيا لضمان سلاسة وفعالية عمليات هذا المكتب. وسيكون الموظف الإداري مسؤولا بصفة مباشرة أمام رئيس دعم البعثة وسيقدم الدعم الإداري بالتنسيق مع رؤساء الأقسام بما في ذلك وظيفة الاتصال بين دعم البعثة والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات، وهي أهم وظيفة تشتد الحاجة إليها أكثر من غيرها. ولذلك يُقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ في مكتب رئيس دعم البعثة.

وحدة السلامة الجوية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٤ (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	–	–	–	–	**–**	١	–	**١**	١	–	–	**٢**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	–	–	–	**١**	١	–	**٢**	١	–	–	**٣**
التغير	–	–	–	–	**١**	–	–	–	**١**	–	–	**١**	–	–	–	**١**

١٢٩ - وحدة السلامة الجوية مسؤولة في المقام الأول عن تقديم المشورة لرئيس دعم البعثة بشأن جميع الأنشطة ذات الصلة بسلامة الطيران. وتتولى تنفيذ برنامج سلامة الطيران وتقترح التدابير التصحيحية، بما في ذلك الخطة لتنفيذ برنامج البعثة لمنع وقوع الحوادث. كما أنها تعد خطة البعثة لمواجهة حالات الطوارئ وتقوم من وقت لآخر بتدريب المحاكاة النظرية الرفيع المستوى الوارد في تلك الخطة. كما تضطلع بأنشطة لتعزيز التوعية بأهمية السلامة في ما بين جميع أقسام البعثة. وهي مسؤولة عن صيانة وتجهيز تقارير الأخطار الملحوظة وما يحدث في الطائرات، بما في ذلك التحقيق في كل حادث/حادثة طائرة يقع في منطقة البعثة، وعن مراقبة رحلات الطيران وتقييم المخاطر في جميع المطارات ومهابط المروحيات التي تحتفظ بها البعثة في جميع أرجاء منطقة البعثة.

١٣٠ - ويتألف الأسطول الجوي الحالي للبعثة، الذي تتولى وحدة السلامة الجوية المسؤولية عنه أيضا، من ثلاث طائرات مروحية واثنتين ثابتتي الجناحين. وفي ضوء الزيادة المتوقعة في السفر جوا بسبب العمليات الموسعة التي تقوم بها البعثة إلى جانب افتتاح ٦ مكاتب جديدة في المقاطعات ليصل عددها إلى ما مجموعه ١٥ مكتبا للمقاطعات و ٨ مكاتب إقليمية، يُقترح تعزيز أسطول البعثة الجوي بإضافة طائرة واحدة ثابتة الجناحين وأخرى مروحية، واستبدال طائرة واحدة ثابتة الجناحين. وستتمركز الوسائل الجوية في ثلاثة مواقع، وهي كابُل وقندهار وهيرات.

١٣١ - وفي الوقت الحاضر، كلما تغيب موظف السلامة الجوية، يستحيل إحلال موظف آخر محله وبالتالي تُفوض الواجبات والمسؤوليات التي تخولها الوظيفة إلى رئيس العمليات الجوية أو إلى ضابط مراقبة الحركة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لتقلب وزيادة تدهور الأحوال الأمنية في المناطق الجنوبية والجنوب الشرقية والشرقية من البلاد، وهو ما يبدو أنه يتسبب في تدهور الأمن في المنطقة الشمالية، ستكون هناك حاجة إلى ضابط دولي إضافي

للسلامة لتوفير تغطية أشمل لهذه المناطق. وفي الوقت الحالي، فإن ضابط سلامة الطيران ملزم بالتنقل جيئة وذهابا بين المكاتب الميدانية ومواقع الهبوط. وفي هذا الصدد، كثيرا ما تُلغى الرحلات الجوية حتى يكون لضابط سلامة الطيران الوقت الكافي لزيارة وتفقد مواقع الهبوط المتضررة من جراء تدهور الأوضاع بسبب قربها من بعض المناطق التي تحدث فيها أنشطة عسكرية و/أو تدهور الأوضاع الناجم عن الاستخدام المفرط/غير المناسب لمدارج الهبوط من قبل طائرات أخرى.

١٣٢ - وفي ضوء ما تقدم ذكره وتوقُّع توسيع الأسطول الجوي وزيادة العمليات الجوية، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية واحدة برتبة ف-٤ للاضطلاع بواجبات ضابط سلامة الطيران. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عما يلي: (أ) تنفيذ برنامج الوقاية من الحوادث؛ (ب) التحقيق في الاختصاصات ذات الصلة، بما في ذلك إجراء تحقيق وتحليل شاملين دعما لجميع العمليات الجوية، بما في ذلك تحديد الثغرات التي تعتري تدابير السلامة؛ (ج) تنفيذ منهجية وقائية بصورة ابتدارية بالمشاركة في أعمال التخطيط والإدارة؛ (د) إشراك الأطراف المعنية الداخلية والخارجية على نحو فعال في ما يتعلق ببروتوكول سلامة الطيران؛ (هـ) إجراء تقييم للمخاطر، بما في ذلك تقييم مدى تعرض الموظفين للمخاطر أثناء سفرهم على متن طائرات البعثة أو طائرات خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية أو الطائرات التجارية، والتخفيف من تلك المخاطر؛ (و) القيام بأعمال التنسيق من خلال إدارة العلاقات مع أقسام البعثة الأخرى على نحو فعال.

مكتب الخدمات التقنية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية (جديدة)؛ نقل وظيفة واحدة في فئة الخدمة الميدانية من قسم النقل البري

الموظفون الوطنيون: نقل وظيفة واحدة في الرتبة المحلية من قسم النقل البري

متطوعو الأمم المتحدة: نقل متطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة من قسم النقل البري

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-	-	١	-	١	-	٢
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	-	-	١	-	-	-	١	٢	-	٣	-	٢	١	٦
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	٢	-	١	١	٤

١٣٣ - يضطلع مكتب الخدمات التقنية أساسا بمسؤولية تقديم الدعم التقني والعمليات اللوجستية في منطقة البعثة. و يتولى أيضا مسؤولية ما يلي: (أ) التخطيط والتنسيق العام لعمليات وموارد الوحدات المختلفة التي تدخل تحت مظلتها؛ (ب) ممارسة الرقابة الإدارية والإشرافية على جميع أشكال الدعم اللوجستي؛ (ج) وضع وتجهيز وتنسيق ورصد خطط اللوجستيات، بما في ذلك الاحتياجات من الموارد؛ (د) التواصل مع المقر في نيويورك بشأن الاحتياجات من اللوجستيات؛ (هـ) إعداد خطة دعم البعثة وخطة توسيع البعثة فيما يتعلق تحديدا بالدعم التقني؛ (و) استعراض إجراءات التشغيل الموحدة؛ (ز) إدارة اتفاقيات الخدمات المشتركة مع عدد من وكالات منظومة الأمم المتحدة في مجمع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق لأفغانستان بالمقر في كابل.

١٣٤ - وقد استرعى حجم التمويل المتعلق بعمليات الوقود الخاصة بإدارة عمليات حفظ السلام انتباه هيئات تشريعية من بينها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مؤكدا الحاجة إلى إدارة الوقود ورصده على نحو سليم فضلا عن وضع ضوابط داخلية أكثر صرامة بهدف تقليل احتمالات تعرض البعثة لمخاطر مالية. وعليه، يقترح إعادة هيكلة الخلية الوقودية ونقل الوحدة من قسم النقل البري مباشرة إلى مكتب الخدمات التقنية. وسيترتب على النقل المقترح للوحدة تنقلات في صفوف موظفيها، تحديدا موظف واحد من فئة الخدمة الميدانية، ومتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة، وموظف واحد من الرتبة المحلية.

١٣٥ - وكانت الخلية الوقودية قد أنشئت مبدئيا تحت مظلة قسم النقل البري في عام ٢٠٠٧ لإدارة عمليات الوقود الخاصة بالبعثة. وتوزعت هذه العمليات حاليا على ١٨ موقعا، منها المقر في كابل وثمانية مكاتب إقليمية وتسعة مكاتب في المقاطعات، ومن المتوقع إضافة ستة مواقع أخرى في عام ٢٠٠٩. وتقتصر مسؤولية الخلية الوقودية في البعثة حاليا على توفير وقود النقل البري للبعثة. وإن كانت البعثة تعتزم دمج إدارة الوقود في المجالات الثلاثة كلها، أي النقل البري والنقل الجوي ومولدات الكهرباء تحت قيادة وحدة الخلايا الوقودية، الأمر الذي من المتوقع أن يسفر عن زيادة ملموسة في المسؤوليات والمساءلة فضلا عن زيادة كبيرة في أعباء العمل والأنشطة الرقابية.

١٣٦ - وعليه، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية من فئة الخدمة الميدانية للقيام بمهام في وحدة الخلايا الوقودية. وسيكون من مهام الوظيفة المقترحة، ضمن جملة أمور، ما يلي: (أ) إعداد تحليل استراتيجي للاحتياجات من الوقود وتحديد كمية الوقود والزيت ومواد التشحيم المطلوبة لدعم عمليات البعثة؛ (ب) ضمان إعداد طلبات الشراء في الوقت المناسب، وتنفيذ متطلبات شراء الوقود والزيت ومواد التشحيم، فور إقرارها؛ (ج) رصد النفقات؛ (د) تقديم طلبات شراء المعدات المتعلقة بالوقود ورصد أوامر الشراء ذات العلاقة وتعديلاتها؛ (هـ) ضمان رصد

استخدام الوقود في المركبات ومولدات الكهرباء حسب كل موقع وإبلاغ رئيس الخدمات التقنية بأي أوجه بارزة للانحراف أو التضارب في استهلاك الوقود؛ (و) إجراء تسوية أسبوعية لاستلام وصرف الوقود للتأكد من عدم حدوث أي اختلاسات للوقود.

القسم الهندسي

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٣ (جديدة)

الموظفون الوطنيون: زيادة أربع وظائف من الرتبة المحلية (جديدة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة متطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة (جديد)؛ نقل سبعة من متطوعي الأمم المتحدة إلى المكتب الإقليمي

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	١	–	–	–	١	٣	–	٤	٢	٣٩	١٥	٦٠
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	١	–	–	٢	٣	–	٥	٢	٤٣	٩	٥٩
التغير	–	–	–	–	–	١	–	–	١	–	–	١	–	٤	(٦)	(١)

١٣٧ - يضطلع القسم **الهندسي** أساسا بمسؤولية تشييد وصيانة مباني الأمم المتحدة وإدارة المرافق وتوفير حيز مكتبي وأماكن إقامة في كابل والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات. ويوفر أيضا الطاقة الكهربائية ومولدات الكهرباء ووحدات تكييف الهواء والتدفئة، وإمدادات المياه المنزلية، والصرف الصحي ومراقبة البيئة لمكتب البعثة والوحدات السكنية. وتضطلع الخلية الكهربائية بمسؤولية توفير الطاقة الكهربائية لجميع مرافق الأمم المتحدة، بما في ذلك التركيبات والصيانة، في حين توفر خلية مولدات الكهرباء المولدات، بما في ذلك التركيب والصيانة والإصلاح. وتعمل مولدات الكهرباء على مدار الساعة في منطقة البعثة، لأن إمدادات الكهرباء المقدمة من الحكومة لا تزال شحيحة في أفغانستان. وتضطلع خلية التدفئة والتهوية وتكييف الهواء بمسؤولية تكييف الهواء والتدفئة والتهوية للمباني في جميع المواقع، بما في ذلك الصيانة والإصلاح.

١٣٨ - ونظرا للتوسع المتوقع في المواقع الميدانية للبعثة، وما يترتب علي ذلك من متطلبات تتعلق بإدارة الأجهزة الكهربائية ومولدات الكهرباء وتكييف الهواء والتدفئة والتهوية في مواقع مختلفة بكابل، وفي جميع المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات، يُقترح إنشاء وظيفة

واحدة إضافية برتبة ف-٣ للقيام بمهام رئيس الوحدة الكهربائية والميكانيكية. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن إعداد خطط اقتناء المواد والمعدات وتقدير التكاليف والميزانيات للوحدة، وبيانات الأعمال، وتصميم الشبكة الكهربائية وإعداد المواصفات والتقديرات التقنية. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا أيضا عن إدارة ومراقبة المعدات الميكانيكية والكهربائية وإعداد خطط العمل والجداول ومقترحات المشاريع.

١٣٩ - ويعيش معظم موظفي البعثة الدوليين في أماكن إقامة وفرتها لهم الأمم المتحدة. وتوجد في مجمع مكتب منسق برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والاقتصادية المتصلة بأفغانستان أكثر من ١٢٠ وحدة سكنية أنشأها ويتولى صيانتها القسم الهندسي. ويُقترح إنشاء ١٣٣ وحدة إضافية في عام ٢٠٠٩. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تضم جميع مكاتب المقاطعات أيضا أماكن إقامة توفرها الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، يدير القسم الهندسي الخدمات المشتركة بمجمع مركز العمليات وتُجرى الصيانة المتعلقة بها على مدار الساعة. وكانت العمليات الهندسية في البعثة تدار عن طريق استئجار تقنيين باليومية بشكل متقطع أو عن طريق دفع أجور إضافية مقابل العمل في نوبات ليلية لتغطية أي زيادة طارئة في أنشطة التشييد والصيانة. ومطلوب من الوحدات التقنية علاوة على ذلك تغطية العمليات على مدار الساعة عن طريق البقاء في وضع الاستعداد لمتابعة حالة المرافق حول كابل، وفي الأقاليم والمقاطعات طوال اليوم وفي غير أوقات الدوام وفي عطلات نهاية الأسبوع. وعليه، يقترح إنشاء أربع وظائف إضافية من الرتبة المحلية للقيام بالمهام التالية: (أ) تقنيان لوحدة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء؛ (ب) تقني للوحدة الكهربائية؛ (ج) تقني لوحدة مولدات الكهرباء.

١٤٠ - علاوة على ذلك، سيترتب على الافتتاح المتوقع لستة مكاتب جديدة في المقاطعات والحاجة المتزايدة باطراد لأماكن إقامة توفرها الأمم المتحدة لموظفيها، الاحتياج باستمرار إلى موظفين إضافيين يعملون في مجالات تخطيط وتصميم وإعداد مقترحات مشاريع هندسية سواء كانت جديدة أو تجديدية. وعليه، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة للقيام بمهام مهندس/معماري.

١٤١ - ويُقترح أيضا نقل سبعة وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة إلى المكاتب الإقليمية ودمجهم ضمن هيكل المكاتب الإقليمية المفصّل في هذا التقرير.

قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الموظفون الدوليون: زيادة أربع وظائف من فئة الخدمة الميدانية (جديدة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ	أ م	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	خدمات الأمن	الخدمة الميدانية/ خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون من الفئة الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	١	–	–	١	١	٦	١	٨	٧	٢٨	٢	٤٥
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	–	–	١	١	١٠	١	١٢	٧	٢٨	٣	٥٠
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤	–	٤	–	–	١	٥

١٤٢ - يضطلع قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمسؤولية توفير خدمات الاتصالات والمعلومات الحيوية لجميع موظفي البعثة في جميع أرجاء منطقة البعثة. ويضطلع القسم أيضا بمسؤولية تركيب وتشغيل وصيانة وإصلاح محطات الهواتف الطرفية للمقسم الفرعي الآلي الخصوصي، طراز - MD-110، والمتوسطة القدرة، ومفاتيح التحويل الجماعية، وأجهزة الشفرة والفاكس، والهواتف المحمولة وما يتصل بها من محطات قاعدية (الاتصالات اللاسلكية المعزَّزة الرقمية)، والنظم المحوسبة وإعداد فواتير الهاتف.

١٤٣ - وتوفر وحدة تكنولوجيا المعلومات وهي أحد مكونات قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإدارة والصيانة لخوادم Lotus Notes Domino وتكفل توفر الخدمات لجميع العملاء. وهي توفر أيضا الإدارة والصيانة لتطبيقات إدارة عمليات حفظ السلام، مثل Galileo, Mercury ونظام SUN و JP Morgan Insight و قواعد بيانات الأمم المتحدة الموحدة وإضافة إلى ذلك تشرف وحدة تكنولوجيا المعلومات على تركيب وصيانة الخوادم والبيانات الاحتياطية بما في ذلك استرجاع البيانات بالمقر في كابل، والمكاتب الإقليمية، ومكاتب المقاطعات وأمن الشبكة.

١٤٤ - ويعتزم قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إعادة هيكلة شبكة VSAT (الفتحات الطرفية الصغيرة جدا) باعتبار كابل مركز الشبكة VSAT بالنسبة للمكاتب الاقليمية. ومن ثم يُطرح إجراء تغييرات كبرى في تقديم خدمات الاتصالات والمعلومات للمكاتب الاقليمية من قبيل التحول في تكنولوجيا المعلومات من الطوبولوجيا القديمة إلى الهيكل الجديد. وفي الطوبولوجيا القديمة، كان يتم توصيل الصوت والبيانات عن طريق

قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا ويعاد توجيهها إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في كابل، وتوفر قاعدة للوجستيات خدمة الإنترنت. وفي الطوبولوجيا الجديدة، سترتبط المكاتب الإقليمية بمقر البعثة في كابل عن طريق صلة VSAT مباشرة تحمل الصوت والبيانات، كما ستتوفر خدمة الإنترنت عن طريق مقدمي خدمات الإنترنت المحليين بدلا من قاعدة اللوجستيات.

١٤٥ - ونظرا لإعادة الهيكلة المتوقعة لشبكة VSAT، كما فُصِّل آنفا، يُقترح إنشاء أربع وظائف إضافية من فئة الخدمة الميدانية داخل قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على النحو التالي:

(أ) وظيفة إضافية للقيام بمهام موظف تقني في وحدة VSAT/ميكروويف. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن صيانة سبع وصلات VSAT إضافية بين كابل والمكاتب الإقليمية؛

(ب) وظيفة إضافية للقيام بمهام تقني هواتف في وحدة الهاتف. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن صيانة خدمة الاتصال الصوتي. وعند الانتهاء تماما من إقامة مركز كابل، لن تمر الاتصالات الصوتية للمكاتب الاقليمية عبر قاعدة الأمم المتحدة في برينديزي، بإيطاليا، وإنما ستتوفر اتصالات صوتية مباشرة مع كابل؛

(ج) وظيفة إضافية للقيام بمهام أخصائي اللاسلكي وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن تحسين الاتصالات اللاسلكية في البعثة وتوفير خدمات للمستخدمين على نحو أكثر انتظاما. والبث اللاسلكي وسيلة اتصال حيوية لموظفي الأمن وكذلك لموظفي البعثة. ويعتبر نطاق تغطية الاتصالات اللاسلكية محدودا في الوقت الراهن نظرا لوجود تشويش/وتداخل في جهاز إعادة البث بالموقع؛

(د) وظيفة إضافية يكون شاغلها مسؤولا عن صيانة معدات تكنولوجيا المعلومات. ومع الزيادة المتوقعة في عدد المكاتب الإقليمية، سيكون قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مسؤولا عن خدمات تكنولوجيا المعلومات في ٢٣ موقعا نائيا ستكون خدمات Lotus Notes مطلوبة فيها.

١٤٦ - وقد زادت أصول البعثة في مجال تكنولوجيا المعلومات على مر السنين ومن المتوقع أن تزيد أكثر نظرا للتوسع الإقليمي وزيادة الملاك الوظيفي. ومن ثم، يقترح إنشاء وظيفة إضافية واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة يكون مسؤولا عن إدارة الأصول. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن جملة أمور، منها ما يلي: (أ) التنسيق مع الخلايا التقنية بالأقسام، ومع الممثلين الإقليميين لتكنولوجيا المعلومات، والموظفين الإداريين

الإقليميين لكفالة المساءلة الكافية عن الممتلكات؛ (ب) تقييم حجم المخزونات وإسداء المشورة لرؤساء الأقسام و/أو الوحدات التقنية بشأن المتطلبات والفوائض من الأصول وما يتعلق بها من معدات؛ (ج) ترميز معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (د) تأكيد سلامة ودقة المخزونات، وإجراء عمليات تحقق على الطبيعة، وإجراءات السحب أو الشطب من المخزون؛ (هـ) الإشراف على نقل البضائع على نحو فعال وفي الوقت المناسب في منطقة البعثة بأسرها.

قسم الإمدادات

الموظفون الوطنيون: زيادة ثلاث وظائف من الرتبة المحلية (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	–	–	–	١	**١**	١	–	**٢**	–	٤	–	**٦**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	–	–	–	١	**١**	١	–	**٢**	–	٧	–	**٩**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**٣**	–	**٣**

١٤٧ - يضطلع قسم الإمدادات أساسا بمسؤوليات التخطيط والرقابة والتنسيق لعمليات دعم الإمدادات وإدارة المشتريات وتوفير جميع الإمدادات العامة للبعثة، وذلك على نحو فعال وفي الوقت المناسب، فضلا عن توفير الأصول والمعدات الطبية والأمنية ومعدات السلامة من الحرائق والرفاه والتدريب كما يضطلع بالمسؤولية من المخزون السلعي وإدارة جميع المعدات المملوكة للأمم المتحدة سواء كانت غير مستهلكة أو مستهلكة.

١٤٨ - ونظرا لزيادة عبء العمل المرتبط بالتوسع المتوقع في مهام البعثة، وافتتاح مكاتب جديدة في المقاطعات، ووصول العدد الكلي للوحدات السكنية التي توفرها الأمم المتحدة إلى ١٥١ وحدة في عام ٢٠٠٨، فضلا عن ١٣٣ وحدة إضافية متوقعة في عام ٢٠٠٩؛ فإنه يُقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية من الرتبة المحلية للقيام بمهام كتبة شؤون الإمدادات/العمال العامين. وسيكون شاغلو الوظيفة المقترحة مسؤولين في جملة أمور، عما يلي: (أ) تسجيل ما يرد من طلبات، تجهيز البضائع/المواد الصادرة وإعداد بيانات الشحن على أساس ذلك؛ (ب) تفريغ البضائع والمعدات الواردة والمطلوب حفظها ضمن المخزون (بما في ذلك الإمدادات العامة والإمدادات/المعدات الطبية المتعلقة بالأمن والسلامة

من الحرائق والرفاه)؛ (ج) المساعدة في توفير خدمات الاستلام والتفتيش، وتحديد الأضرار/أوجه التفاوت، وتوفير خدمات تجميع وإصلاح الأثاث المكتبي والمترلي؛ (د) مساعدة مدير المخازن ووحدة مراقبة الممتلكات والمخزون على إجراء الجرد الدوري والتحقق من مخزون وحدة المواد غير المستهلكة والمستهلكة.

قسم النقل البري

الموظفون الدوليون: نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى مكتب الخدمات التقنية (وحدة الخلايا الوقودية)

الموظفون الوطنيون: نقل وظيفة واحدة من الرتبة المحلية إلى مكتب الخدمات التقنية (وحدة الخلايا الوقودية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقل وظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة إلى مكتب الخدمات التقنية (وحدة الخلايا الوقودية)

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	١	–	–	–	**١**	٦	–	**٧**	٢	٩٨	٣	**١١٠**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	–	–	–	**١**	٥	–	**٧**	٢	٩٧	٢	**١٠٧**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(١)	–	–	–	(١)	(١)	(٣)

١٤٩ - يضطلع قسم النقل البري أساسا بمسؤولية توفير صيانة فعالة من حيث التكلفة لأسطول البعثة من العربات وأصولها. ويضطلع أيضا بمسؤولية إدارة ميزانية القسم وتوفير المشورة التقنية لرئيس دعم البعثات من خلال رئيس الخدمات التقنية بشأن المسائل المتعلقة بالنقل البري. وإضافة إلى ذلك، سيواصل القسم القيام بمهام أخرى أساسية مثل تطوير إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بالنقل وتدريب السائقين وإجراء اختبارات للموظفين الوطنيين واختبارات السياقة للموظفين الدوليين والأفراد العسكريين. ويوفر القسم أيضا صيانة فعالة للعربات في ستة مكاتب إقليمية وبالمقر في كابل.

١٥٠ - غير أنه يُقترح نقل وحدة الخلايا الوقودية مباشرة إلى مكتب الخدمات التقنية. وينبغي أن تضطلع وحدة الخلايا الوقودية بمهامها بمعزل عن مستعمليها النهائيين وأن ترفع تقاريرها مباشرة إلى مكتب الخدمات التقنية. ويُقترح إعادة توزيع الوظائف الحالية داخل وحدة الخلايا الوقودية لإنجاز عملية إعادة الهيكلة.

قسم العلميات الجوية/مراقبة الحركة

الموظفون الوطنيون: زيادة ثلاث وظائف: واحدة لموظف وطني واثنتان من الرتبة المحلية

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	١	١	–	**٢**	**٢**	٢	–	**٤**	٣	١٩	–	**٢٦**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	١	–	**٢**	**٢**	٢	–	**٤**	٤	٢١	–	**٢٩**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**١**	**٢**	–	**٣**

١٥١ - يضطلع قسم العمليات الجوية/مراقبة الحركة (مراقبة الحركة) بمسؤولية توفير خدمات جوية آمنة، وفعالة من حيث التكلفة، وموثوقة ومتواصلة للبعثة.

١٥٢ - وبغية تحسين تدفق الشحنات إلى البعثة بتقليل حالات التأخير في معالجتها والإفراج عنها، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية لموظف وطني للقيام بمهام موظف جمارك كي يتولى التخليص الجمركي عن الشحنات الواردة إلى أفغانستان. وستكون من مهام شاغل الوظيفة المقترحة المساعدة في الحصول على تصاريح من الوزارات المختلفة في حكومة أفغانستان للإفراج عن شحنات البعثة في وقت مناسب.

١٥٣ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفتين إضافيتين من الرتبة المحلية للقيام بمهام مناولي/محمّلي شحنات للمساعدة في عمليات تحميل وتفريغ شحنات الطائرات/المركبات على نحو روتيني. وقد درج على تقديم هذه الخدمات خلال الأعوام الثلاثة الماضية متعاقدون أفراد، لكنهم ما زالوا مطلوبين من قبل قسم مراقبة الحركة للمحافظة على سلاسة العملية. وسيساعد إنشاء وظائف جديدة على تقليل الأعباء الإضافية الملموسة حاليا. وعلاوة على ذلك، ومع الافتتاح المزمع لستة مكاتب في المقاطعات، ستكون خدمات الوظيفتين الإضافيتين المقترحتين أساسية لقسم مراقبة الحركة لكفالة تقديم الدعم في الوقت المناسب لمكاتب المقاطعات.

قسم المعلومات الجغرافية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٣ (جديدة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة (جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	–	١	–	–	**١**	–	–	**١**	–	–	١	**٢**
التغير	–	–	–	–	–	**١**	–	–	**١**	–	–	**١**	–	–	**١**	**٢**

١٥٤ - يُقترح إنشاء قسم للمعلومات الجغرافية لتقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب في شكل خرائط وأدوات ديناميكية للمعلومات الجغرافية. وسيضطلع القسم بالمسؤوليات التالية: (أ) تنسيق وتعزيز التعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أجل تبادل المعلومات الجغرافية الأساسية والخرائط في مناطق العمليات؛ (ب) إعداد المعلومات الجغرافية الأساسية عن المناطق الإدارية وكذلك المعلومات المتعلقة بالشبكة اللوجستية المحلية والخاصة بالأمم المتحدة ليتسنى تخطيط العملية الانتخابية من خلال اللجنة الأفغانية المستقلة للانتخابات؛ (ج) دعم أنشطة السلامة والأمن لإذكاء الوعي الأمني والتمكين من اتخاذ التدابير الوقائية المتعلقة بالسلامة (خطة الإجلاء) وتوفير الأدوات اللازمة لخطة إجلاء الموظفين؛ (د) دعم رصد حقوق الإنسان وتفعيل سيادة القانون وتيسير التعرف على الأولويات في المجالات الإنسانية؛ (هـ) توفير التدريب للموظفين المدنيين في البعثة على استخدام أجهزة النظام العالمي لتحديد المواقع وغيره من أنواع التدريب المتعلق بالمعلومات الجغرافية؛ (و) إذكاء الوعي بالوضع العام والحصول على المعلومات الجغرافية والقدرات على رسم الخرائط من خلال موقع شبكي آمن.

١٥٥ - ويُقترح كذلك إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٣ للقيام بمهام رئيس قسم المعلومات الجغرافية. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة تحت الإشراف المباشر لرئيس الخدمات التقنية وسيكون مسؤولا عن تنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بالمعلومات الجغرافية بوصفه منسق المسائل المتعلقة بالمعلومات الجغرافية داخل البعثة مع مستخدمي هذه المعلومات ومقدمي الخدمات والشركاء، مثل إدارة البعثة ومكاتبها وموظفيها، فضلا عن قسم رسم الخرائط في المقر بنيويورك، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا، ومركز نظام

المعلومات الجغرافية، ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، ودائرة إدارة المعلومات المتعلقة بأفغانستان وغيرها.

١٥٦ - ويُقترح كذلك إنشاء وظيفة إضافية لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة لمساعدة رئيس نظام المعلومات الجغرافية وسيكون من مهام شاغل الوظيفة المقترحة ما يلي: (أ) تشغيل وصيانة نظم المعلومات الجغرافية للقسم؛ (ب) إجراء صيانة لقاعدة البيانات الجغرافية (محرك قاعدة البيانات المكانية، ولغة الاستفسار التركيبية، ونظام قاعدة البيانات العلاقية)، ودمج بيانات النظام العالمي لتحديد المواقع، ومعالجة الصور والتحليل المكاني؛ (ج) كفالة توزيع المعلومات الجغرافية والمنتجات المتعلقة بالخرائط على البعثة عن طريق شبكة الإنترنت/الإنترانت وتوفير تدريب على النظام العالمي لتحديد المواقع لموظفي البعثة.

قسم شؤون الموظفين

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية (جديدتين)؛ إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٢ إلى رتبة ف-٣، ونقل وظيفة برتبة ف-٣ إلى وحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة من الرتبة المحلية (جديدة)؛ نقل وظيفة من الرتبة المحلية إلى وحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين

متطوعو الأمم المتحدة: إلغاء وظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة؛ نقل اثنين من متطوعي الأمم المتحدة إلى وحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	خدمات الأمن	الخدمة الميدانية/ الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	-	١	٢	١	**٤**	٢	١	**٧**	٣	٦	٤	**٢٠**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	-	-	١	٢	-	**٣**	٤	١	**٨**	٣	٦	١	**١٨**
التغير	-	-	-	-	-	-	(١)	(١)	**٢**	-	**١**	-	-	(٣)	(٢)

١٥٧ - يضطلع قسم شؤون الموظفين بمسؤولية الإدارة الفعالة للموارد البشرية للبعثة، بما في ذلك التوظيف واستبقاء الموظفين، وتوجيه الموظفين فيما يتعلق بالترتيبات التعاقدية والاستحقاقات، وإدارة الأداء، والتطوير الوظيفي، بين جملة مهام أخرى.

١٥٨ - ونظرا للزيادة المتوقعة في أعباء العمل الواقعة على عاتق قسم شؤون الموظفين والمسؤوليات التي أضيفت لوحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين نتيجة لفتح ستة مكاتب

إضافية في المقاطعات وتعيين موظفين جدد، يُقترح نقل وحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين مباشرة إلى مكتب الخدمات الإدارية. ويترتب على النقل المقترح للوحدة تنقلات في صفوف موظفيها الحاليين، وتحديدا وظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية. وعلاوة على ذلك، يُقترح تعزيز ملاك موظفي القسم من أجل تمكين دعم البعثة من تعزيز قدرته على دعم الزيادة المتوقعة في موظفي البعثة في عام ٢٠٠٩.

١٥٩ - وستكون وحدة إدارة الموظفين الدوليين في قسم شؤون الموظفين مسؤولة عن إدارة الموظفين، بما في ذلك إدارة إجراءات الالتحاق بالخدمة/انتهاء الخدمة والوضع التعاقدي والالتزامات والمزايا والاستحقاقات (بما في ذلك السفر في إجازات سواء لزيارة الوطن/الأسرة/بدل السفر)، ومنحة التعليم، والسفر في إطار منحة التعليم، والتحقق من الوثائق الشخصية، وتقييم الأداء وتمديد التعيينات. ونظرا للتعيينات المتوقعة في هذا الصدد لمزيد من الموظفين الدوليين في عام ٢٠٠٩، يُقترح أن يرأس هذه الوحدة موظف موارد بشرية برتبة ف-٣ بإعادة تصنيف وظيفة حالية برتبة ف-٢ إلى رتبة ف-٣ ليرأس وحدة الموظفين الدوليين.

١٦٠ - ويُقترح أيضا إلغاء وظيفة حالية لأحد متطوعي الأمم المتحدة وأن تنشأ محلها وظيفة إضافية من فئة الخدمة الميدانية في الوحدة نفسها. وسيكون من مهام شاغل هذه الوظيفة رصد سجلات الوقت والحضور لما يزيد على ٤٧٧ موظفا دوليا، بما في ذلك التحقق من بدل الإقامة المقرر للبعثة وبدل المخاطر الذي يقدر بما يزيد على ١,٨ مليون دولار شهريا.

١٦١ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة إضافية من فئة الخدمة الميدانية للقيام بمهام في وحدة الموظفين الوطنيين. وتضطلع الوحدة بمسؤولية توظيف وإدارة الموظفين المحليين. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن الإشراف على الموظفين الوطنيين وموظفي الرتبة المحلية في الوحدة.

١٦٢ - ويُقترح كذلك إنشاء وظيفة إضافية من الرتبة المحلية للقيام بمهام تتعلق بالوقت والحضور ومعالجة المطالبات المتعلقة بخطة التأمين الطبي.

وحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٤ (جديدة)، ونقل وظيفة برتبة ف-٣ من قسم شؤون الموظفين

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة لموظف وطني (جديدة)، ونقل وظيفة واحدة من الرتبة المحلية من قسم شؤون الموظفين

متطوعو الأمم المتحدة: نقل متطوعَين اثنين من متطوعي الأمم المتحدة من قسم شؤون الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ	أ ع	م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	–	١	١	–	٢	**٢**	–	–	**٢**	١	١	٢	**٦**
التغير	–	–	–	–	–	١	١	–	٢	**٢**	–	–	**٢**	١	١	٢	**٦**

١٦٣ - وحدة استشارات الموظفين هي حالياً جزء من قسم شؤون الموظفين. بيد أنه نظراً للزيادة المتوقعة في حجم عمل قسم شؤون الموظفين والمسؤوليات الإضافية الملقاة على عاتق وحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين الناجمة عن افتتاح ستة مكاتب إقليمية جديدة واستقدام موظفين جدد، يقترح نقل وحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين باعتبارها كياناً مستقلاً في مكتب الخدمات الإدارية. وسيستتبع نقل هذه الوحدة نقل موظفيها الحاليين، وتحديداً نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة ونقل موظف واحد من الرتبة المحلية.

١٦٤ - وتقدم وحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين مجموعة واسعة من الخدمات النفسية الاجتماعية لموظفي البعثة ومُعاليهم، بما في ذلك: (أ) إجراء تقييم متواصل لاحتياجات الموظف النفسية؛ (ب) عقد جلسات لإسداء المشورة الفردية والجماعية؛ (ج) الاستجابة السريعة للحوادث الخطيرة بالإسراع في إرسال مستشارين إلى المناطق التي وقعت فيها الحوادث؛ (د) الاضطلاع بزيارات دورية إلى المكاتب الميدانية؛ (هـ) عقد مشاورات إدارية وتقديم المشورة التقنية لمديري البعثات وموظفيها بشأن التخفيف من وطأة الإجهاد؛ (و) توفير التدريب وحلقات العمل بشأن مواجهة المشاكل المتعلقة بالإجهاد وإجراء مناقشات جماعية موجهة؛ (ز) تيسير عمل خلية المساعدين الأتراب؛ (ح) إعداد برامج تعليمية بشأن الجوانب النفسية للأمراض المعدية؛ (ي) معالجة موظفين وطنيين عاشوا ٣٠ عاماً من الحرب والحرمان من الصدمة النفسية بعد انتهاء النزاع. كما تتولى الوحدة وضع جدول زمني لزيارات دورية تنظمها مرة كل ثلاث سنوات على الأقل إلى المكاتب

الإقليمية ومكاتب المقاطعات. ويشمل أي برنامج زيارة ميدانية دورية مدتها ٣ سنوات تقييماً لاحتياجات الموظف الاجتماعية النفسية وجلسات تقديم المشورة إلى الأفراد والجماعات، وتوفير التدريب/حلقات العمل وتقديم استشارات إدارية إلى رؤساء المكاتب والموظفين الإداريين الإقليميين، والأطباء والمساعدين الأتراب. وبما أنه لدى البعثة موظفون إقليميون وموظفو مقاطعات، فإن الجدول الزمني للزيارات الميدانية المذكور آنفاً يقتضي سفر مستشارين من مستشاري الموظفين (موظف برتبة ف-٣ ومتطوع من متطوعي الأمم المتحدة) إلى المكاتب الميدانية خلال ٣٠٦ أيام عمل، في حين يركز مستشار واحد على ثلاثة مجمَّعات للبعثة في كابل.

١٦٥ - وازدادت الطلبات الملقاة على عاتق وحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين، ولا تعزى هذه الزيادة فحسب إلى تدهور الحالة الأمنية العامة وعدم توافر مراكز مهنية أخرى لتقديم المشورة في البلد، بل تعزى أيضاً إلى استقدام ونقل موظفين آخرين إلى مكاتب جديدة. ولمعالجة الطلبات المتنامية لخدمات الدعم، والمواءمة مع توصيات وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة التابعة لإدارة شؤون السلامة والأمن، سيكون من الضروري تعزيز وحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين من أجل توفير الخدمات لأكثر من ١ ٢٠٠ موظف وطني من موظفي البعثة الموجودين حالياً في كابل وفي الأقاليم، وكذلك إلى ٤ ٠٠٠ معال من معاليهم، بالإضافة إلى الموظفين الدوليين.

١٦٦ - وتفيد إحصاءات قدمتها إدارة شؤون السلامة والأمن بأن الحوادث والتهديدات التي تتلقاها البعثة تضاعفت ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٥ وازدادت بنسبة ٢٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٧. ولغاية آب/أغسطس ٢٠٠٨، حصل ٥٣٠ موظفاً على المشورة ونظمت ١٠ زيارات ميدانية تراوحت مدتها بين سنتين وثلاث سنوات. وقد خفض عدد الزيارات الميدانية بسبب إجبار موظفي المشورة على البقاء في كابل لتلبية معدل مرتفع من الطلبات الناجمة عن الحوادث التي تقع في منطقة كابل. ومع نقل موظفين الآن في ٨ مكاتب إقليمية و ١٥ مكتباً مقترحاً من مكاتب المقاطعات النائية والمكشوفة، يطلب من مستشاري الموظفين الاضطلاع بزيارة إلى المكاتب الميدانية أربع مرات في السنة على الأقل لمدة تتراوح بين يومين وثلاثة أيام لتحقيق أقصى حد من التأثير والإغاثة. ولهذا يقترح إنشاء وظيفة أخرى برتبة ف-٤ للاضطلاع بواجبات مستشار أقدم للموظفين وللتنسيق بين جميع الأنشطة عن طريق وحدة تقديم المشورة ورعاية الموظفين.

١٦٧ - وبناء على ذلك، يقترح إنشاء وظيفة إضافية لموظف وطني يضطلع بواجبات مستشار وطني. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن معالجة قضايا حساسة يصعب

على الموظفين الوطنيين مناقشتها مع المستشارين الدوليين وعن تقديم المشورة وتنظيم دورات تدريبية/حلقات عمل، دون تدخل المترجمين الفوريين، من أجل مساعدة أولئك الذين يجدون صعوبة في اللغة الإنكليزية، ولا سيما في الأقاليم.

قسم الخدمات الطبية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٣ (جديدة)، وإعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٥ إلى رتبة ف-٤.

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	١	–	–	–	**١**	–	–	**١**	٣	٩	٦	**١٩**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	–	١	١	–	**٢**	–	–	**٢**	٣	٩	٦	**٢٠**
التغير	–	–	–	–	(١)	**١**	**١**	–	**١**	–	–	**١**	–	–	–	**١**

١٦٨ - يضطلع قسم الخدمات الطبية بصورة رئيسية بمسؤولية توفير الرعاية الصحية لموظفي البعثة الدوليين والوطنيين ومُعاليهم في امتثال للمعايير المعترف بها دولياً. وقد تقرر توفير إمكانية وصول جميع الموظفين في كابل وفي الأقاليم إلى المرافق الطبية وحصولهم على الخدمات الطبية . ويدعم القسم استمرارية الرعاية الطبية في مختلف مستويات المرافق داخل أفغانستان وفي المراكز الطبية الإقليمية خارج أفغانستان. كما يتولى توحيد الهياكل الأساسية والنظم الطبية المحلية والوطنية وتلك التابعة للأمم المتحدة والحفاظ عليها لاستخدام أقصى حد من الموارد الطبية بطريقة فعالة من حيث التكلفة. ويوفر أيضاً قسم الخدمات الطبية الرعاية والخدمات الطبية لغير موظفي الأمم المتحدة في البعثة ومُعاليهم في كابل وفي الأقاليم على أساس استرداد التكلفة، وسيواصل توفير ذلك.

١٦٩ - ويُقترح إعادة تصنيف وظيفة حالية برتبة ف-٥ تضطلع بواجبات رئيس الخدمات الطبية بخفضها إلى رتبة ف-٤ لتعكس بصورة أفضل مستوى المسؤوليات داخل البعثة ولتحقيق المواءمة مع بعثات أخرى مماثلة في الحجم وفي عدد الموظفين.

١٧٠ - وقام وفد من قسم الدعم الطبي/شعبة الخدمات الطبية يرأسه رئيس قسم الدعم الطبي/دائرة الدعم المتخصص/شعبة الدعم اللوجستي بجولة للتحقق من الجاهزية الطبية للبعثة في الفترة بين ١٦ و ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وقدر أن البعثة ليست في المستوى المطلوب من الاستعداد لتلبية الطلبات المتعلقة بالإشراف على الموارد الطبية للبعثة وضبطها وتقديم

الدعم للموظفين. ويزداد هذا الأمر أهمية مع التوسع المتواصل للبعثة التي باتت تشمل عدداً كبيراً من الموظفين الإضافيين الذين أوفدوا على الأرجح إلى ١١ مكتباً ميدانياً نائياً في مناطق شديدة الخطورة يتوفر لها الحد الأدنى من الدعم الطبي، وتتلقى في معظم الحالات الدعم عند الضرورة القصوى من القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وقد استنتج الوفد أنه يتوجب على البعثة أن تعزز ملاك موظفيها الطبيين نظراً للطبيعة الحساسة للبعثة (عدم استقرار الحالة الأمنية) والتحديات الهائلة التي تواجهها البعثة في إدارة اللوجستيات الطبية وفي توفير الدعم الطبي لموظفي البعثة.١٧١ - ولهذا، يُقترح أيضاً إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٣ للاضطلاع بواجبات موظف طبي يخول سلطة مناسبة لمنح الموافقة واتخاذ القرارات لقسم الخدمات الطبية في حال غياب رئيس الخدمات الطبية وتوفير تغطية كاملة للاحتياجات الطبية لمكتب كابل من خلال استخدام نظام سليم للتناوب وتنظيم نوبات للأطباء والممرضات. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: (أ) ضمان توفير خدمات الدعم الطبي للمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات، بما فيها توافر الإمدادات من المعدات الطبية وضمان أدائها السليم؛ (ب) الاضطلاع بزيارات دورية إلى المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات لكفالة الامتثال للمعايير المتعلقة بالظروف القاسية للخدمة في الميدان؛ (ج) الإذن بعمليات الإجلاء الطبي وتنفيذها في أية حالة طارئة تنجم عن حادث أمني أو وباء؛ (د) توفير التدريب للموظفين الطبيين والمدنيين في مكاتب المقاطعات على التأهب للتصدي لحالات الطوارئ.

قسم التدريب

الموظفون الوطنيون: زيادة موظف محلي واحد (وظيفة جديدة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة متطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة (وظيفة جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون من الفئة الرتبية المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	-	-	-	١	-	**١**	-	-	**١**	٣	١	١	**٥**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	١	-	**١**	-	-	**١**	٢	٢	٢	**٧**
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**	-	-	**-**	**-**	**١**	**١**	**٢**

١٧٢ - يتولى قسم التدريب أساساً مسؤولية التدريب الإلزامي وإقامة دورات تدريبية لبناء قدرات الأمم المتحدة وتوفير دورات تدريبية إلكترونية ودورات تدريبية خارج البعثة وتقديم الدعم للمستشارين الخارجيين لتدريب موظفي البعثة في منطقة البعثة. وقد أنشئ هذا القسم للوفاء بمتطلبات ومواصفات خطة بناء القدرات المنصوص عليها في ولاية البعثة. وسيواصل البحث عن الوسائل المناسبة والاستراتيجيات البديلة للمساهمة في تطوير مهارات جميع الموظفين وتحسين معارفهم.

١٧٣ - ولما كانت مهارات اللغة الإنكليزية غير دارجة في صفوف الموظفين المحليين، تعتزم البعثة وضع استراتيجية ذات شقين لتحسين هذا الوضع. فمن ناحية، ستتاح جميع الدورات التدريبية الإلزامية باللغات الوطنية. ومن ناحية أخرى، سييسر تنظيم المزيد من التدريب على اللغة الإنكليزية لجميع الموظفين الوطنيين بهدف ضمان توافر القدرات اللازمة. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء الوظائف الإضافية التالية داخل قسم التدريب:

(أ) مساعد لشؤون التدريب: بالرتبة المحلية وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن أداء واجبات دعم مركز التدريب المتكامل للبعثة. وقد تضاعفت أهداف المركز في مجال التدريب مع إدراج التدريب الإلزامي في خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية. ولهذا، تقوم خلية البعثة للتدريب باستحداث وتوفير الدورات الإلكترونية الإلزامية باللغة الوطنية. كما أنه ثمة دورات تدريبية مثل التوعية بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم تقدم بعد إلكترونياً باللغة الوطنية. ومن ثم، سيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن توفير هذه الدورات باللغة الوطنية في جميع المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات؛

(ب) مدرس لغة إنكليزية كلغة أجنبية: وهي وظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة، وسيكون شاغل هذه الوظيفة المقترحة مسؤولا عن أداء واجبات في المقر، في كابل، وعن دعم بناء قدرات الموظف الوطني في اللغة الإنكليزية. وكان مدرسو اللغة الإنكليزية الذين عينتهم البعثة خلال السنوات الست الماضية متعاقدين مستقلين لم يتلقوا أي تدريب رسمي لاجتياز امتحان اللغة الإنكليزية كلغة أجنبية (توفل). وقد أحرزوا نجاحاً محدوداً في تقديم الدعم لموظفين من قبل السائقين والعاملين في مجال الهندسة والمساعدين الأمنيين لبلوغهم الحد الأدنى من القدرة على فهم اللغة. وستساعد الوظيفة المقترحة أيضاً في بناء قدرة الموظف الوطني في مهارات الصياغة والعرض.

قسم الخدمات العامة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة متطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة (وظيفة جديدة)

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون		
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	**مجموع الموظفين الوطنيين**	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	١	١	–	١	**٢**	٦	١	**٩**	١	١٩		٣	**٣٢**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	١	١	–	١	**٢**	٦	١	**٩**	١	١٩		٤	**٣٣**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–		**١**	**١**

١٧٤ - يتولى قسم الخدمات العامة أساساً المسؤولية عن عمليات البريد الدبلوماسي والحقيبة الدبلوماسية، وعن وظيفة الحفظ والتسجيل وعن إجراءات السفر والمطالبات وأعمال جرد الممتلكات ومراقبتها والمساءلة عن المخزون وتلقي السلع والخدمات والتحقق منها إضافةً إلى التصرف بالأصول داخل البعثة. كما يضطلع قسم الخدمات العامة بمسؤولية إدارة مساكن الموظفين الذين توفرها لهم الأمم المتحدة، ويتولى أيضاً إدارة خدمات تقدمها مصادر خارجية لتنظيف مرافق الأمم المتحدة الموجودة فيما مجموعه خمسة أماكن عمل في كابل. كما تتولى إدارة متجر البعثة والمركز الاجتماعي إضافةً إلى مقدمي خدمات المطاعم.

١٧٥ - ويقترح إنشاء وظيفة إضافية لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة يتولى تحسين إدارة السجلات وضوابط الحفظ في وحدة الحقيبة والسجل. وسيكون شاغل هذه الوظيفة مسؤولا عن تدريب مساعدي المكتب وموظفي المكاتب الميدانية في جميع أنحاء منطقة البعثة الموسعة في مجال إدارة السجلات وتتبعها ووضع الجداول الزمنية الصحيحة لحفظ الوثائق أو التخلص منها والإشراف على استعراض ودمج السجلات المخزنة حالياً في مختلف أماكن العمل.

واو - المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات

١٧٦ - تتمثل قوة البعثة منذ بدايتها في النوعية الفريدة لمكاتبها الإقليمية التي ترسخ قدرات البعثة في مجال المعارف السياسية والسياسات العامة والتنسيق. وقد طلب المحاورون الأفغان والشركاء الدوليون على حدٍ سواء تعزيز الوجود الميداني للبعثة، وهو ما أدرج مؤخرا في قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨). وبمقتضى اتفاق بون الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أنشئت ثمانية مكاتب إقليمية في كل من وسط كابل وقندهار وهيرات ومزار الشريف وجلال أباد وقندوز وباميان وغارديز، ومكتبين بالمقاطعات في كل

من فرياب (ميمانا) وباداخشان (فايزأباد). وفي السنتين الأوليين من اتفاق أفغانستان، الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أضيفت سبعة مكاتب بالمقاطعات في كل من زابل (قلعة) ونمروز (زارانج) وغور (شاغشاران) وبادغيس (قلعه – آي – ناو) وكنر (أسد أباد) ودايكوندي (نايل) وخوست (خوست ماتون). وفي ضوء ولايتها الجديدة، والبدء في العمل بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، تعتزم البعثة الشروع في توسُّعٍ آخر مدروسٍ لوجودها الميداني.

١٧٧ - وطُلِب من المكاتب الإقليمية أن تضطلع، بالاشتراك الوثيق مع نظرائها الإقليميين في إدارة شؤون السلامة والأمن، بتقييم لمخاطر التوسع المحتمل للأنشطة على صعيد المقاطعات. وتمت في هذا الصدد استشارة أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري سواء في الأقاليم أو في المقر في كابل. ومن المتوقع أن وجود البعثة بشكل أوسع وأقوى في المقاطعات إلى إحداث واستدامة أوجه تآزر من الأنشطة التي ستستفيد منها وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

١٧٨ - وفي قراره ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، طلب مجلس الأمن أيضا أن تقوم البعثة والممثل الخاص للأمين العام بتولي زمام الجهود الدولية المبذولة في مجالات محددة من خلال تعزيز الوجود وتوسيع نطاقه في جميع أرجاء البلد. وتبلغ شبكة أفرقة إعادة إعمار المقاطعات التابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية الآن ٢٦ عضوا. وبالنسبة للبعثة، فإن ذلك يشكل تحديا تنسيقيا حيث توجد الآن مثل هذه الأفرقة في تسع مقاطعات لا يتوفر بها حتى الآن وجود دائم للبعثة. ومع التركيز الحالي على الحوكمة دون الوطنية من خلال المديرية المستقلة للحوكمة المحلية، فسوف يتركز عمل البعثة بطريقة متزايدة على صعيد المقاطعات.

١٧٩ - وهنالك ثلاثة عوامل إضافية أثرت في اقتراح القيام بتوسع مدروس. أما العامل الأول فهو المسألة الناشئة المتعلقة بالعدالة في عملية التعمير والتنمية، حيث تتلقى مقاطعات معينة، مستقرة نسبيا ولكنها تتسم بدرجة عالية من الفقر (لا سيما في منطقة هَزَاراجات وحولها)، قدرا أقل بكثير من نصيبها العادل من المساعدة. وأما العامل الثاني، فيتمثل في وجود حاجة عاجلة للاستجابة للطلبات الملحة من العديد من البلدان التي استثمرت استثمارات ضخمة في مقاطعات معينة من خلال أفرقة إعادة إعمار المقاطعات التابعة لها، والتي يُعتَبر وجود الأمم المتحدة فيها أمرا ذا أهمية كبيرة بالنسبة لها في توطيد التقدم المحرز. أما العامل الثالث، فيتمثل في إقناع البعثة من قِبَل الجهات الفاعلة في مجال التنمية وفي مجالات المجتمع المدني الأخرى بأن وجود مكاتب البعثة في تلك المقاطعات سيكون له أثر مضاعف عن طريق اجتذاب نشاط المنظمات غير الحكومية.

١٨٠ - وبناء على تقييم المعلومات والمشورة الواردة من داخل البعثة ومن المجتمع المدني، يُقترح إنشاء مكاتب جديدة في مقاطعتين من المقاطعات في الإقليمين الشمالي الشرقي والشمالي من البلد، في بول - آي - خُمْرِي (بغلان) وساري بول (ساري بول). واقتُرِح أيضا إنشاء مكتبين جديدين من مكاتب المقاطعات في الإقليم الجنوبي المتسم بدرجة أكبر من عدم الاستقرار وذلك في كلٍ من غزنة (غزنة) وتيرين كوت (أورزوغان). ولما كانت تلك المكاتب الأربعة موحدة، فإنه يُقترح أيضا إنشاء مكتبين إضافيين في لاشغر غاه (هلمند) ومركز فرح (فرح). وخصصت اعتمادات مالية لتلك المكاتب في ميزانية عام ٢٠٠٧، ولكن تأجل افتتاح تلك المكاتب. وتُقدِّر البعثة الآن أن الوضع في عواصم المقاطعات تلك قد تحسن إلى حد ما. وبتقديم دعم أفضل، فربما يسمح الوضع بافتتاح تلك المكاتب في أواخر عام ٢٠٠٨. ولكن سيتم مراجعة هذا الاقتراح قبل اتخاذ أي قرار نهائي.

١٨١ - وستساهم مكاتب المقاطعات الجديدة بما يلي: (أ) زيادة قدرة البعثة على تنفيذ الأنشطة الميدانية في نطاق ولايتها المعززة؛ (ب) نتائج الاستقرار وبناء الثقة قبل الانتخابات؛ (ج) تعزيز قدرة البعثة على تقديم الخدمات وتحسين صورتها وسمعتها على الصعيد الوطني؛ (د) الاستجابة لطلبات الحكومة والطلبات الدولية؛ (هـ) الأثر الحفاز الذي يضاعف وجود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ (و) تحسين التنسيق مع حكومة أفغانستان وأفرقة إعادة إعمار المقاطعات.

١٨٢ - ويقترح أن يتكون ملاك الموظفين بكل مكتب من مكاتب المحافظات الجديدة مما يلي:

(أ) وظيفة واحدة برتبة ف-٣ للقيام بمهام موظف للشؤون السياسية؛

(ب) وظيفة واحدة برتبة ف-٢ للقيام بمهام موظف لشؤون الحوكمة؛

(ج) وظيفة واحدة لموظف وطني للقيام بمهام رئيس المكتب؛

(د) وظيفة واحدة لموظف وطني للقيام بمهام موظف وطني لشؤون الحوكمة؛

(هـ) وظيفة واحدة من الرتبة المحلية للقيام بمهام مساعد للشؤون السياسية؛

(و) وظيفة واحدة من الرتبة المحلية للقيام بمهام مساعد لشؤون البرامج/مساعد ميداني؛

(ز) وظيفة واحدة من الرتبة المحلية للقيام بمهام مساعد لشؤون الحوكمة؛

(ح) أربعة وظائف من الرتبة المحلية للقيام بمهام عاملي لاسلكي؛

(ط) ثلاثة وظائف من الرتبة المحلية للقيام بمهام سائقين؛

(ي) وظيفة واحدة من الرتبة المحلية للقيام بمهام مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات.

١٨٣ - ومن المعتزم مواءمة مستوى الملاك الوظيفي وقدرات مكاتب المقاطعات التسعة الموجودة حاليا مع الهيكل المقترح أعلاه باقتراح إنشاء وظيفتين إضافيتين برتبة ف-٣ للقيام بمهام موظفين للشؤون السياسية لمكتبي فرح وهلمند، ووظيفة إضافية واحدة برتبة ف-٢ للقيام بمهام موظف لشؤون الحوكمة، ووظيفة إضافية واحدة لموظف وطني للقيام بمهام موظف وطني لشؤون الحوكمة، ووظيفتين إضافيتين من الرتبة المحلية للقيام بمهام مساعد لشؤون الحوكمة ومساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات لكل من المكاتب الـ ١١ الموجودة حاليا. وترد تفاصيل توزيع الوظائف بحسب المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات في المرفق باء لهذا التقرير.

ملاك الموظفين الفنيين بالمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات

الموظفون الدوليون: زيادة ٥٣ وظيفة جديدة، ١٣ منها برتبة ف-٤، وإحدى عشرة برتبة ف-٣، و ٢٩ برتبة ف-٢.

الموظفون الوطنيون: زيادة ١١٢ وظيفة جديدة، ٦٣ موظفا وطنيا و ٤٩ موظفا بالرتبة المحلية (إحدى عشرة وظيفة مساعد لشؤون الأمن كان قد تم إدراجها سابقا ضمن العنصر الفني للهيكل الإقليمي، نُقلت الآن إلى عنصر الأمن وأدرجت فيه).

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	خدمات الأمن	الخدمات العامة	الخدمات الميدانية/	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	١	٧	٢٨	٣٣	١٠	**٧٩**	-	-	**٧٩**	**٧٩**	٦٧	١٣٢	-	**٢٧٨**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	-	١	٧	٤١	٤٤	٣٩	**١٣٢**	-	-	**١٣٢**	**١٣٢**	١٣٠	١٨١	-	**٤٤٣**
التغير	-	-	-	-	-	**١٣**	**١١**	**٢٩**	**٥٣**	-	-	**٥٣**	**٥٣**	**٦٣**	**٤٩**	-	**١٦٥**

١٨٤ - في إطار تعزيز الهيكل التنظيمي الفني للمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات، يُقترح إنشاء ست وظائف إضافية برتبة ف-٣ للقيام بمهام موظفين للشؤون السياسية، ويترأسون بهذه الصفة، مكاتب المقاطعات. وستكون الإنجازات المتوقعة من البعثة في مكاتب المقاطعات متمثلة في بناء السلام والمساعي الحميدة للحد من الصراع على صعيد المقاطعات، والتحليل والإرشاد السياسي للأحزاب والجماعات على الصعيدين الوطني ودون الوطني

بشأن تسوية الصراعات، والتفاعل الوثيق والمنتظم مع ممثلي مجالس المقاطعات وحكام المقاطعات وقادة المجتمع الآخرين الذين انتخبوا حسب الأصول، بمن فيهم مسؤولو الإدارة المحلية، وتقديم المشورة الاستراتيجية للسلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، والمشاركة في التنفيذ الفعال لتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية، وتقديم المشورة الفنية في التعامل مع المسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

١٨٥ - كما يُقترح إنشاء ١٥ وظيفة إضافية برتبة ف-٢ للقيام بمهام موظفين للشؤون المدنية/شؤون الحوكمة بجميع مكاتب المقاطعات. وفي هذا الصدد، ومن أجل ضمان تغطية مناسبة للمجالات الرئيسية ذات الأولوية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) وفي مؤتمر باريس المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، فإنه سيتم إلحاق موظفي شؤون مدنية لديهم مجالات خبرة تكميلية ومعينين برتبة ف-٢، بموظفي الشؤون السياسية المعينين برتبة ف-٣ والذين تم نشرهم في الوقت الحالي بمكاتب المقاطعات. ولا يخفى أن الوجود القوي والمستمر للموظفين الدوليين هو أمر حيوي على وجه الخصوص بالنظر للتحديات المتزايدة في مجالات التنسيق والتوعية والأوليات الأخرى التي تم تحديدها. وسيساعد موظفو الشؤون المدنية في العمل بمزيد من الفعالية مع الموظفين الوطنيين بطريقة تُيَسِّر بناء قدرات رأس المال البشري الأفغاني.

١٨٦ - وبالنظر إلى الأماكن المعزولة لتلك المكاتب فسيتم، بالتناوب، إعادة الموظفين الفنيين الدوليين إلى مكاتبهم الإقليمية الأصلية بهدف المحافظة على الروح المعنوية. والموظفون الذين وزعوا على مكاتب مقاطعات عالية الخطورة سيعملون بالتناوب بين مكاتب المقاطعات ومكاتبهم الإقليمية الأصلية لضمان أن لا تزيد مدد توزيعهم بمكاتب المقاطعات على أربعة أسابيع في المرة الواحدة للموظف الدولي. وفي حين أن الموظفين الوطنيين هم أعضاء لا غنى عنهم في تلك المكاتب، وسيواصلون عملهم بهذه الصفة، إلا أنه أصبح معلوما بأن هناك حاجة لإلحاق اثنين من الموظفين الدوليين الفنيين بمكاتب المقاطعات تلك من أجل ضمان الوجود المستمر لواحد من الموظفين الدوليين، على الأقل، دائما لتوفير الدعم اللازم للموظفين الوطنيين، ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة القضايا السياسية الحساسة التي يكون فيها الحياد أمرا ذا أهمية كبرى، وذلك فيما يتصل بقضايا حقوق الإنسان وكذلك في عمليات التنسيق مع أفرقة إعادة إعمار المقاطعات التابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

١٨٧ - والوظائف الإضافية المقترحة ضرورية من أجل تنفيذ البعثة الناجح لولايتها في الأقاليم، بما في ذلك التصدي للتحديات الراهنة وضمان الاستدامة المديدة لجهود البعثة من خلال التنمية المعززة لقدرات الموظفين الوطنيين.

١٨٨ - ولدعم موظفي الفئة الفنية، يُقترح إنشاء ١٥ وظيفة لموظفين وطنيين للقيام بمهام موظفين وطنيين لشؤون الحوكمة، و ١٥ وظيفة من الرتبة المحلية للقيام بمهام مساعدين لشؤون الحوكمة، لتوزيعهم على مكاتب المقاطعات.

١٨٩ - ويُقترح أيضا توزيع ست وظائف إضافية برتبة ف-٢ بالمكاتب الإقليمية للقيام بمهام موظفين معاونين للشؤون السياسية. وستوفر الوظائف المقترحة الدعم للمكاتب الإقليمية بسبب الزيادة في عبء العمل، وسيكون مقرها في كابل ومزار الشريف وقندوز وباميان وجلال أباد وغارديز. والمسؤوليات الرئيسية للوظائف المقترحة هي: (أ) إقامة اتصالات مع المقاطعات، بما في ذلك الاتصال مع موظفي الحكومة المدنيين بالمقاطعات، ومع موظفي الحكومة العسكريين الإقليميين، ومع المجتمع الدولي، وكذلك مع الفريق الاستشاري المعني بالسياسات؛ (ب) المساهمة في ولاية البعثة لتقوية المؤسسات الديمقراطية الناشئة بالدولة؛ (ج) القيام، بسبب الخصائص المميزة لكل من الأقاليم والمقاطعات والمناطق، بتقديم المساعدة والدعم والرؤية التحليلية لرؤساء المكاتب.

١٩٠ - كما يُقترح توزيع ثماني وظائف إضافية برتبة ف-٢ على المكاتب الإقليمية للقيام بمهام موظفين إعلاميين للتوعية. ولدى مكتب الاتصالات والإعلام في الوقت الراهن قدرات محدودة للتواصل مع المقاطعات التي لديها أنشطة إعلامية. لذا تحتاج البعثة إلى دعم مكرس لقيادة جهود التوعية في جميع أنحاء البلد للوفاء بالتزامات الولاية الجديدة للبعثة. علما بأن أفغانستان بلد يتسم بالتنوع، ولديه لغات وسياقات سياسية وثقافية مختلفة في مختلف بقاع البلد، ومن الضروري تصميم جهود التوعية بالبعثة بحيث تلبي احتياجات الجماهير بالأقاليم المختلفة. وقد أوضحت الزيارات السابقة لوسائط الإعلام إلى المكاتب الإقليمية بأن جهود توعية الجماهير على أرض الواقع يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في كسب دعم الجماهير لعمل البعثة في الإقليم، وتسهم في إحراز مجمل أهداف البعثة وفي تحسين الأمن بأي مكتب إقليمي.

١٩١ - غير أن مستويات الملاك الوظيفي الحالية لا تكفي لضمان البروز العام اللازم خارج العاصمة، ولا سيما لتنظيم زيارات إعلامية دورية إلى الأقاليم، حيث أن الموظفين الحاليين يعكفون يوميا على معالجة طلبات وسائل الإعلام في كابل. وإضافة إلى ذلك فإن لدى البعثة حاليا ثلاث وظائف لموظفين وطنيين يقومون بمهام موظفين إعلاميين وطنيين في المكاتب الإقليمية (الإقليمين الجنوبي والشرقي وإقليم المرتفعات الوسطى) وهي بصدد استقدام موظفين إلى أقاليم أخرى. ولما كان موظفو الإعلام الوطنيين في المكاتب الإقليمية هم أخصائيي الإعلام الوحيدين في مكاتبهم ويحتاجون إلى العمل بحد أدنى من الإشراف اليومي، فمن الضروري أن يتلقوا يوميا التوجيه والتدريب والإرشاد بانتظام من موظف يشغل وظيفة

دولية. وفي هذا الصدد، سيكون دور موظف الإعلام هو توفير التدريب والتوجيه لموظفي الإعلام الوطنيين في الأقاليم، والإشراف على إنتاج مواد إعلامية محددة تستهدف أقاليم بعينها مثل الرسائل الإخبارية الإقليمية بشأن عمل وكالات منظومة الأمم المتحدة وتنظيم زيارات إعلامية دورية وغيرها من أنشطة الوصول إلى مشاريع الأمم المتحدة خارج كابل.

١٩٢ - وضمن إطار الإشراف العام لمدير الاتصالات والإشراف المباشر لرئيس المكتب، سيضطلع الموظف الإعلامي المعني بالتوعية بمسؤولية: (أ) العمل كحلقة وصل بين استراتيجية البعثة للاتصالات وصورتها العامة على المستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات والمناطق؛ (ب) توفير التوجيه والإشراف يوميا لموظفي الإعلام الوطنيين في المكاتب الإقليمية؛ (ج) تتبع قضايا الخطاب العام وإخضاعها للبحث والتحليل في مختلف أقاليم أفغانستان وإسداء المشورة لمدير الاتصالات والمتحدث الرسمي بشأن التطورات ذات الصلة؛ (د) تجميع معلومات من مصادر مختلفة لتقدير أهمية الأنباء و/أو الأثر المحتمل على جميع أقاليم أفغانستان؛ (هـ) كتابة وتحرير وإنتاج مواد إعلامية تستهدف جمهورا إقليميا محددا؛ (و) تحديد الاتصالات/الفئات المستهدفة والفرص الرئيسية لإقامة الشراكات الاستراتيجية في الأقاليم؛ (ز) السفر أسبوعيا إلى جميع المكاتب الإقليمية وأماكن العمل الأخرى في أفغانستان لتنظيم زيارات إعلامية وحلقات دراسية وجلسات إحاطة ومقابلات في الأقاليم؛ (ح) إجراء مقابلات مع ممثلي وسائط الإعلام الوطنية والدولية خارج كابل وعقد جلسات إحاطة لهم.

١٩٣ - ويُقترح أيضا نقل أربع وظائف إضافية إلى قندهار وكابل وغارديز وخوست لموظفين وطنيين يقومون بمهام موظفين وطنيين لشؤون حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، فإن إضافة أربعة موظفين وطنيين لشؤون حقوق الإنسان في أربعة مكاتب ميدانية للعمل مساعدين لموظفين معنيين بحقوق الإنسان برتبة ف-٤ يركزون على قضايا الحماية المدنية، سيساعد وحدة حقوق الإنسان على تركيز العمل وتوجيهه على نحو أفضل في هذا المجال. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: (أ) وضع منهجية واضحة واتخاذ إجراءات ضرورية لتقديم التقارير بسرعة تلبية لطلبات الإبلاغ المتنامية؛ (ب) المشاركة في منتديات على المستوى الوطني، مثل الفريق القطري الإنساني المشترك بين الوكالات ومجموعة أفغانستان للحماية من أجل تعزيز قضايا الحماية المدنية وضمان استجابة منسقة ومناسبة؛ (ج) المساعدة في العمل على ترسيخ التفاعل مع القوات العسكرية الدولية بشأن قضايا الحماية المدنية؛ (د) إسداء المشورة التقنية إلى الشركاء الوطنيين، ومنهم لجنة أفغانستان المستقلة لحقوق الإنسان.

١٩٤ - ويقترح كذلك نقل ١٦ وظيفة أخرى لموظفين وطنيين للاضطلاع بمهام موظفين وطنيين لشؤون الحوكمة، و ١٦ وظيفة إضافية من الرتبة المحلية للاضطلاع بمهام مساعدين لشؤون الحوكمة (وظيفتان في كل مكتب إقليمي). وبالنظر إلى التركيز على الحوكمة على الصعيد دون الوطني، وإلى خطة البعثة لإنشاء مكاتب إضافية في المقاطعات، فإنه يُعتزم تعزيز فريق الحوكمة الموجود في المكاتب الإقليمية لتمكين موظفي شؤون الحوكمة من التواجد لوقت طويل في المقاطعات المعنية. وسيمكن ذلك فريق الحوكمة الإقليمي من متابعة تنفيذ المديرية المستقلة للحوكمة المحلية لخطة العمل على مستوى كل من المقاطعة والمنطقة ومن تقديم الدعم اللازم لحكام المقاطعات ولفريق المديرية المستقلة للحوكمة المحلية على مستوى المقاطعة. علما بأن تعزيز قدرات الحوكمة على المستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات سيساعد المديرية المستقلة للحوكمة المحلية في عملية التوعية المؤسسية. ولهذا، سيتكون فريق الحوكمة المقترح في كل إقليم من وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفتين لموظفين وطنيين ووظيفتين من الرتبة المحلية لضمان التغطية الجيدة، ويراعى في ذلك على الأخص توقع أن يغيب كل موظف دولي عن مركز عمله لفترة تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من عقده في إجازة استجمام عرضية وفي إجازة ومهام رسمية.

١٩٥ - ويُقترح أيضا نقل ثلاث وظائف أخرى لموظفين وطنيين إلى مزار وباميان وكابل للاضطلاع بمهام موظفين لشؤون سيادة القانون. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عن: (أ) تيسير التنسيق والتخطيط المتسق بين الجهات الفاعلة الوطنية والجهات المانحة الدولية وأفرقة تعمير المقاطعات من أجل زيادة دعم الإصلاح المؤسسي لقطاع العدل وإنعاشه على مستوى كل من المقاطعات والمناطق؛ (ب) إقامة علاقات عمل وثيقة مع الفنيين القانونيين الأفغان مثل القضاة والمدعين العامين وموظفي وزارة العدل والمحامين؛ (ج) تيسير عقد حلقات عمل ودعم وتنسيق بين الجهات الفاعلة في القضاء الوطني، مع تركيز محدد على التنسيق بين الشرطة والادعاء؛ (د) تنفيذ عملية رصد منسقة ومنهجية للنظام القانوني الأفغاني تقترن بتركيز محدد ولكن غير حصري على العدالة الجنائية، وتقديم المعلومات المرتجعة الضرورية عن تنفيذ عمليات الإصلاح الأخيرة، وسن تشريعات جديدة، وإعادة بناء الهياكل الأساسية للتدريب وتأثيره؛ (هـ) العمل بصورة وثيقة مع شرطة الأمم المتحدة وموظفي حقوق الإنسان لتحليل العقبات التي تعوق أداء مبادرات بناء القدرات، والاتصال بمبادرات إقليمية لتحسين المرافق والعمليات الإحصائية؛ (و) دعم تنفيذ وتطوير الرصد الحكومي وغير الحكومي لإصلاحات في نظام العدالة على المستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات تحقيقا لأغراض تعزيز رصد الامتثال لمعايير اتفاق أفغانستان.

١٩٦ - وسترد الوظائف المقترحة أعلاه في إطار برنامج التنسيق القضائي بين المقاطعات. وسيتكون هذا البرنامج من تسعة أفرقة معنية بسيادة القانون في قندهار ونغاهار وكوندوز وغارديز وباميان ومزار الشريف وهيرات ومقر البعثة في كابل ومكتب كابل الميداني المركزي. وسيتكون كل فريق من محام وطني (وظيفة واحدة) ومحام دولي (وظيفة واحدة) وموظف إداري وطني/مترجم (وظيفة واحدة). وتتولى البعثة حاليا إدارة هذا المشروع الذي بدأ تنفيذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ والإشراف عليه. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استقدام ستة أفرقة وتمويلها. ويُقترح أن تنقل وحدة سيادة القانون ثلاثة موظفين وطنيين لشؤون سيادة القانون للاضطلاع بمسؤوليات مماثلة لتلك التي تضطلع بها أفرقة برنامج التنسيق القضائي بين المقاطعات. والوظائف التي تتولى البعثة حاليا تمويلها واستقدام موظفين إليها هي: محام دولي (وظيفة واحدة) وموظف إداري وطني/مترجم (وظيفة واحدة). ومن أجل تحقيق أهداف برنامج التنسيق القضائي بين المقاطعات، سيكون من الضروري أن تتوفر خدمات محام وطني ثالث (موظف وطني لشؤون سيادة القانون). وبالإضافة إلى ذلك، سيكفل أي محام وطني في كل فريق من أفرقة برنامج التنسيق القضائي بين المقاطعات بناء قدرات الموظفين الوطنيين الذين ستسند إليهم مسؤوليات متزايدة لتحقيق أهداف سيادة القانون في المستقبل. علما بأن استقدام محام وطني سيزيد من تيسير عمل المحامي الدولي نظرا لاتقانه اللغة المحلية وفهمه للشريعة الإسلامية والنظام القانوني الأفغاني.

١٩٧ - ويُقترح كذلك نقل ثماني وظائف إضافية برتبة ف-٤ إلى مكاتب إقليمية للاضطلاع بمهام موظفي الشؤون الإنسانية/رؤساء المكاتب الإنسانية الإقليمية، وإتاحة المجال للتركيز على إدارة المسائل الإنسانية داخل كل مكتب إقليمي، وتحديدا المكاتب الموجودة في هيرات ومزار الشريف وكابل وجلال آباد وقندهار وباميان وكوندوز وغارديز، وكذلك لإسداء المشورة إلى رئيس المكتب الإقليمي.

١٩٨ - ويُقترح أيضا نقل خمس وظائف إضافية برتبة ف-٤ إلى المكاتب الإقليمية للاضطلاع بمهام موظفي التنسيق المدني العسكري، وذلك لإدارة التنسيق المدني العسكري للمسائل الإنسانية الخاصة بالبعثة في كل مكتب إقليمي تتخذ فيه القيادة الإقليمية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية مقرا لها. وستوزع الوظائف الخمس المقترحة على كل مقر إقليمي من المقار الخمسة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية الموجودة في الإقليم الأوسط (كابل)، والإقليم الشرقي (جلال آباد) والإقليم الجنوبي (قندهار) والإقليم الغربي (هيرات) والإقليم الشمالي (مزار الشريف). وتعتبر القدرة الحالية لتوفير التنسيق المدني العسكري بشأن المسائل الإنسانية غير كافية. ولهذا السبب، ينبغي أن يكون لكل قيادة إقليمية للقوة الدولية للمساعدة الإقليمية موظفها الخاص المعني بالتنسيق المدني العسكري الذي يمنح رتبة كبيرة إلى

حد معقول ويكفل الاتصال بضباط عسكريين كبار. وسيشرف موظفو الشؤون الإنسانية في الأقاليم أينما وجدوا على موظفي التنسيق المدني العسكري. وتشكل أفغانستان بيئة عسكرية مدنية بالغة التعقيد. فمن الجانب العسكري، يوجد حاليا ٢٦ فريق تعمير للمقاطعات تتولى إدارتها ١٥ دولة مختلفة و ٥ مقار لقيادات إقليمية ومقره القوة الدولية للمساعدة الإقليمية في كابل. وإجمالا، يتواجد لمنظمة حلف شمال الأطلسي ٤٠ ٠٠٠ جندي في البلد يشاركون في عمليات قتالية وفي أعمال تحقيق الاستقرار، في حين يشارك بعضهم في عمليات إغاثة من الكوارث. وفي مقر القوة الدولية للمساعدة الأمنية، يوجد ٣٩ ضابطا و ٣ مدنيين يشاركون في أنشطة ذات طابع مدني - عسكري. أما في الجانب المدني، فهناك أعداد كبيرة من الجهات الفاعلة التي يلتمس الكثير منها آليات تنسيق محسنة. وتنتظر المنظمات غير الحكومية من الأمم المتحدة أن تكون إحدى جهاتها الرئيسية للتحاور مع قوات الجيش. بيد أن توافر موظف واحد فقط للتنسيق المدني العسكري في كابل قد جعل هذه المهام مستحيلة التنفيذ. كما أن هناك حاجة إلى تثقيف وإقناع الجهات الفاعلة العسكرية في أفغانستان بأهمية المبادئ الإنسانية وبضرورة تعزيز الحيز الإنساني.

١٩٩ - ومع استكمال المبادئ التوجيهية العسكرية - المدنية، التي كان الفريق العامل المدني - العسكري يتولى وضعها خلال فترة الأشهر التسعة الماضية، سيصبح من الضروري تنظيم دورات تدريبية وجلسات إحاطة فعالة للمجتمع المدني - العسكري. ولهذا، تعتزم وحدة الشؤون الإنسانية تفادي النقص في قدرات التنسيق المدني - العسكري بزيادة عدد موظفي التنسيق المدني - العسكري في أفغانستان.

٢٠٠ - ويُقترح كذلك نقل خمس وظائف إضافية برتبة ف-٣ إلى المكاتب الإقليمية للاضطلاع بمهام موظفي إدارة شؤون الإعلام والسياسة العامة والدعوة، وذلك لإتاحة المجال لجمع بيانات إنسانية ومعالجتها ولتقديم مواد إعلامية وتعميمها على المستوى الإقليمي وإيجاد صلة تربط القدرة المركزية للوحدة الفرعية لإدارة المعلومات الموجودة في مقر البعثة في كابل ببعض موظفي إدارة المعلومات الذين يقدمون أيضاً الدعم للمكاتب الإقليمية في باميان وكوندوز وغارديز. وستنقل الوظائف المقترحة إلى مكاتب إقليمية في هيرات ومزار الشريف وكابل وجلال آباد وقندهار. وأعظم خدمة يمكن أن تقدمها البعثة للوكالات والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان هي تقديم معلومات أفضل للاعتماد عليها في القرارات التنفيذية، ولتحقيق فعالية الاستجابة والجاهزية للطوارئ والتعافي منها والعمل على تخفيف وطأتها. وستكون أي وحدة فرعية لإدارة المعلومات تنشأ في مقر البعثة في كابل أقوى عندما ترتبط بشبكة مكاتب إدارة المعلومات في الميدان. ولا يمكن أداء مهمة إدارة المعلومات عن طريق مكاتب الشؤون الإنسانية لأن العمل تقني للغاية والموظفين مثقلون بأعباء أنشطة التنسيق.

٢٠١ - ويُقترح أيضاً نقل ١٥ وظيفة إضافية لموظفين وطنيين إلى خمسة مكاتب إقليمية في هيرات ومزار الشريف وكابل وجلال آباد وقندهار للاضطلاع بمهام الوحدة الإنسانية الإقليمية (ثلاث وظائف مقترحة لكل مكتب من هذه المكاتب الإقليمية الخمسة). وستدعم الوظائف المقترحة وظائف موظفي الشؤون الإنسانية الدولية، وموظف التنسيق المدني العسكري وموظف إدارة المعلومات.

٢٠٢ - ويقترح كذلك نقل ست وظائف إضافية لموظفين وطنيين للاضطلاع بمهام داخل المكاتب الثلاثة للوحدة الإقليمية للشؤون الإنسانية الموجودة في باميان وكوندوز وغارديز (وظيفتان في كل ثلاثة مكاتب إقليمية). وستدعم الوظائف المقترحة وظيفة موظف الشؤون الإنسانية الدولية ووظيفة موظف إدارة المعلومات.

٢٠٣ - ويقترح أيضاً نقل ٢١ وظيفة إضافية من الرتبة المحلية للاضطلاع بمهام مساعدين. وسيزود كل مكتب إقليمي بسائق إضافي وبوظيفة أخرى أو وظيفتين إضافيتين للدعم المكتبي من أجل دعم القدرات الإنسانية الموسعة داخل البعثة.

الموظفون الإداريون بالمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية (جديدة)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٥٦ وظيفة جديدة، منها ٢ من الموظفين الوطنيين و ٥٤ من الرتبة المحلية

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ١٢ من متطوعي الأمم المتحدة (جديدة)؛ نقل ٧ من متطوعي الأمم المتحدة من القسم الهندسي

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون من الفئة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**٢٣**	–	**٢٣**	٣٢	٣٠٧	–	**٣٦٢**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**٢٥**	–	**٢٥**	٣٤	٣٦١	١٩	**٤٣٩**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**٢**	–	**٢**	**٢**	**٥٤**	**١٩**	**٧٧**

٢٠٤ - لقد تم نشر المعدات من قبل دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعلى وجه الخصوص المقاسم الهاتفية وخدمات الإنترنت عبر السواتل إلى مكاتب المقاطعات، ولكن لا تتوفر وظائف للقيام بمهام مساعدين لشؤون تكنولوجيا المعلومات بكل موقع. وتعمل دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الوقت الحالي على توفير خدمة برنامج البريد الإلكتروني لوتس نوتس وشبكات بيانات كافية لمكاتب المقاطعات. وسيتم تركيب عناصر

الشبكة الإضافية مثل أجهزة توجيه المسارات، والخوادم بمكاتب المقاطعات كتنفيذ للتصميم الجديد. لذا يُقترح نقل مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات من الرتبة المحلية إلى كل من مكاتب المقاطعات، وعددها ١٥ مكتبا، بما في ذلك مكاتب المقاطعات المقترحة، وعددها ٤ مكاتب.

٢٠٥ - وسيُقدَّم الدعم الهندسي إلى مكاتب المقاطعات عن طريق وظائف متطوعي الأمم المتحدة الأربعة المقترحة بحيث يجري توزيعهم على مكاتب المقاطعات الإضافية المقترحة. وسيتزايد عبء العمل على متطوعي الأمم المتحدة/المهندسين الذين تم توزيعهم على المكاتب الإقليمية بالتناسب. علما بأن التشكيل الحالي للمهندسين من متطوعي الأمم المتحدة الذي يتطلب تغطية جميع المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات، وعددها ٢٣ مكتبا، لن يكون ممكنا الأخذ به حيث سيكون من المطلوب القيام بمدخلات هندسية مكثفة تتعلق بالمشاريع الجديدة للتشييد وصيانة المعسكرات وإمدادات الطاقة والتجديدات.

٢٠٦ - ومن المُعتزم تعزيز المكاتب الإقليمية باثنين من موظفي الخدمة الميدانية، واثنين من الموظفين الوطنيين، وسبعة من موظفي الرتبة المحلية في أقاليم مختارة لدعم العمليات الجوية، وبثمانية من متطوعي الأمم المتحدة للمكاتب الإقليمية للقيام بمهام مدرسي لغة إنكليزية، وبأربع وظائف إضافية من الرتبة المحلية للقيام بمهام سائقين في جلال أباد. وسيرد فيما يلي تفصيل هذه الوظائف.

٢٠٧ - ونظرا للزيادة المتوقعة في العمليات الجوية والتعزيز المقترح للأسطول الجوي للبعثة، يُقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين جديدتين من فئة الخدمة الميدانية للقيام بمهام أخصائيين في العمليات الجوية. وسيتم نشر الوظائف المقترحة في الإقليمين الرئيسيين، وهما قندهار وهيرات، والتي ستعمل كمراكز اتصال للعمليات الجوية ولمراقبة الحركة في هذين الإقليمين.

٢٠٨ - ويُقترح أيضا نشر وظيفتين إضافيتين لموظفين وطنيين للقيام بمهام موظفين إقليميين للعمليات الجوية/مراقبة الحركة لإقليمي قندهار وهيرات على التوالي. وستكون الوظيفتان المقترحتان مسؤولتين عن دعم الإدارة والمساعدة في التنفيذ الآمن للعمليات الجوية في كلا الإقليمين بما يتماشى مع النشر الدائم للعتاد الجوي في هذين الموقعين.

٢٠٩ - ويُقترح أيضا نشر سبع وظائف إضافية من الرتبة المحلية للقيام بمهام مساعدين للعمليات الجوية/مراقبة الحركة بالمكاتب الإقليمية. وسيكون شاغلو الوظائف المقترحة مسؤولين عن: (أ) تقديم الدعم الأرضي التقني في إدارة الرحلات الجوية اليومية للبعثة المتجهة إلى المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات؛ (ب) استلام طلبات الحجز للمسافرين والبضائع

وإعداد خطط النقل الجوي بالتشاور مع العمليات الجوية ومراقبة الحركة بالمقر في كابل؛ (ج) تسيير العمل بالمحطات التابعة للبعثة بالمطارات الإقليمية؛ (د) إكمال إجراءات الوصول والمغادرة لما يتعلق بالبعثة من مسافرين وبضائع؛ (هـ) المساعدة في توفير وقود الطائرات Jet-A1 وخدمات إعادة تزويد طائرات البعثة بالوقود؛ (و) تقديم التقارير الأمنية وتقارير الأحوال الجوية لمركز العمليات الجوية في كابل وقبل الموعد المحدد لإقلاع أي طائرة من كابل؛ (ز) مساعدة الأطقم الجوية في عمليات النقل المحلي؛ (ح) إكمال إجراءات الحجز بالفنادق حينما يكون مطلوبا؛ (ط) المساعدة في الحصول على الأذون المسبقة المطلوبة والتصاريح الأمنية وتقييم المخاطر؛ (ي) القيام باتصالات أرض – جو مع الأطقم الجوية بالطائرات المقتربة لتوفير تصريح الهبوط/إعطاء الضوء الأخضر بالهبوط والمهام الأخرى المرتبطة بذلك. ويقوم بهذه الوظائف حاليا الموظفون الإداريون الإقليميون ونوابهم الذين لا يمتلكون المعرفة التقنية اللازمة للقيام بتلك الوظائف. ومع الزيادة المتوقعة في العمليات الجوية، فلم يعد هؤلاء الموظفون قادرون على القيام بأنشطة العمليات الجوية ومراقبة الحركة. ومن خلال تشغيل مساعدين فنيين مستقلين للعمليات الجوية/مراقبة الحركة في الأقاليم، سيتم اكتساب مزيد من الرقابة على أنشطة العمليات الجوية ومراقبة الحركة. كما سيعزز ذلك أيضا من عمليات الإبلاغ وانسياب المعلومات ويزيد من كفاءة الخدمة ويساهم في قضية سلامة العمليات الجوية بالبعثة.

٢١٠ - ويُقترح أيضا نشر ثماني وظائف إضافية لمتطوعي الأمم المتحدة للقيام بمهام مدرسين للغة الإنكليزية في المكاتب الإقليمية بهيرات وقندوز وباميان ومزار الشريف وغارديز وجلال أباد وقندهار وكابل. وحيثما تكون قدرات الموظفين الوطنيين فيما يتعلق باللغة الإنكليزية محدودة جدا، يستلزم الأمر استقدام مدرسين مهرة ومدربين مهنيا على اختبار توفل (TOEFL) لبناء قدراتهم. وقد كان مدرسو اللغة الإنكليزية الذين عينتهم البعثة في السابق متعاقدين مستقلين لم يحصلوا على تدريب رسمي على اختبار توفل (TOEFL)، وكان نجاحهم محدودا في تحسين القدرات اللغوية لموظفي الدعم (السائقين، وعمال المجال الهندسي، والمساعدين الأمنيين).

٢١١ - ويُقترح أيضا نشر أربع وظائف إضافية من الرتبة المحلية للقيام بمهام سائقين في مكتب جلال أباد الإقليمي.

موظفو الأمن بالمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات

الموظفون الدوليون: زيادة ثماني وظائف من فئة الخدمة الميدانية (جديدة)

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٠٧ وظائف من الرتبة المحلية (جديدة) (منها ١١ من الرتبة المحلية للعمل مساعدين لشؤون الأمن، كان قد تم إدراجهم سابقا ضمن العنصر الفني للهيكل الإقليمي، لكنهم نقلوا الآن إلى عنصر الأمن وأدرجوا فيه)

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	**مجموع الموظفين الدوليين**	الخدمات العامة	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠٠٨	–	–	–	–	–	٨	–	٨	**٨**	١٦	**٢٤**	–	٨	١٩٥	–	**٢٢٧**
المقترحة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	–	٨	–	٨	**٨**	٢٤	**٣٢**	–	٨	٣١٣	–	**٣٥٣**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٨	٨	–	–	**١١٨**	–	**١٢٦**

٢١٢ - يُقترح نقل أَحَد موظَفَي الأمن الاثنين المخصصين حاليا للمكاتب الإقليمية، باستثناء منطقة كابل، إلى المقاطعات، وإنشاء ثماني وظائف إضافية من فئة الخدمة الميدانية ليتم نشرهم باطراد في جميع مكاتب المقاطعات.

٢١٣ - كما يُقترح نشر تسع وظائف إضافية من الرتبة المحلية للقيام بمهام مساعدين لشؤون الأمن بمواقع إقليمية مختلفة. ويُقترح نشر وظيفتين في إقليم كابل للقيام بالعمل الإداري لمساعدة مكتب إدارة السلامة والأمن. علما بأن الحاجة إلى هاتين الوظيفتين قائمة على أساس أنه يوجد في كابل أكبر عدد من الموظفين المدنيين في البلد، وبها قدر كبير من الحوادث الأمنية والأنشطة المتعلقة بالمسائل الأمنية. ويقترح إنشاء أربع وظائف جديدة لمكاتب المقاطعات الجديدة في ساري بول، وبول - آي - خُمْرِي، وتيرين كوت، وغزنة لمساعدة موظف الأمن الدولي. ويستلزم الأمر موظفين من الرتبة المحلية لتوفير الترجمة للبيانات المكتوبة باللغة المحلية وكذلك للترجمة أثناء الاجتماعات مع السكان المحليين ولإقامة اتصالات فعالة مع السلطات الحكومية المحلية. وعليه يقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية للمكاتب في كل من نايل (دايكوندي) وميمانا (فرياب) ومزار الشريف لضمان تغطية غرف العمليات على مدار الساعة.

٢١٤ - ويُقترح نشر ٩٤ وظيفة إضافية من الرتبة المحلية للقيام بمهام حراس أمن، وسيتم توزيع ١٠ من تلك الوظائف على مكاتب البعثة وبالمطار في قندهار.

٢١٥ - وفي أعقاب الخبرة المكتسبة من المواقع القائمة حاليا، يستلزم الأمر ١٢ من حراس الأمن لضمان سير العمليات بطريقة سلسة ولتأكيد استتباب الأمن على مدار الساعة في مكاتب المقاطعات. وعليه يُقترح توزيع ٤٨ وظيفة إضافية من الرتبة المحلية على مكاتب المقاطعات الجديدة الأربعة و ٣٣ وظيفة إضافية من الرتبة المحلية لتعزيز الترتيبان الأمنية في مكاتب المقاطعات التسعة القائمة حاليا. كما يُقترح نشر ٣ وظائف إضافية بالرتبة المحلية بمكتب قندوز الإقليمي.

٢١٦ - ويُقترح أيضا نشر وظيفة واحدة إضافية من الرتبة المحلية للقيام بمهام سائقين لموظفي الأمن الدولي في كل من مكاتب المقاطعات الجديدة. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا بمفرده عن المركبة، وعن المحافظة عليها وصيانتها.

رابعا - تحليل الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الجدول ٣

التقديرات التفصيلية للتكاليف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			٢٠٠٨-٢٠٠٩
فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات المقدرة	التباين	مجموع	صافي	غير المتكررة	تحليل التباين
	(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦)	(٧) = (٤) - (١)
أولا - تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة							
المراقبون العسكريون	٧٣٣,٥	٨٥٣,٣	(١١٩,٨)	٨٨١,٥	١ ٠٠١,٣	-	١٤٨,٠
الوحدات العسكرية	-	-	-	-	-	-	-
الشرطة المدنية	٣٤٦,١	١٨٧,١	١٥٩,٠	٣٤٤,٢	١٨٥,٢	-	(١,٩)
مجموع الفئة أولا	**١ ٠٧٩,٦**	**١ ٠٤٠,٤**	**٣٩,٢**	**١ ٢٢٥,٧**	**١ ١٨٦,٥**	**-**	**١٤٦,١**
ثانيا - تكاليف الأفراد المدنيين							
الموظفون الدوليون	٢٩ ٣٩٥,٤	٣٤ ٥٠٧,٣	(٥ ١١١,٩)	٥٠ ٩٨٤,٤	٥٦ ٠٩٦,٣	-	٢١ ٥٨٩,٠
الموظفون الوطنيون	١٣ ٨٧٢,٨	١٧ ٣٢٨,٧	(٣ ٤٥٥,٩)	٢٢ ٩٢٣,١	٢٦ ٣٧٩,٠	-	٩ ٠٥٠,٣
برنامج متطوعي الأمم المتحدة	١ ٦٢٢,٦	١ ٨٧١,٦	(٢٤٩,٠)	٢ ٤٥٦,١	٢ ٧٠٥,١	-	٨٣٣,٥
مجموع الفئة ثانيا	**٤٤ ٨٩٠,٨**	**٥٣ ٧٠٧,٦**	**(٨ ٨١٦,٨)**	**٧٦ ٣٦٣,٦**	**٨٥ ١٨٠,٤**	**-**	**٣١ ٤٧٢,٨**

فئة الإنفاق	٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			٢٠٠٨-٢٠٠٩
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	التباين	مجموع	صافي	غير المتكررة	تحليل التباين
	(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦)	(٧) = (٤) - (١)
ثالثا - التكاليف التشغيلية							
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-	-
الاستشاريون والخبراء	٢١٣,٧	٢١٣,٧	-	٢١٣,٧	٢١٣,٧	-	-
السفر الرسمي	١ ٠٦٠,٠	١ ٠٦٠,٠	-	١ ٦٢٨,٣	١ ٦٢٨,٣	-	٥٦٨,٣
المرافق والهياكل الأساسية	٧ ٩٦٩,٢	٨ ٢٩٥,٩	(٣٢٦,٧)	١٩ ٢٢٠,٦	١٩ ٥٤٧,٣	٣ ٧٦١,٣	١١ ٢٥١,٤
النقل البري	٥ ١٨٣,٧	٥ ١٨٣,٧	-	٣٠ ١٧٩,١	٣٠ ١٧٩,١	٢٧ ٣٩٠,٨	٢٤ ٩٩٥,٤
النقل الجوي	١١ ٠٢١,٩	١٢ ٢٣٦,٤	(١ ٢١٤,٥)	٢٨ ٨٨٧,١	٣٠ ١٠١,٦	٣٣,٥	١٧ ٨٦٥,٢
الاتصالات	**٢ ٢٩٦,٥**	٢ ٢٥٧,٥	٣٩,٠	٥ ٠٦٠,٤	٥ ٠٢١,٤	١ ٨٣٠,٩	٢ ٧٦٣,٩
تكنولوجيا المعلومات	١ ٤٨٦,٥	١ ٤٨٦,٥	-	٣ ٣٥٣,١	٣ ٣٥٣,١	١ ٩٣٦,٩	١ ٨٦٦,٦
الشؤون الطبية	**٢٨٨,٣**	٢٨٨,٣	-	٤٩٩,٤	٤٩٩,٤	٣٩,٩	٢١١,١
المعدات الخاصة	-	-	-	-	-	-	-
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	٥٧٨,٥	٥٧٨,٥	-	١ ٥٢٥,٤	١ ٥٢٥,٤	٤١٠,١	٩٤٦,٩
المشاريع ذات الأثر السريع	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الفئة ثالثا	**٣٠ ٠٩٨,٣**	**٣١ ٦٠٠,٥**	**(١ ٥٠٢,٢)**	**٩٠ ٥٦٧,١**	**٩٢ ٠٦٩,٣**	**٣٥ ٤٠٣,٤**	**٦٠ ٤٦٨,٨**
مجموع الاحتياجات	**٧٦ ٠٦٨,٧**	**٨٦ ٣٤٨,٥**	**(١٠ ٢٧٩,٨)**	**١٦٨ ١٥٦,٤**	**١٧٨ ٤٣٦,٢**	**٣٥ ٤٠٣,٤**	**٩٢ ٠٨٧,٧**

ألف - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	التباين الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
المراقبون العسكريون	٧٣٣,٥	٨٥٣,٣	(١١٩,٨)	٨٨١,٥	١ ٠٠١,٣	١٤٨,٠

٢١٧ - يغطي الاعتماد المخصص للأفراد العسكريين البالغ ٥٠٠ ٨٨١ دولار ما يلزم من احتياجات لنشر مستشار عسكري و ١٩ من ضباط الاتصال العسكريين لتغطية ما يلي: (أ) بدل الإقامة المقرر للبعثة وقدره ١٤٢ دولارا في اليوم عن الثلاثين يوما الأولى و ١٠٨ دولارات في اليوم بعد ذلك (٥٠٠ ٦٨٧ دولار)؛ (ب) تكاليف السفر المتعلقة بالتنسيب والتناوب والإعادة إلى الوطن، وتُحسب في الميزانية بمبلغ ٥٠٠ ٧ دولار في المتوسط لكل فرد؛ (تحسب تكاليف المجيء إلى مركز العمل بمبلغ ٥٠٠ ٤ دولار لكل رحلة

من عشرين رحلة من هذه الرحلات، وتكاليف العودة إلى الوطن، وتحسب بمبلغ ٣ ٠٠٠ دولار لكل رحلة من عشرين رحلة من هذه الرحلات) (١٥٠ ٠٠٠ دولار) ؛(ج) بدل الملابس على أساس المعدل القياسي ويحسب بمبلغ ٢٠٠ دولار للشخص الواحد في السنة، (٤ ٠٠٠ دولار)؛ (د) تعويضات الوفاة والعجز وتحسب استنادا إلى تكلفة قياسية (٤٠ ٠٠٠ دولار). وتشمل التكاليف معدل شغور نسبته ١٥ في المائة.

٢١٨ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات من الأفراد العسكريين لعام ٢٠٠٩ أساسا إلى زيادة في معدل بدل الإقامة المخصص للبعثة من ١٠٢ من الدولارات إلى ١٤٢ دولارا في اليوم الواحد لمدة ٣٠ يوما الأولى، ومن ٩٠ دولار إلى ١٠٨ دولارات يوميا بعد ذلك، اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٢١٩ - ويتصل العجز المتوقع لعام ٢٠٠٨ البالغ ٨٠٠ ١١٩ دولار أساسا بزيادة في معدل بدل الإقامة المخصص للبعثة من ١٠٢ من الدولارات إلى ١٤٢ دولارا في اليوم الواحد لمدة ٣٠ يوما الأولى، ومن ٩٠ دولار إلى ١٠٨ دولارات يوميا بعد ذلك، اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ولم تكن البعثة تلقت المعلومات المتعلقة ببدل الإقامة المنقح إلا بعد أن تم إعداد الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٨ في صيغتها النهائية، ومن ثم لم تدرج فيها تقديرات التكاليف لتلك السنة.

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	التباين الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
الشرطة المدنية	٣٤٦,١	١٨٧,١	١٥٩,٠	٣٤٤,٢	١٨٥,٢	(١,٩)

٢٢٠ - يغطي الاعتماد البالغ ٢٠٠ ٣٤٤ دولار المخصص للشرطة المدنية ما يلزم من احتياجات لنشر ٨ من مستشاري الشرطة المدنية لتغطية ما يلي: (أ) بدل الإقامة المقرر للبعثة وقدره ١٤٢ دولارا في اليوم عن الثلاثين يوما الأولى و ١٠٨ دولارات في اليوم بعد ذلك (٦٠٠ ٢٤٢ دولار)؛ (ب) تكاليف السفر المتعلقة بالتنسيب والتناوب والإعادة إلى الوطن، وتُحسب في الميزانية بمبلغ ٥٠٠ ٧ دولار في المتوسط لكل فرد؛ (تحسب تكاليف المجيء إلى مركز العمل بمبلغ ٥٠٠ ٤ دولار لكل رحلة من ثماني رحلات من هذه الرحلات، وتكاليف العودة إلى الوطن بمبلغ ٠٠٠ ٣ دولار لكل رحلة من ثماني رحلات من هذه الرحلات) (٠٠٠ ٦٠ دولار)؛ (ج) بدل الملابس ويحسب على أساس معدل قياسي بمبلغ ٢٠٠ دولار للشخص الواحد في السنة (٦٠٠ ١ دولار)؛ (د) تعويضات الوفاة والعجز، وتحسب استنادا إلى تكلفة قياسية (٠٠٠ ٤٠ دولار). وتشمل التكاليف معدل شغور نسبته ٢٥ في المائة.

٢٢١ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات من الشرطة المدنية لعام ٢٠٠٩ أساسا إلى تطبيق معدل شغور في تقدير تكلفتها نسبته ٢٥ في المائة، في حين لم يدرج في الميزانية معدل للشواغر في الاعتماد المخصص لعام ٢٠٠٨، ويقابل هذا الانخفاض في جانب منه زيادة في معدل بدل الإقامة المخصص للبعثة من ١٠٢ من الدولارات إلى ١٤٢ دولارا في اليوم الواحد لمدة ٣٠ يوما الأولى، ومن ٩٠ دولارا إلى ١٠٨ دولارات يوميا بعد ذلك، اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٢٢٢ - وتتصل الوفورات المتوقعة لعام ٢٠٠٨ البالغة ٠٠٠ ١٥٩ دولار أساسا بانخفاض في الاحتياجات لبدل الإقامة المخصص للبعثة لأفراد الشرطة المدنية، وهو انخفاض ناجم عن معدل متوقع في الشواغر الفعلية نسبته ٦٠ في المائة (أي أعلى من المعدل المدرج في الميزانية).

باء - الأفراد المدنيون

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	التباين الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
الموظفون الدوليون	٢٩ ٣٩٥,٤	٣٤ ٥٠٧,٣	(٥ ١١١,٩)	٥٠ ٩٨٤,٤	٥٦ ٠٩٦,٣	٢١ ٥٨٩,٠

٢٢٣ - يغطي الاعتماد البالغ ٤٠٠ ٩٨٤ ٥٠ دولار الاحتياجات من المرتبات (١٠٠ ٥٦٥ ١٩)، وتكاليف الموظفين (٢٠٠ ٥٦٢ ١٢ دولار)، وبدل مراكز العمل الخطرة، بما في ذلك التعويض عن الظروف الخطرة والبدل الخاص بأفغانستان (٦٠٠ ١٥٨ ٧ دولار)، وبدل الإقامة المخصص للبعثة (٥٠٠ ٥٥٤ ١١ دولار)، وتدابير الأمن في أماكن الإقامة (٠٠٠ ١٤٤ دولار)، لـ ٤٥٠ وظيفة دولية، بما فيها ٣٠٥ وظائف من الفئة الفنية و ١٢٣ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية و ٢٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة. وتشمل تقديرات التكاليف معدل شغور نسبته ٢٥ في المائة.

٢٢٤ - ويشمل الاعتماد المخصص للبدلات ما يلي: (أ) بدل الإقامة المخصص للبعثة في الميزانية بمبلغ ١٤٢ في اليوم الواحد لمدة ٣٠ يوما الأولى، و ١٠٨ دولارات يوميا بعد ذلك، (ب) التعويض عن الخدمة في الظروف الخطرة المقدر في الميزانية بمبلغ ٣٠٠ ١ دولار شهريا لكل من الموظفين الدوليين لمدة ١٠ أشهر، مع مراعاة استحقاق إجازة الاستجمام العرضية، بما في ذلك معدل شغور نسبته ٢٥ في المائة؛ (ج) البدل الخاص بأفغانستان المقدر في الميزانية بمبلغ ٦٢٠ ١ دولار شهريا للموظفين الدوليين لمدة خمسة أشهر للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مع مراعاة استحقاق إجازة الاستجمام العرضية، بما في

ذلك معدل شغور نسبته ٢٥ في المائة؛ (د) تدابير الأمن في أماكن الإقامة لضمان الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا؛ (هـ) أقساط التأمين ضد الأعمال الكيدية.

٢٢٥ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات إلى موظفين دوليين لعام ٢٠٠٩ أساسا إلى ما يلي: (أ) الزيادة المقترحة في عدد الوظائف وقدرها ١٤٠ وظيفة دولية، بما فيها ١٠٩ وظائف لموظفين من الفئة الفنية و ٢٦ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ (ب) الزيادات المتوقعة في رواتب الموظفين الدوليين المقترحين والمقدرة على أساس تطور كشوف المرتبات الفعلية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨؛ (ج) الزيادة في معدل بدل الإقامة المخصص للبعثة من ١٠٢ من الدولارات إلى ١٤٢ دولارا في اليوم الواحد لمدة ٣٠ يوما الأولى، ومن ٩٠ دولار إلى ١٠٨ دولارات لكل يوم بعد ذلك، اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ (د) إدراج بدل خاص بأفغانستان في تقديرات التكاليف للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وهناك تجديد آخر لهذا البدل بدءا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ لا يزال معلقا رهنا باتخاذ قرار بشأن اقتراح لمواءمة شروط الخدمة سينظر فيه خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

٢٢٦ - ويتصل العجز المتوقع لعام ٢٠٠٨ البالغ ٩٠٠ ١١١ ٥ دولار أساسا بما يلي: (أ) معدل شواغر فعلية متوقعة نسبته ٢٣ في المائة مقارنة مع المعدل المدرج في الميزانية البالغة نسبته ٢٦ في المائة؛ (ب) زيادة في معدل بدل الإقامة المخصص للبعثة من ١٠٢ من الدولارات إلى ١٤٢ دولارا في اليوم الواحد لمدة ٣٠ يوما الأولى، ومن ٩٠ دولار إلى ١٠٨ دولارات يوميا بعد ذلك، اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ (ج) تراكم وتسديد البدل الخاص بأفغانستان للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ولم تكن البعثة تلقت المعلومات المتعلقة ببدل الإقامة المنقح لأفراد البعثة إلا بعد أن تم إعداد الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٨ في صيغتها النهائية، ومن ثم لم يدرج في تقديرات التكاليف لتلك السنة.

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	التباين الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
الموظفون الوطنيون	١٣ ٨٧٢,٨	١٧ ٣٢٨,٧	(٣ ٤٥٥,٩)	٢٢ ٩٢٣,١	٢٦ ٣٧٩,٠	٩ ٠٥٠,٣

٢٢٧ - يغطي الاعتماد البالغ ١٠٠ ٩٢٣ ٢٢ دولار المخصص للاحتياجات من المرتبات (٠٠٠ ٧٩١ ١٥ دولار)، وتكاليف العامة للموظفين (٩٠٠ ٩٥٣ ٣ دولار)، وبدل مراكز العمل الخطرة (٧٠٠ ٦٨٩ ٢ دولار)، والعمل الإضافي (٥٠٠ ٤٨٨ دولار)، وتكاليف

١ ٥٩١ وظيفة وطنية، بما فيها ٢٥٧ وظيفة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و ١ ٣٣٤ وظيفة من الرتبة المحلية. وقد قدر المبلغ المخصص للعمل الإضافي في الميزانية بنسبة ٥ في المائة من صافي تكاليف المرتبات للموظفين الوطنيين على الصعيد المحلي، استنادا إلى نمط الإنفاق الفعلي. وتشمل تقديرات التكاليف معدل شغور نسبته ١٥ في المائة.

٢٢٨ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات من الموظفين الوطنيين لعام ٢٠٠٩ أساسا إلى زيادة مقترحة بـ ٣٥٨ وظيفة وطنية، بما فيها ٨٤ وظيفة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و ٢٧٤ وظيفة من الرتبة المحلية، والزيادات المتوقعة في المرتبات المحلية.

٢٢٩ - ويتصل العجز المتوقع البالغ ٩٠٠ ٤٥٥ ٣ دولار لعام ٢٠٠٨ أساسا بنسبة الشواغر الفعلية المتوقعة البالغة ٩ في المائة بالمقارنة مع نسبتها في الميزانية وقدرها ٢٢ في المائة؛ (ب) زيادة في المرتبات المحلية.

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	التباين الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
برنامج متطوعي الأمم المتحدة	١ ٦٢٢,٦	١ ٨٧١,٦	(٢٤٩,٠)	٢ ٤٥٦,١	٢ ٧٠٥,١	٨٣٣,٥

٢٣٠ - يغطي الاعتماد البالغ ١٠٠ ٤٥٦ ٢ دولار ما يلزم من احتياجات لنشر ٥٩ من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك نشر ١٦ متطوعا إضافيا من هؤلاء المتطوعين، لتغطية بدل المعيشة الشهري، ومنحة الاستقرار، والسفر في مهام والعودة إلى الوطن، والتأمين، والتدريب وغيرها من المستحقات لـ ٥٧ من متطوعي الأمم المتحدة المنتشرين في مختلف المواقع في الميدان، ولمتطوعين اثنين في وحدة دعم برنامج متطوعي الأمم المتحدة في المقر في كابل. ويشمل الاعتماد أيضا تكاليف دعم البرنامج المستحقة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في المقر في بون، ألمانيا، بمعدل ٨ في المائة من مجموع تكاليف متطوعي الأمم المتحدة. وتشمل تقديرات التكاليف معدل شغور نسبته ١٥ في المائة.

٢٣١ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات من متطوعي الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩ أساسا إلى النشر المقترح لـ ١٦ متطوعا إضافيا من متطوعي الأمم المتحدة، وإلى زيادة في تكلفة برنامج متطوعي الأمم المتحدة من ٢٣٠ ٤ دولار شهريا في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٠٨ ٤ دولار شهريا في عام ٢٠٠٩، وهي زيادة نتجت عن التغييرات في الاستحقاقات، ونتجت في جانب منها عن تطبيق معدل شغور في تقدير تكلفتها نسبته ١٥ في المائة، مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية لعام ٢٠٠٨ والبالغة نسبته ٢٣ في المائة.

٢٣٢ - ويتصل العجز المتوقع لعام ٢٠٠٨ البالغ ٠٠٠ ٢٤٩ دولار أساسا بمعدل الشواغر الفعلية المتوقعة ونسبته ١٠ في المائة بالمقارنة مع معدل الشواغر المدرج في الميزانية ونسبته ٢٣ في المائة.

جيم - التكاليف التشغيلية

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	التباين الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
الاستشاريون والخبراء	٢١٣,٧	٢١٣,٧	-	٢١٣,٧	٢١٣,٧	-

٢٣٣ - يتصل الاعتماد البالغ ٧٠٠ ٢١٣ دولار بالاحتياجات من الخدمات الاستشارية لأنشطة التدريب ذات الصلة، بما فيها الاستعانة بخبراء استشاريين لتنفيذ الدورات التدريبية لموظفي البعثة، بما في ذلك دورات تدريب المدربين، وأفضل الممارسات، والمشتريات، والمالية، والنقل، والهندسة، وإدارة الممتلكات، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والأمن، والصحافة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة الانتقالية وعمليات السلامة الجوية، ويتصل كذلك بالاحتياجات في مجال الإدارة، والمهارات اللغوية والوعي الأمني. ومن المتوقع أن يتم تدريب ٥٨٠ من الموظفين الوطنين، و ٥٢٦ من الموظفين الدوليين، وسيتم كذلك تدريب العاملين داخل منطقة البعثة وخارجها. ولا يشمل ذلك دورات التدريب على الإنترنت للتعلم عن بعد التي يقدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والتي يتوقع أن تكون في حدود ٢٠٠ ١ دورة. ومن المتوقع أيضا أن يسافر الخبراء الاستشاريون إلى منطقة البعثة لإجراء دورات تدريبية يستعينون فيها بالتسهيلات المتاحة في وحدة التدريب التابعة للبعثة.

٢٣٤ - يعكس اعتماد مبلغ ٣٠٠ ٦٢٨ ١ دولار احتياجات السفر في مهام رسمية متعلقة بأنشطة تدريبية (١٠٠ ٥١٣ دولار) وبأخرى غير تدريبية (٢٠٠ ١١٥ ١ دولار).

٢٣٥ - علما بأن الاحتياجات المقترحة لسفر الموظفين في مهام رسمية بغية القيام بأنشطة تدريبية تشمل سفر الموظفين لحضور دورات تدريبية تقنية خارج منطقة البعثة في مجالات من قبيل تدريب المدرِّبين، وأفضل الممارسات، والمشتريات، والشؤون المالية، والنقل، والهندسة، وإدارة الممتلكات، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والأمن، والصحافة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة الانتقالية، وعمليات السلامة الجوية، وكذلك في مجالات الإدارة والمهارات اللغوية والوعي الأمني (١٠٠ ٥١٣ دولار).

٢٣٦ - وتشمل الاحتياجات المقترحة لسفر الموظفين الرسمي للقيام بأنشطة غير تدريبية داخل منطقة البعثة (٨٠٠ ٤٠٠ دولار) وخارجها (٤٠٠ ٧١٤ دولار). ويشمل السفر داخل منطقة البعثة سفر موظفي دعم البعثة بالاقتران مع افتتاح مكاتب جديدة من مكاتب المقاطعات وسفر رؤساء المكاتب الإقليمية، بما في ذلك مكتبي الاتصال في إسلام أباد وطهران، للمشاركة في اجتماعات شهرية منتظمة مع الممثل الخاص للأمين العام وكبار المديرين في البعثة. وعلاوة على ذلك، يلزم السفر داخل منطقة البعثة من أجل تقديم الدعم التقني الضروري للمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات ولضمان التشاور المنتظم بشأن البرامج بين مختلف عناصر البعثة وذلك بغية تنفيذ ولاية البعثة تنفيذاً يتسم بالكفاءة. ويشمل السفر خارج منطقة البعثة ما يلي: (أ) سفر الممثل الخاص للأمين العام وكبار أعضاء فريقه في مهام رسمية تتعلق بتنفيذ ولاية البعثة وزيارة البلدان المانحة وعقد اجتماعات معها في عواصمها؛ (ب) السفر الرسمي لإجراء مشاورات مع النظراء السياسيين وتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن في مقر الأمم المتحدة في نيويورك؛ (ج) سفر الموظفين في مهام رسمية لحضور مؤتمرات وحلقات دراسية وحلقات عمل ومشاورات.

٢٣٧ - وتُعْزى الزيادة في احتياجات السفر في مهام رسمية لعام ٢٠٠٩ بالأساس إلى الزيادة المتوقعة في السفر الرسمي للممثل الخاص للأمين العام وكبار أعضاء فريقه لمختلف البلدان المانحة بشأن المجالات الجديدة ذات الأولوية بالنسبة للبعثة، على النحو المبيَّن في قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، وإلى زيادة السفر الرسمي للموظفين الوطنيين والدوليين الإضافيين المقترحون لحضور دورات تدريبية مختلفة.

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	التباين الوفورات (العجز)	مجموع صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
المرافق والهياكل الأساسية	٧ ٩٦٩,٢	٨ ٢٩٥,٩	(٣٢٦,٧)	١٩ ٢٢٠,٦	١٩ ٥٤٧,٣	١١ ٢٥١,٤

٢٣٨ - ويعكس اعتماد مبلغ ٦٠٠ ٢٢٠ ١٩ دولار الاحتياجات من المرافق والهياكل الأساسية، بما فيها:

(أ) مقتنيات قيمتها ٩٠٠ ٦٣٩ ٣ دولار لتشييد وإقامة وحدات إضافية لإيواء الموظفين في المجتمع التابع لمركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان بغية تلبية الاحتياجات في مبنيي المكاتب الإضافيين المستأجرين في كابل وهي احتياجات نجمت عن افتتاح ستة مكاتب جديدة من مكاتب المقاطعات تضم ١٢ مرفقا سابق التجهيز (٠٠٠ ٢٧٦ دولار)، وأدوات ومعدات الورش الهندسية (٢٠٠ ٦٣ دولار)، ومعدات التبريد (١٠٠ ٧٨ دولار)،

و ٣١ مولداً كهربائياً (٧٠٠ ٨٤٠ دولار)، وصهريجين للمياه وخزانين للتعفين (٥٠٠ ١١ دولار)، ومعدات أماكن الإقامة (٤٠٠ ٦٢٩ دولار)، وأثاث مكتبي (٥٠٠ ٦٣٠دولار)، ومعدات مكتبية (٧٠٠ ٢١٠ دولار)، ومعدات الأمن والسلامة (٠٠٠ ٨٠٥ دولار)، ومعدات مكافحة الحرائق (٨٠٠ ٩٤ دولار)؛

(ب) استئجار المباني، بما في ذلك مباني المقر في كابل، وثمانية مكاتب إقليمية قائمة وتسعة من مكاتب المقاطعات القائمة، ومكتبين للاتصال في إسلام أباد وطهران، ومكتب للدعم اللوجستي في دبي، عن طريق مجموعة متنوعة من الترتيبات التعاقدية و/أو ترتيبات تقاسم النفقات (٢٠٠ ٨٣٧ دولار)؛

(ج) تكاليف خدمات الصيانة والتنظيف والتخلص من النفايات، بما فيها النفايات الخطرة، وتكاليف خدمات العمالة المؤقتة للصيانة الكهربائية والسباكة وتنظيف المجاري وغير ذلك من خدمات صيانة المباني في جميع مواقع البعثة (٣٠٠ ٩٠٠ دولار)؛

(د) تكاليف الخدمات الأمنية، بما في ذلك حصة البعثة في تكاليف وحدة الحماية للأمم المتحدة والحراس المسلحين المرابطين في مواقع ثابتة، المعينين لحماية مختلف مجمعات الأمم المتحدة في منطقة البعثة، بما في ذلك المحطات النهائية للمطارات وحراس الأمن الدوليين (شركة جوركا)، والتكاليف المتعلقة بأمن البعثات البرية (٠٠٠ ٤٤٨ ٣ دولار)؛

(هـ) خدمات تبديل/تجديد لمختلف مواقع البعثات في المقر في كابل وفي جميع المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات، بما في ذلك عمليات تشييد صغيرة لغرف إضافية، وإعادة تنظيم المكاتب، ومشاريع الصيانة الكبيرة، كإعادة تسقيف المباني القديمة وصيانة الطرق وممرات المشاة (٠٠٠ ٣٧٤ دولار)؛

(و) خدمات التشييد اللازمة لتنفيذ مشاريع بناء من قبيل فتح مكاتب إضافية من مكاتب المقاطعات، وعمليات تشييد صغيرة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات، وتوسيع/تشيد/صيانة منصات المروحيات في المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات، وتشييد مكاتب بالمحطات النهائية الجوية، وتشييد مكاتب ووحدات سكنية في منطقتي ميمنة وغارديز، ونقل وتشييد مكاتب النقل والتموين وتشييد مبنى لمولد الكهرباء في المجمع التابع لمركز عمليات الأمم المتحدة للتنسيق في أفغانستان، وتشييد وتدعيم الأسوار المحيطة بكافة مواقع البعثة، وتشييد مائة وحدة إضافية لإيواء العاملين في مركز العمليات وتشييد أكواخ أمنية وبوابات بأذرع متحركة في كافة مواقع البعثة (٣٠٠ ٥٥٨ ٣ دولار)؛

(ز) تكاليف القرطاسية واللوازم المكتبية (٢٠٠ ٢٢١ دولار)؛

(ح) تكاليف قطع الغيار اللازمة لصيانة معدات المآوي والمكاتب والمولدات الكهربائية وآلات النسخ التصويري ومعدات متنوعة (٢٠٠ ٣٥٧ دولار)؛

(ط) تكاليف لوازم الصيانة، بما في ذلك مواد السباكة، والمعدات، والخشب، واللوازم الكهربائية والأسمنت، لصيانة مباني البعثة الخمسة في كابل، والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات ووحدات إيواء الموظفين (٢٣٨ وحدة في كابل و ٥٤ وحدة في مكاتب المقاطعات) (٤٠٠ ٣٢٠ دولار)؛

(ي) تكاليف لوازم الدفاع الميداني اللازمة للمحافظة على سلامة وأمن مباني البعثة والعاملين فيها في كافة أنحاء منطقة البعثة. ويقتضي استمرار تدهور الوضع الأمني في البلد تعزيز الأمن في جميع مباني البعثة (٤٠٠ ٧٠٦ دولار)؛

(ك) شراء بترين وزيوت ومواد تشحيم لمولدات الكهرباء (٧٠٠ ٦٥٨ ٤ دولار)؛

(ل) تكاليف التطهير ومواد ولوازم التنظيف لخمسة مواقع في كابل ولجميع المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات (٠٠٠ ١٩٩ دولار).

٢٣٩ - وتقدَّر تكاليف خطط التشييد المقترحة لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ٣٠٠ ٥٥٨ ٣ دولار، على نحو ما أوضح أعلاه، وتشمل المشاريع التالية:

(أ) إجراء عمليات تشييد صغيرة في المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات من أجل تلبية الاحتياجات لحيز مكاني أكبر وللتعزيزات الأمنية (٠٠٠ ١٥٠ دولار)؛

(ب) تشييد وصيانة الطرق الموصلة إلى المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات إذ يتطلب الوصول إلى تلك المواقع تمهيد الطرق و/أو تحصينها باستمرار (٠٠٠ ٢٠ دولار)؛

(ج) تشييد وتوسيع وصيانة منصات المروحيات في المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات من أجل إتاحة دعم لوجستي جوي أكبر لتلك المواقع (٠٠٠ ٤٠ دولار)؛

(د) تشييد مكاتب إضافية من مكاتب المقاطعات لإيواء أفراد البعثة المتزايدين في الميدان (٠٠٠ ٣٦٠ دولار)؛

(هـ) تشييد مكاتب وأماكن إقامة إضافية في ميمنة وغارديز. وفي هذا الصدد، دأبت البعثة على أن توفر تدريجيا أماكن إقامة للموظفين مقدمة من الأمم المتحدة في المناطق الإقليمية والمقاطعات إذ أن المنازل المعروضة للإيجار في مختلف الأماكن لا تفي بأدنى مستويات المعيشة ولا بمعايير العمل الأمنية الدنيا (٠٠٠ ٢٧٥ دولار)؛

(و) تشييد مكاتب في المحطات النهائية للمطارات في المناطق الإقليمية والمقاطعات بموجب اتفاق لتقاسم التكاليف مع خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية نظراً لتزايد حركة المسافرين ومناولة البضائع (٠٠٠ ٩٠ دولار)؛

(ز) تشييد ملجأ محصَّن في المحطة الطرفية للبعثة في كابل (٠٠٠ ١٠٥ دولار)؛

(ح) تشييد مبنى لمولِّد الكهرباء في مركز عمليات الأمم المتحدة من أجل تيسير تركيب مولدات إضافية ضرورية لتزويد وحدات إقامة الموظفين بمركز العمليات بالكهرباء (٠٠٠ ١٠ دولار)؛

(ط) تشييد وتدعيم الأسوار المحيطة بكافة مباني البعثة بغية تعزيز سلامة وأمن المباني والعاملين نظراً لاستمرار تدهور الوضع الأمني في البلد ولتلبية متطلبات معايير العمل الأمنية الدنيا (٠٠٠ ٢٠٠ دولار)؛

(ي) تشييد ١٣٠ وحدة سكنية إضافية لإيواء العاملين في مجمع مركز العمليات واقتناء حاويات سابقة التجهيز من بعثة الأمم المتحدة في السودان لإيواء العاملين في مكاتب المقاطعات (٣٠٠ ٢٦٧ ٢ دولار)؛

(ك) التعزيزات الأمنية، بما في ذلك أكواخ أمنية وبوابات ذات أذرع متحركة في كافة مناطق البعثة من أجل تحسين سلامة وأمن حراس المباني (٠٠٠ ٤١ دولار).

٢٤٠ - وتعزى زيادة الاحتياجات من المرافق والهياكل الأساسية لعام ٢٠٠٩ إلى ما يلي: (أ) الاحتياج إلى حيز مكاني إضافي للمكاتب، وتشييد ١٣٠ وحدة إقامة إضافية من أجل تلبية الزيادة المتوقعة في العاملين في البعثة وإيوائهم؛ (ب) الافتتاح المتوقع لمكاتب إضافية من مكاتب المقاطعات؛ (ج) تعزيزات الأمن والسلامة، بما في ذلك نشر عدد إضافي من حراس الأمن الدوليين (جوركا) من أجل تلبية متطلبات معايير العمل الأمنية الدنيا نظراً لاستمرار تدهور الوضع الأمني في البلد.

٢٤١ - ويعزى العجز المتوقع في عام ٢٠٠٨، البالغ ٧٠٠ ٣٢٦ دولار، أساساً لما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف الكهرباء نتيجة ارتفاع أسعار الوقود وزيادة الطلب على الكهرباء بسبب رفع كفاية مولدات ذات سعة أعلى؛ (ب) احتياجات إضافية لم تكن متوقعة لخدمات الصيانة المتنوعة نتيجة ارتفاع حصة تكاليف الخدمات المشتركة لمجمَّع مركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان بسبب التحسينات المختلفة التي أُدخلت على الهياكل الأساسية وارتفاع كلفة الخدمات التي يقدمها المتعاقدون الأفراد.

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	التباين الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
النقل البري	٥ ١٨٣,٧	٥ ١٨٣,٧	–	٣٠ ١٧٩,١	٣٠ ١٧٩,١	٢٤ ٩٩٥,٤

٢٤٢ - ويعكس اعتماد مبلغ ١٠٠ ١٧٩ ٣٠ دولار الاحتياجات المتعلقة بالنقل البري، ومن بينها:

(أ) اقتناء ١٧٦ مركبة مصفحة إضافية، بما فيها ١٦٥ مركبة مدنية وأربع سيارات إسعاف وأربع شاحنات صغيرة وثلاث مركبات لكبار الشخصيات؛ واستبدال مركبة مصفحة واحدة ومعدة واحدة لمناولة المواد من أجل التخلص تدريجياً من جميع المركبات غير المصفحة الموجودة والاستعاضة عنها بمركبات مصفحة من طراز B-6. ويلزم الحصول على ذلك النوع من المركبات بسبب استمرار تدهور الوضع الأمني في البلد وبناءً على توصيات إدارة السلامة والأمن ولتلبية متطلبات التقيد بمعايير العمل الأمنية الدنيا مع مراعاة العدد المطلوب من المركبات المصفحة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات واحتمال الإجلاء برا، وعدد البعثات البرية وعدد المركبات التي تحتاجها كل بعثة برية. ولا يمكن الاستغناء عن استخدام المركبات المصفحة في المناخ الحالي للحد من مخاطر عديدة من قبيل القرب الشديد من الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومن الهجمات الانتحارية والهجمات بالأسلحة النارية الصغيرة وحركة الموظفين في الطوارئ في خضم الاضطرابات المدنية ومحاولات الاختطاف. ويشمل المبلغ المقدر رسوم الشحن (٩٠٠ ٧٦٣ ٢٧ دولار)؛

(ب) اقتناء واستبدال معدات ورشة المركبات دعماً للزيادة المقترحة في عدد المركبات المصفحة والاستعاضة عن الأدوات التالفة و/أو المعطلة بسبب البلى العادي (١٠٠ ٣٩ دولار)؛

(ج) تأجير مركبات متخصصة ومعدات ثقيلة للاستخدام الهندسي، كمركبة تحميل أمامي ورافعة للتشغيل الثقيل وحفّارة، للاستخدام في مشاريع التشييد وأعمال الصيانة العادية (١٠٠ ٢٣ دولار)؛

(د) تأمين لتغطية المسؤولية قبل الغير (٠٠٠ ٢٧ دولار)؛

(هـ) تكاليف قطع الغيار وأشغال الإصلاح والصيانة، بما في ذلك الدهان والأشغال على هيكل المركبات وإصلاح المركبات المصابة في حوادث سير وإصلاح مكونات متخصصة إلى جانب الاستبدال الروتيني لقطع الغيار البالية أو المعطلة (٥٠٠ ٠٥١ ١ دولار)؛

(و) بترين وزيوت ومواد تشحيم (٥٠٠ ٢٧٤ ١ دولار).

٢٤٣ - وتعزى زيادة الاحتياجات من النقل البري لعام ٢٠٠٩ بالأساس إلى اقتراح اقتناء ١٧٧ مركبة مصفحة، بما في ذلك استبدال المركبات غير المصفحة الموجودة، نظراً لاستمرار تدهور الوضع الأمني في البلد ولارتفاع أسعار النفط.

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
النقل الجوي	١١ ٠٢١,٩	١٢ ٢٣٦,٤	(١ ٢١٤,٥)	٢٨ ٨٨٧,١	٣٠ ١٠١,٦	١٧ ٨٦٥,٢

٢٤٤ - يعكس الاعتماد البالغ ١٠٠ ٨٨٧ ٢٨ دولار الاحتياجات المتعلقة بالنقل الجوي لتغطية تكاليف التشغيل وتأمين المسؤولية قبل الغير والوقود لأسطول مكون من ٣ طائرات ذات أجنحة ثابتة و ٤ طائرات ذات أجنحة دوارة تعمل لما مجموعه ٤٠٦ ٤ ساعات (٨٣٢ ١ ساعة للطائرات ذات الأجنحة الثابتة و ٥٧٤ ٢ ساعة للطائرات ذات الأجنحة الدوارة).

٢٤٥ - وتشمل الاحتياجات المقترحة المتعلقة بالنقل الجوي ما يلي: (أ) استئجار وتشغيل أسطول البعثة الجوي المكون من طائرة واحدة من طراز B200، وطائرة إقليمية وطائرة ذات أجنة ثابتة من طراز Lear jet 35، وأربع طائرات ذات أجنحة دوارة من طراز MI-8MTV (١٠٠ ٩٧٩ ٢٣ دولار)؛ (ب) البترين والزيوت ومواد التشحيم (٥٠٠ ٨٦٦ ٣ دولار)؛ (ج) تأمين المسؤولية قبل الغير (٠٠٠ ٤٩ دولار)؛ (د) رسوم الهبوط ورسوم المناولة الأرضية (٦٠٠ ١١٨ دولار)؛ (هـ) معدات السلامة الجوية واللوازم المتصلة بالسلامة الجوية وصيانة المطارات ومنصات المروحيات، وللسلامة الشخصية وصيانة المحطة التابعة للبعثة (٥٠٠ ٣٥ دولار)؛ (و) بدل الإقامة لأفراد طواقم الطائرات (٨٠٠ ٣١ دولار)؛ (ز) خدمات النقل الجوي التي تقدمها خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية استنادا إلى مذكرة تفاهم يُنقل بموجبها أفراد البعثة داخل منطقة البعثة (٦٠٠ ٨٠٨ دولار)؛

٢٤٦ - الأسطول الجوي: يقترح زيادة حجم الأسطول بإضافة طائرة واحدة ذات أجنحة ثابتة من طراز Lear jet 35 وطائرة ذات أجنحة دوارة من طراز MI-8MTV. ويستند اقتراح زيادة تشكيلة الأسطول الجوي للبعثة إلى ما يلي:

(أ) خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨، تم توفير ٠٠٠ ٥ جسر جوي تقريباً لموظفي البعثة وغيرهم من الموظفين، وتم نقل ما يناهز

١٠٧ ٥١٥ كيلوغراماً من البضائع. ومن المتوقع أن يزيد عدد الجسور الجوية نظراً لتوقع فتح مكاتب إضافية في المقاطعات في عام ٢٠٠٩؛

(ب) نظراً لعدد الطائرات المحدود في الأسطول، لم يُنفذ العديد من طلبات الدعم الجوي، بل تم في بعض الحالات إلغاء رحلات مقررة؛

(ج) فرضت الظروف الأمنية السائدة المزيد من القيود على النقل البري للأفراد والبضائع للبعثات التي تستخدم فيها الطرق البرية، مما أدى إلى زيادة الطلب على النقل الجوي؛

(د) يُطلب من البعثة أن تستجيب بشكل فعال في حال حدوث إجلاء جماعي؛

(هـ) ستكون البعثة أكثر ملاءمة لإجراء رحلات فعالة في حالات الإجلاء الطبي والإجلاء في حالات الطوارئ؛

(و) ستكون البعثة أكثر ملاءمة لتقديم الدعم إلى العملية الانتخابية؛

(ز) ستكون البعثة قادرة على إجراء رحلات مستقلة بين كابل ودبي ذهاباً وإياباً، بغية نقل أفراد البعثة؛

(ح) تعتزم البعثة مواصلة الحصول على خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية بموجب مذكرة التفاهم القائمة لنقل موظفي البعثة إلى دبي ذهاباً وإياباً وداخل أفغانستان. غير أنه، بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في العمليات الجوية الناتجة عن خطط توسيع البعثة، بما فيها حركة المسافرين والبضائع، قد يكون الدعم الذي تقدمه خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية غير كافٍ لتلبية زيادة احتياجات النقل الجوي؛

(ط) يُقترح أن يبقى مقر طائرتين ذواتي أجنحة دوارة في المنطقة الجنوبية من البلد (قندهار) لنقل المسافرين والبضائع بين قندهار ومكاتب البعثة على صعيد المقاطعات في المنطقة، ويقترح أن يكون مقر اثنتين أخريين في كابل لتقديم دعم جوي منتظم إلى المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية والشمالية والشمالية الشرقية والمرتفعات الوسطى من البلد.

٢٤٧ - وتعزى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالنقل الجوي لعام ٢٠٠٩ أساساً إلى اقتراح دمج طائرة إضافية ذات أجنحة ثابتة وطائرة إضافية ذات أجنحة دوارة إلى الأسطول الجوي للبعثة وإلى التكاليف التشغيلية المصاحبة لهما وزيادة سعر النفط.

٢٤٨ - ويتصل العجز المتوقع في عام ٢٠٠٨ البالغ ٥٠٠ ٢١٤ ١ دولار أساساً بالزيادات في سعر الوقود والسفر بالطائرة لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية إلى

دبي وإسلام أباد ذهاباً وإياباً وداخل أفغانستان (زيادة ٢٤ في المائة بالنسبة إلى الرحلات الدولية و ١٢ في المائة بالنسبة إلى الرحلات المحلية)، فضلاً عن زيادة عدد المسافرين الذين ينقلون جواً كل شهر بسبب توسيع البعثة (زيادة المسافرين الدوليين بنسبة ٢٢ في المائة والمسافرين الوطنيين بنسبة ١٠ في المائة).

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
الاتصالات	٢ ٢٩٦,٥	٢ ٢٥٧,٥	٣٩,٠	٥ ٠٦٠,٤	٥ ٠٢١,٤	٢ ٧٦٣,٩

٢٤٩ - يعكس الاعتماد البالغ ٤٠٠ ٠٦٠ ٥ دولار الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات، وتشمل ما يلي:

(أ) اقتناء معدات اتصالات إضافية، بما فيها المعدات ذات التردد العالي والتردد العالي جدا والتردد فوق العالي، ومعدات الاتصالات الساتلية والهاتفية، ووحدات الإمداد المتواصل بالطاقة؛ والاستبدال المقرر لمعدات الاتصالات، ومعدات الاختبار وحلقات العمل (٩٠٠ ٨٣٠ ١ دولار)؛

(ب) تكاليف الاتصالات التجارية، وتشمل استئجار جهاز مرسِل مجاوب، ومحطات طرفية متصلة بشبكة المنظمة الدولية للاتصالات البحرية بواسطة السواتل (إنمارسات)، ومجموعات هواتف إيريديوم/الثريا الساتلية، وخطوط هاتفية محلية، وخطوط خلوية محلية، والوصول إلى الإنترنت على النطاق المحلي، والموصولية بين نيويورك وبريندیزي (٢٠٠ ٦١١ ٢ دولار)؛

(ج) تكاليف خدمات الدعم في مجال الاتصالات لتغطية الدعم المركزي للشبكة الواسعة ليتسنى الاتصال بالمقسم الفرعي الآلي الخصوصي العالمي والحصول على خدمات الدعم التي توفرها إدارة عمليات حفظ السلام (٨٠٠ ٤١ دولار)؛

(د) تكاليف قطع الغيار واللوازم، المحسوبة بنسبة ٣ في المائة من قيمة الموجودات من معدات الاتصالات المقدرة بمبلغ ٩,٢ ملايين دولار، بما فيها ١٥ في المائة من رسوم الشحن (٦٠٠ ٣١٥ دولار)؛

(هـ) اقتناء معدات إعلامية من قبيل أجهزة التسجيل الرقمية والميكروفونات والمعدات والبرامجيات الحاسوبية اللازمة لتسجيل البرامج الإذاعية وتنقيحها وبثها ولتغليفها وتوزيعها (٦٠٠ ١٩ دولار)؛

(و) تكاليف الخدمات الإعلامية اللازمة لدعم واستدامة ظهور البعثة إذاعيا وتلفزيونيا، وأعمال بناء القدرات مع إذاعة وتلفزيون أفغانستان من خلال إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية، ولتغطية تكاليف إنتاج المنشورات ومواد التوعية وعرض اللوحات الإعلانية (٧٠٠ ٢١١ دولار)؛

(ز) تكاليف اللوازم والصيانة المتصلة بالإعلام (٦٠٠ ٢٩ دولار).

٢٥٠ - ومن المقرر تنفيذ عملية استبدال معدات الاتصالات لعام ٢٠٠٩ للاستعاضة عن المعدات التي تعتبر غير قابلة للاستعمال و/أو غير قابلة للتصليح بسبب قدمها والضرر الناتج عن الأحوال الجوية القاسية في المنطقة، وفي بعض الحالات بسبب توقف مصنعها عن الإنتاج، وحالة البلى والاستعمال العادية، والتقدم التكنولوجي، والأثر السلبي للتموجات الكهربائية الكثيرة في المنطقة.

٢٥١ - وتعزى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات لعام ٢٠٠٩ أساساً لاقتراح تنفيذ برنامج استبدال معدات الاتصالات المفصل أعلاه، واقتراح اقتناء معدات اتصالات إضافية لدعم وتجهيز المكاتب الجديدة على صعيد المقاطعات وتعزيز شبكة اتصالات مكاتب المقر في كابل والمكاتب القائمة إقليمياً وعلى صعيد المقاطعات لدعم التوسيع المتوقع للبعثة، واقتراح تخصيص اعتمادات للدارات المستأجرة محلياً بغية تحسين خدمات الاتصالات في المكاتب على صعيد المقاطعات.

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
تكنولوجيا المعلومات	١ ٤٨٦,٥	١ ٤٨٦,٥	-	٣ ٣٥٣,١	٣ ٣٥٣,١	١ ٨٦٦,٦

٢٥٢ - يعكس الاعتماد البالغ ١٠٠ ٣٥٣ ٣ دولار الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وتشمل ما يلي:

(أ) اقتناء معدات إضافية لتكنولوجيا المعلومات، بما فيها ١٥٠ حاسوباً مكتبياً وشاشة عرض، و ٢٠ طابعة، و ٥ خواديم، و ٣١٣ وحدة إمداد متواصل بالطاقة، و ٢٠ مفتاحاً لتحويل الشبكات وجهازاً لتحديد المسارات، و ١٨ ماسحة ضوئية، و ٨ نظم لوحات شمسية، و ٣٥ قطعة من المعدات الحاسوبية للمعلومات الجغرافية؛ والاستبدال المقرر لمعدات تكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٧٩٢ ١ دولار)؛

(ب) اقتناء مختلف مجموعات البرامجيات لاستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرار العمل ولخدمات المعلومات الجغرافية (٥٠٠ ١٤٤ دولار)؛

(ج) تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتزويد مقر البعثة في كابل وكل المكاتب الإقليمية وعلى صعيد المقاطعات بخدمات مركزية لتكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن خدمات مركزية لتخزين المعلومات في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا (٠٠٠ ٥٧٨ دولار)؛

(د) تكاليف برامجيات مراقبة الشبكة وإدارة البريد والمحفوظات الإلكترونية ورسوم رخص البرامجيات ونظم التشغيل (٩٠٠ ٦٠٣ دولار)؛

(هـ) تكاليف قطع الغيار واللوازم، المحسوبة بنسبة ٣ في المائة من قيمة الموجودات من معدات تكنولوجيا المعلومات المقدرة بمبلغ ٥,٩ ملايين دولار، بما فيها ١٥ في المائة من رسوم الشحن (٣٠٠ ٢٣٤ دولار)؛

٢٥٣ - ومن المقرر تنفيذ استبدال معدات تكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٠٩ للاستعاضة عن معدات تعتبر غير قابلة للاستعمال و/أو غير قابلة للتصليح بسبب قدمها والتقدم التكنولوجي والأثر السلبي للتموجات الكهربائية الكثيرة في المنطقة.

٢٥٤ - وتعزى زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٠٩ أساساً إلى اقتراح تنفيذ برنامج استبدال معدات تكنولوجيا المعلومات المفصل أعلاه، واقتراح اقتناء معدات إضافية لتكنولوجيا المعلومات لدعم وتجهيز المكاتب الجديدة على صعيد المقاطعات وتعزيز هياكل تكنولوجيا المعلومات وشبكتها في مكاتب المقر في كابل وفي المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات لدعم التوسيع المتوقع للبعثة، وتجهيز خدمات المعلومات الجغرافية التي أُنشئت حديثاً. وستسمح زيادة الاحتياجات المقترحة لكل مكتب جديد على صعيد المقاطعات بأن ينضم إلى شبكة تكنولوجيا المعلومات التابعة للبعثة وأن يحصل على الوصول إلى الإنترنت وقدرات لوتس نوتس وتسهيلات تكنولوجيا المعلومات العادية.

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
الخدمات الطبية	٢٨٨,٣	٢٨٨,٣	-	٤٩٩,٤	٤٩٩,٤	٢١١,١

٢٥٥ - يعكس اعتماد ٤٠٠ ٤٩٩ دولار ما يلي: (أ) اقتناء معدات طبية، بما في ذلك استبدال آلات تخطيط كهربائية القلب وشراء أجهزة وقف الرجفان والمرتبات الهوائية وأدوات التدريب للعيادات في المقر في كابل وفي المكاتب الإقليمية (٩٠٠ ٣٩ دولار)؛ (ب) تكاليف الخدمات الطبية من قبيل الصيانة والمعايرة وتصليح المعدات الطبية، والإحالة إلى الأطباء المتخصصين والمستشفيات والمختبرات للحالات التي لا توجد لها خبرات داخل

عيادات البعثة، والإجلاء الطبي لموظفي البعثة (٨٠٠ ١٨٠ دولار)؛ (ج) تكاليف اللوازم الطبية، بما فيها الأدوية ولوازم المختبرات (٧٠٠ ٢٧٨ دولار).

٢٥٦ - وتعزى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الطبية لعام ٢٠٠٩ أساساً إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة باللوازم الطبية، بما فيها الأدوية، وإلى تغطية الزيادة المتوقعة في عدد الموظفين في البعثة، وإدخال لقاحات ولوازم طبية أخرى لأول مرة، وزيادة أسعار اللوازم الطبية، بما فيها الأدوية.

	اعتمادات ٢٠٠٨	النفقات المقدرة	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	صافي الاحتياجات ٢٠٠٩	التباين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٥٧٨,٥	٥٧٨,٥	-	١ ٥٢٥,٤	١ ٥٢٥,٤	٩٤٦,٩

٢٥٧ - يعكس اعتماد ٤٠٠ ٥٢٥ ١ دولار الاحتياجات المتعلقة بلوازم وخدمات ومعدات أخرى، بما فيها: (أ) اقتناء معدات من قبيل المكيفات ومطافئ الحريق ومجموعات مواد الإسعاف الأولي (٥٠٠ ٤٥٩ دولار)؛ (ب) الاشتراكات (٠٠٠ ٣٠ دولار)؛ (ج) الطباعة والاستنساخ (٠٠٠ ٨٢ دولار)؛ (د) خرائط العمليات (٥٠٠ ١ دولار)؛ (هـ) احتياجات الأفراد الأمنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، بما فيها الأزياء الرسمية للحرس الأمني المحلي والسائقين والأعلام والشارات (٤٠٠ ٢٠٢ دولار)؛ (و) لوازم التدريب (٤٠٠ ١٢٥ دولار)؛ (ز) الضيافة (٠٠٠ ١٠ دولار)؛ (ح) التأمين العام (٠٠٠ ٥٥ دولار)؛ (ط) الرسوم المصرفية (٨٠٠ ١١٨ دولار)؛ (ي) مطالبات وتسويات متنوعة (٧٠٠ ٢٢ دولار)؛ (ك) رسوم الشحن، بما فيها خدمات البريد والحقيبة (٠٠٠ ٢٥٦ دولار)؛ (ل) حصص الإعاشة (١٠٠ ١٦٢ دولار).

٢٥٨ - وتعزى زيادة الاحتياجات المتعلقة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى لعام ٢٠٠٩ أساساً إلى ما يلي: (أ) اقتراح اقتناء معدات من قبيل المكيفات والمراوح والمكانس الكهربائية والمدافئ للمكاتب على صعيد المقاطعات ووحدات الإقامة الجديدة؛ (ب) إدراج رسوم التلفزيون السلكي لوحدات الإقامة في الاعتمادات فضلاً عن الاشتراكات لوحدة التحليل والتخطيط المنشأة حديثاً؛ (ج) زيادة الاحتياجات المتعلقة برسوم التدريب ولوازمه وخدماته لتنفيذ برنامج التدريب المعزز الذي اعتمدته البعثة لعام ٢٠٠٩، بما في ذلك التدريب الأمني؛ (د) إدراج اللوازم الضرورية لخطة الطوارئ المتعلقة بجائحة الأنفلونزا في الاعتمادات.

المرفق

الخرائط التنظيمية

ألف – بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

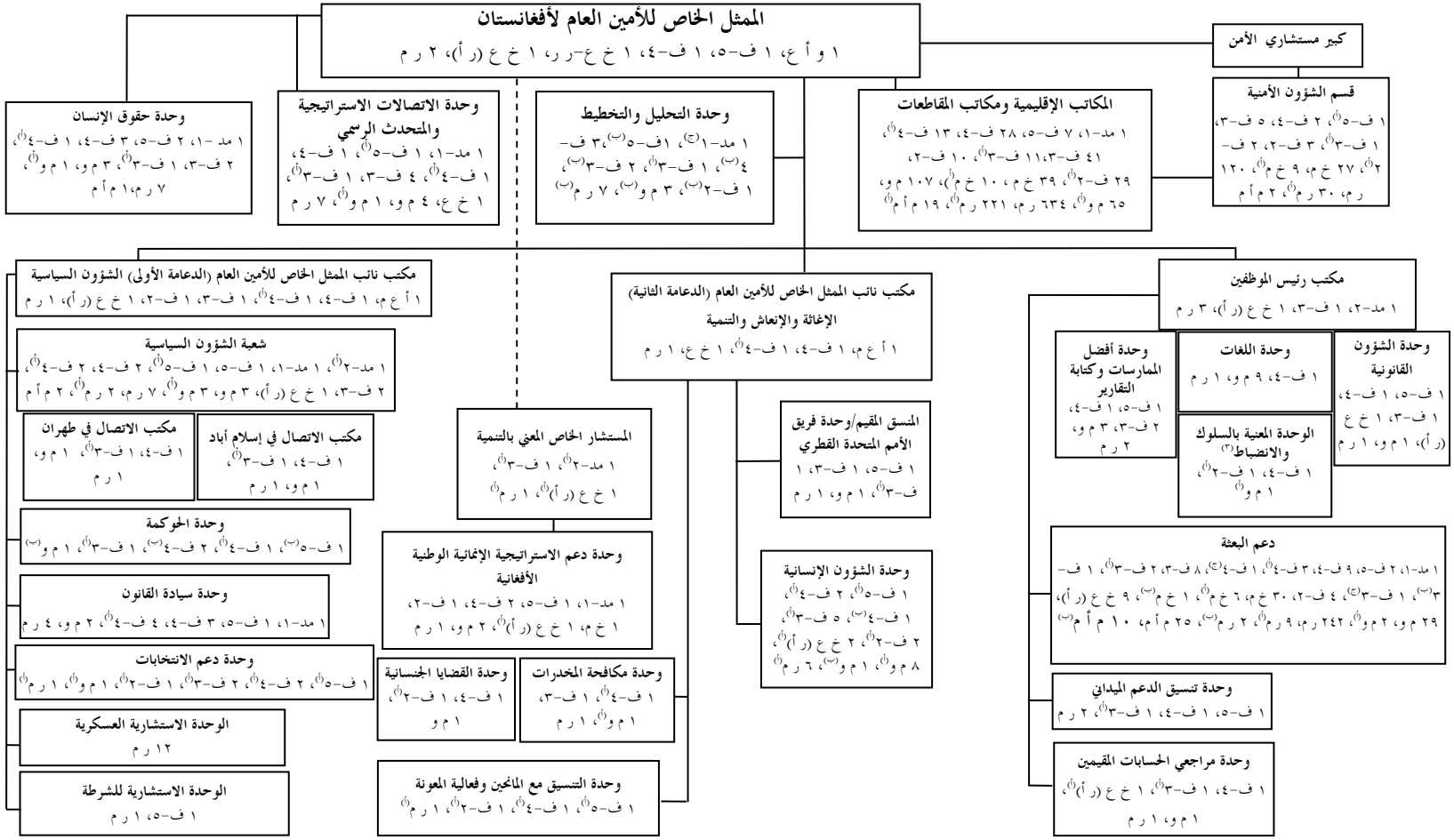

المختصرات: و أ ع= وكيل الأمين العام؛ أ ع م= أمين عام مساعد؛ خ م= الخدمة الميدانية؛ خ ع (ر أ)= الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م= الخدمات العامة (الرتبة المحلية)؛ م و= موظف فني وطني؛ خ أ= الخدمة الأمنية؛ م أ م= متطوعو الأمم المتحدة.

(أ) وظائف جديدة مقترحة. (ب) وظائف تم نقلها. (ج) وظائف أُعيد تصنيفها.

باء – المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات (الموظفون الفنيون والإداريون والأمنيون)

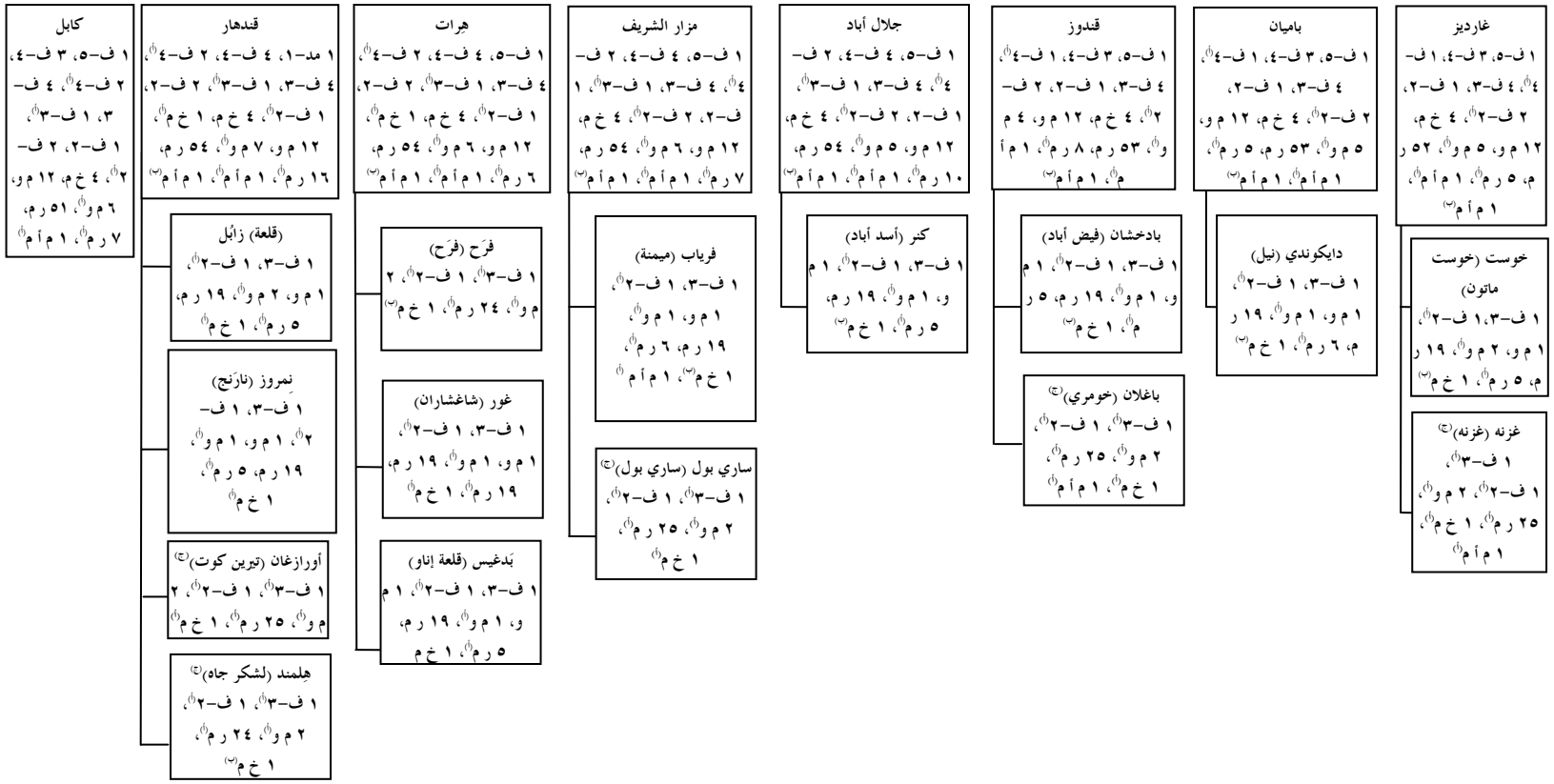

(أ) وظائف مقترحة جديدة.

(ب) وظائف تم نقلها.

(ج) مكاتب جديدة مقدمة من مكاتب المقاطعات.

جيم – إدارة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

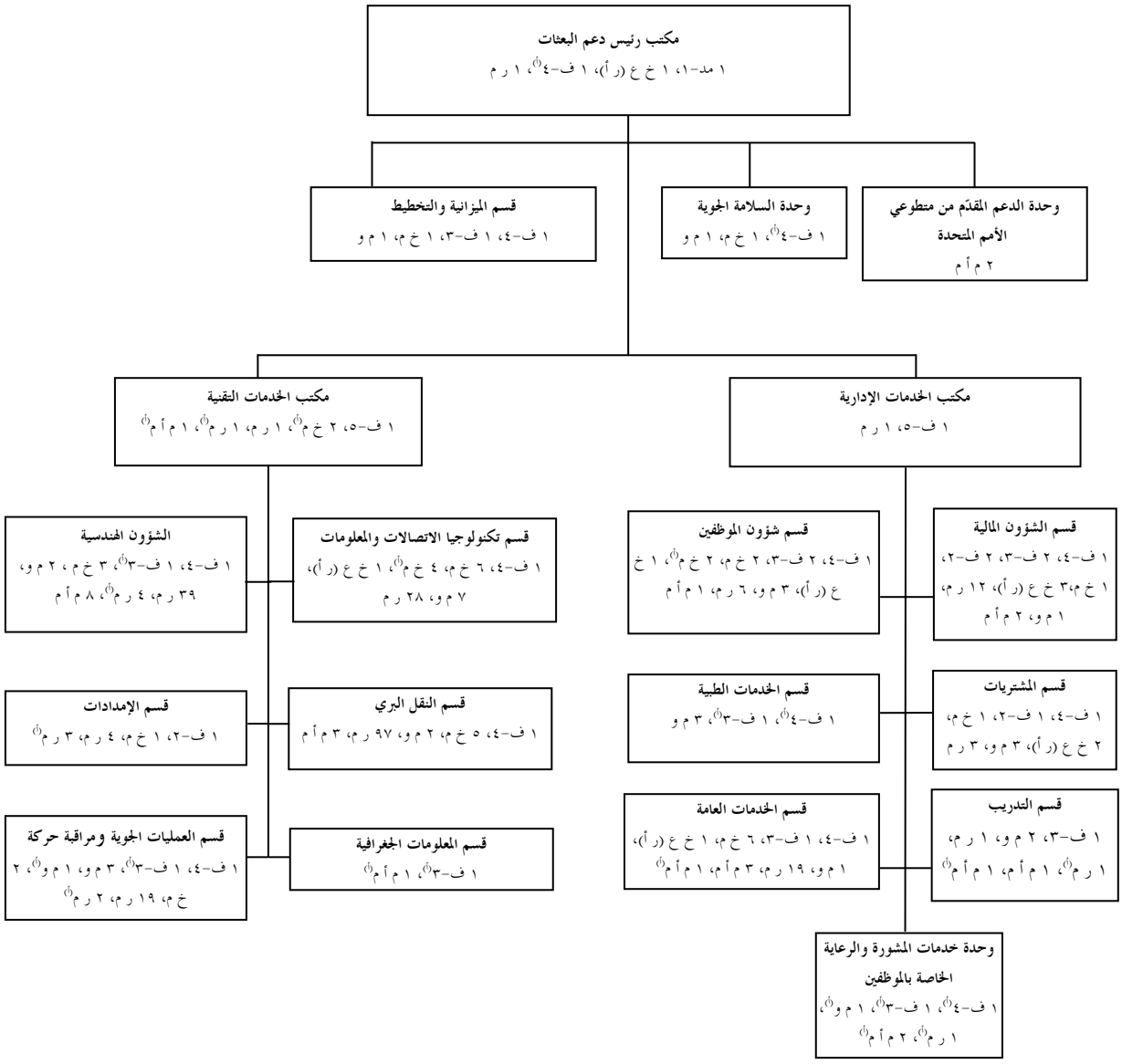

(أ) وظائف جديدة مقترحة.

(ب) وظائف أعيد توزيعها.